روجيه جارودي

ملف إسرائيل

دراسة للصهيونية السياسية

دار الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملف إسرائيل

دراسة للصهيونية السياسية

أشرف على الترجمة

الأستاذ الدكتور مصطفى كامل فوده

الطبعـة الثـالثـة

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

© دار الشروق

بيروت ص.ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ برقيا داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

القاهرة - ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا شروق - تلكس 93091 SHROK UN

SHOROUK INTERNATIONAL, 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, UK, TEL 6372/43/4 TELEX SHOROK 25779G

روجيه جارودي

ملف إسرائيل

دراسة للصهيونية السياسية

المقـدّمـة

نواجه هنا موضوعاً يعد من المحرّمات ، ألا وهو موضوع الصهيونية ودولة إسرائيل .

ففي فرنسا ، يستطيع المرء أن ينتقد العقيدة الكاثوليكية أو الماركسية وأن يشجب النظم السياسية ، في الاتحاد السوفيتي أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو في جنوب أفريقيا ، كما يمكنه أن يمتدح الفوضوية أو الملكية دون أن يتعرض لأية مخاطر سوى ما يستتبع ذلك عادة من جدل أو دحض لأفكاره .

أما إذا تناول المرء الصهيونية بالدراسة والتحليل فإنه يدخل في مجال آخر وينتقل من الأدب إلى ساحة القضاء ، وذلك بموجب القانون الذي صدر بفرنسا في ٢٩ يوليو ١٨٨١ والذي كان يرمي أصلاً ، وبحق ، إلى عدم التشهير بأي شخص بسبب انتمائه إلى عرق معين أو أمة ما ، أو جنس أو دين ، ومن هنا كان أي نقد لدولة إسرائيل أو للصهيونية السياسية التي قامت على أساسها تلك الدولة ، مبرراً لأن يساق صاحبه إلى ساحة القضاء .

فأي نقد أساسي لدولة إسرائيل ـ ولا أقصد بهذا ما يؤخذ عليها بسبب فعل معين وإنما أقصد التحليل المنطقي لبنيان دولة أُرسيت على مبادئ الصهيونية ـ يؤدي بصاحبه إلى اتهامه «بالنازية» ، ويجلب عليه التهديدات بالقتل .

ويشهد مؤلف هذا الكتاب على صحة ذلك فقد تعرض للمحاكمة القضائية كما تلقى هو ذاته تهديدات بالقتل[1] .

تُرى . ما هي الطريقة التي اتبعوها ليجعلوا دراسة الصهيونية السياسية شيئاً يدخل في نطاق الحروب الدينية ؟

لقد استطاعوا ذلك بطرق ملتوية وبتحريف للمعاني وباستبدال كلمات بأخرى . وخير شاهد على هذا ما قاله بيجن : «لا يمكننا أن نضع حداً فاصلاً بين : العداء لإسرائيل والصهيونية .. وبين اللاسامية» . وقد تلقف زعماء المنظمة الصهيونية العالمية هذا الشعار وراحوا يرددونه في كل مكان[2] .

فمن الضروري إذن ، قبل القيام بأي دراسة للصهيونية السياسية

---

(١) ليس في هذا جديد . فقد ذكر الأب فورست في كتابه (الأرض غير المقدسة) (The Unholy Land. 1971) أن الكنائس البروتستانتية الكلفانية قد كلفته بإعداد تقرير عن حالة اللاجئين الفلسطينيين . فلما كتب تقريره وأثبت بالصور الفوتوغرافية استخدام الإسرائيليين للنابالم ، تلقى التحذير التالي من الصهيوني جوتليب «ستحدث ضجة في الرأي العام الإسرائيلي ، وعليك أن تنتظر توجيه الإتهام إليك بالتشهير» ص ٣٩

(٢) في المجلس القومي للرابطة الدولية المناهضة للعنصرية واللاسامية ، كرر السيد أندريه مونتيل شعار بيجن بعبارات أخرى ، فقال : «معاداة الصهيونية هي صورة أخرى من اللاسامية» . وقال أيضاً «لقد اتخذت اللاسامية في أيامنا شكلاً آخر ، واختارت لفظاً أدعى للاحترام هو : اللاصهيونية مع أنهما في الواقع شيء واحد» . (جريدة لوموند ، ١٦ نوفمبر ١٩٨٢)

ولممارساتها ، أن نحدد بكل دقة مجال بحثنا وأن نفرق بين :

ـ الصهيونية الدينية ، والصهيونية السياسية .

ـ الصهيونية واليهودية .

ـ إسرائيل كما جاءت في التوراة ودولة إسرائيل الصهيونية .

أولاً ـ الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية

لا يصح أن نخلط بين مفهومين مختلفين تماماً : مفهوم الصهيونية الدينية ، ومفهوم الصهيونية السياسية .

الصهيونية الدينية :

كثيراً ما نادى المتصوفون اليهود بالصهيونية الدينية ، وربطوا بينها وبين الأمل اليهودي في مجيء مسيح آخر الزمان وحكم الرب حينما تدعى «جميع شعوب الأرض» (سفر التكوين ٣/١٢) من أجل البشرية جمعاء «ستبارك كل الأمم في ذريتك لأنك أطعت صوتي» (سفر التكوين ١٨/٢٢) ، وتتوجه البشرية إلى الأماكن التي حددتها التوراة لمآثر ابراهيم وموسى .

وأدت هذه الصهيونية الدينية إلى عادة الحج إلى الأماكن المقدسة بل وإلى تكوين طوائف دينية وبخاصة في صفد ، ولكن اضطهاد الملوك الكاثوليك في أسبانيا لليهود دفع بعضهم إلى الهجرة والعيش في فلسطين (وجاء هذا الاضطهاد بعد فترة التعايش الهنيء بين المسلمين واليهود في أسبانيا) .

وبعد ذلك بقرون ، أراد «محبو صهيون» في القرن التاسع عشر ،

أن ينشئوا مركز إشعاع روحي للدين اليهودي وللثقافة اليهودية في أرض «صهيون» .

ومما يسترعي النظر أن هذه الصهيونية الدينية (والتي لم تمتد إلا إلى جماعات محدودة) لم تلق قط معارضة من المسلمين الذين يعتبرون أنفسهم من ذرية ابراهيم ولا ينكرون دينه . ولم تثر هذه الصهيونية الروحانية البعيدة تماماً عن السياسة والتي لم تهدف أبداً إلى إقامة دولة أو فرض سيطرة على فلسطين . لم تثر قط أية مصادمات بين اليهود وبين السكان العرب مسلمين كانوا أم مسيحيين .

الصهيونية السياسية :

ابتدع هذه الصهيونية تيودور هرزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) وبدأ في صياغة مذهبها في فيينا منذ عام ١٨٨٢ ، ثم انتهى من إرساء نظامها عام ١٨٩٤ في كتابه «الدولة اليهودية» ، وبدأ في وضعها موضع التنفيذ في أول مؤتمر صهيوني عقد بمدينة بال بسويسرا عام ١٨٩٧ .

وهذه الصهيونية السياسية هي وحدها التي سنتناولها بالدراسة في مبادئها وفيما أدت إليه .

ويتعين علينا إذن أن نحددها ونعرّفها منذ البدء . فتيودور هرزل مناقض تماماً للصهيونية الدينية إذ أنه من أتباع «اللاأدرية» (المذهب المخالف لجميع الأديان والذي لا يعترف إلا بما يدخل في نطاق التجربة الملموسة) . بل إنه يعارض بكل شدة من يفهمون «اليهودية» على أنها دين من الأديان السماوية .

وعلى هذا ، ترى الصهيونية السياسية أن «اليهود» هم أولاً وقبل كل شيء «أمة» واحدة . وسنرى عندما ندرس القوانين الأساسية

لدولة إسرائيل ، مقدار الغموض والإبهام الفكري في تعريف ماهية «اليهودي» وسنرى أيضاً التذبذب الدائم بين التعريف المبني على العرق والتعريف المبني على الدين [٣] .

لقد كان الهدف الأساسي لتيودور هرزل هدفاً سياسياً ولم يكن قط دينياً ، وقد وضع مسألة «الصهيونية» وضعاً جديداً تماماً . وقال إنه بعد تأثره «بقضية دريفوس» فقد استخلص منها النتائج التالية :

١ – يشكل اليهود في كل بلدان العالم ، وأياً كان البلد الذي يعيشون فيه : «أمة» واحدة .

٢ – كان اليهود في كل زمان ومكان هدفاً للاضطهادات .

٣ – لا يمكن لليهود أن يندمجوا في نسيج أية أمة يعيشون فيها (وهذا المبدأ هو مبدأ جميع العنصريين واللاساميين) .

وقد استنتج تيودور هرزل من ذلك نتائج عملية واستخلص حلولاً نادى بها لكي يضع حداً للتنافر بين اليهود وغيرهم من الشعوب ، وهو يعتبر ذلك التنافر دائماً ونهائياً . ويمكن تلخيص ما توصل إليه فيما يلي :

١ – رفض الإندماج ، ولم تكن دول شرق أوروبا (وبخاصة

---

(٣) الكتاب الأساسي الذي نعتبره مرجعاً لنا في أغلب الأحيان هو كتاب وضعه أحد رجال القانون المتحمسين للصهيونية السياسية وهو الأستاذ كلاين Klein مدير معهد الفنون المقارن بالجامعة العبرية بالقدس وهو لا ينكر التداخل الدائم بين المعيار العرقي والمعيار الديني في الرد على السؤال : «من هو اليهودي» ـ الفصل الثاني ص ٤٧ ، «من هو غير اليهودي» الفصل الثالث ص ٥٢ ، أما عنوان الكتاب فهو باللغة الفرنسية :

"Le caractère juif de l'Etat d'Israël Ed. Cujas, Paris 1977.

وترجمته بالعبرية «الطابع اليهودي لدولة إسرائيل» .

الإمبراطورية الروسية) تبيحه لليهود على حين كانت دول غرب أوروبا قد بدأت في تحقيقه (ولا سيما في فرنسا حيث تكشف الوجه المخزي للاسامية بعد قضية دريفوس) .

٢ - إنشاء دولة يهودية يتجمع فيها كل يهود العالم ونبذ فكرة إقامة «وطن» روحي ومركز إشعاع للدين اليهودي وللثقافة اليهودية . كان القرن التاسع عشر عصر القوميات ، وهذه الدولة اليهودية ليست سوى صورة من صور القوميات على نمط غربي تماماً . لقد ظهر المذهب القومي في ألمانيا بشكل واضح وكان أثره على هرزل ـ وهو جرماني الثقافة ـ عميقاً كل العمق .

٣ - ينبغي إنشاء هذه الدولة في مكان «شاغر» . وهي فكرة مميزة للاستعمار السائد في ذلك العهد ، ومعناها عدم إقامة أي اعتبار للسكان الأصليين . واستند هرزل (ومن بعده زعماء الصهيونية) إلى تلك الفكرة الاستعمارية التي ستهيمن على مستقبل المشروع الصهيوني وعلى دولة إسرائيل التي نشأت على أساسه .

ولم يكن للمكان أهمية كبرى في نظر هرزل وسنرى فيما بعد أنه لم يمانع في إقامة تلك «الشركة الاستعمارية» (وهي أساس الدولة التي ستنشأ فيما بعد) في الأرجنتين (كما اقترح البارون هيرش) ، أو في أوغنده (كما اقترحت انجلترة) . ومن الأمور ذات المغزى الكبير أن هرزل استشار سيسيل رودس الذي كان يقوم عند ذاك بمشروع استعماري في جنوب أفريقيا ، وقال هرزل في تبرير استشارته لرودس أنه هو أيضاً يقوم بمشروع استعماري .

ومن بين البلدان التي كان يحتمل إقامة تلك الدولة بها ، فضّل هرزل فلسطين على غيرها حتى يستقطب تيار «محبي صهيون» وحتى

يدعم الحركة التي كان يرعاها وذلك بتحويله التيار الديني في اتجاه فكرته رغم عدم إيمانه به .

كان من صالح ذلك المشروع أن يبقى الإلتباس والغموض محيطين بمضمونه ، ولعل أوضح دليل على مهارة استخدام ذلك الإلتباس هو ما حدث بعد وفاة هرزل ، فقد جاء «تصريح بلفور» عام ١٩١٧ وفيه أن الحكومة الإنجليزية تؤيد إنشاء «وطن قومي يهودي» في فلسطين ، فهذا التصريح لا يمس صراحة مصالح السكان الأصليين ، ولكن زعماء الصهيونية السياسية سيستغلونه على أنه يعني إنشاء «دولة يهودية» بفلسطين بالتخلص من أهل البلد لصالح سيادة الدولة اليهودية على فلسطين بأكملها .

وسيكون هذا الطابع الاستعماري للصهيونية السياسية وأسسها المعتمدة على الأساطير ، ونتائجها المشؤومة على الشعب المستعمر وعلى السلام العالمي ، محور دراستنا وبحثنا .

ثانياً ـ الصهيونية واليهودية

والانتقال من ميدان الأدب إلى ساحة القضاء ، ومن الجدل السياسي إلى الحرب الدينية يعود إلى سبب آخر ، إلى إبهام آخر وخلط آخر : فهم لا يكتفون بتحريف الصهيونية الدينية إلى صهيونية سياسية ، (مما يتيح لهم استخدام الدين لصالح السياسة ، ويمكّنهم عندما يضفون القداسة على السياسة أن يجعلوا من هذه الأخيرة مجالاً محرماً على الناس أن يمسوه) بل يعملون أيضاً على جعل الصهيونية السياسية مرادفاً لليهودية ليتمكنوا من توجيه تهمة اللاسامية (وهي تهمة منكرة في الغرب) إلى كل من يتجرأ على نقد السياسة الصهيونية لزعماء إسرائيل .

وظهرت أفكار هامة عن اللاسامية في كتاب برنار لازار : «اللاسامية ، تاريخها وأسبابها» وقد نشر عام ١٨٩٤ [٤] وسط أجواء مشبعة بأحداث ساخنة ، أحداث قضية دريفوس ، وكان ظهوره معاصراً أيضاً لميلاد الصهيونية السياسية على يد تيودور هرزل ...

ولقد جاء كتاب برنار لازار بمثابة رد على أوسع المؤلفات اللاسامية انتشاراً والذي ألفه درومونت عام ١٨٨٦ . فكتاب درومونت هجاء مقذع جاهل لليهود ، ولكن كتاب لازار على عكس ذلك وهو عبارة عن دراسة بمعنى الكلمة حتى في نظر من لا يشاركه كل آرائه (التي يعرضها عرضاً صادقاً أميناً في شكل فرضيات ضرورية لدراسته) . ويعتمد هذا الكاتب على تحليلات تاريخية واضحة تحفز الفكر ، ويبين مسؤولية الطوائف اليهودية فيما حاق بهم من اضطهاد ويبرز في الوقت عينه الابتزاز الدنيء الذي يقوم به اللاساميون ضد تلك الطوائف بسبب تفردها وانعزالها .

ويقيم برنار لازار حدًا فاصلاً بين معاداة اليهودية وبين ظاهرة اللاسامية ، فالعداء لليهودية يرجع على وجه العموم إلى أصل مسيحي وقد استمر من القرن الرابع الميلادي إلى منتصف القرن التاسع عشر ، أما ظاهرة اللاسامية فقد ظهر اسمها لأول مرة في كتاب صحفي من همبورغ اسمه ولهلم مار ، وعنوان الكتاب هو : «انتصار اليهودية على الجرمانية ، ١٨٧٣» .

ومعاداة اليهودية ترجع إلى أصل مسيحي ، وهي من مخلفات الفكر

---

(٤) أعيد نشر هذا الكتاب ، لحسن الحظ عام ١٩٨٢ في منشورات :
Editions de la Différence

القسطنطيني الذي ورث تقاليد كهنة المعابد اليهودية وتقاليد الإمبراطورية الرومانية . فبعد أن كانت تلك الكنيسة مضطهدة أصبحت تمارس الاضطهاد بمجرد استيلائها على السلطة ، وراحت تصب غضبها على كل الأديان الأخرى سواء أكانت وثنية أم يهودية .

ووجدت في اليهودية ـ التي كان التبشير قد حقق لها انتشاراً واسعاً ـ منافساً خطيراً ينبغي القضاء عليه واتهمت اليهود بأنهم عندما رفضوا الاعتراف بأن يسوع هو المسيح فقد أصبحوا في عداد « قتلة الرب » ، لأن مجمع نيقيا أعلن أن يسوع من « جوهر » الله .

وأوضح برنار لازار كيف أدى انغلاق الطوائف اليهودية وانطواؤها على أضيق التفاسير وحرفيتها ، إلى إعطاء المبررات لتلك التهمة ، وقال في كتابه المشار إليه « لقد انعزل اليهود وراء أسوار أقامها حول التوراة (اسدراس) والكتبة الأولون والفريسيون والتلموديون ورثة اسدراس ، ومحرفو الموسوية الأولى وأعداء الرسل» (ص ١٤) وذلك خلافاً « للموسوية الحقيقية ، التي اصطفاها وأكبرها أرميا وأشعيا وحزقيال ، والتي وسع اليهود ـ الهيللينيون من شمولها » (ص ١٦) .

ويقول أيضاً برنار لازار في ص ١٣ ، إن هذا الإنعزال قد ازداد خطورة بسبب سمة فريدة أضفاها اليهودي على ذاته « فهو يتباهى بامتياز توراته مما يدفعه أن يعتبر نفسه نسيج وحده ، وأن شعبه فوق كل الشعوب » .

وزاد من حدة هذا الاتجاه ما ساد أوروبا في القرن التاسع عشر من إيمان بالقومية . « ورأى اليهود أنهم شعب الله المختار ، وتلك سمة تميز كل المتعصبين الآن في مختلف الشعوب سواء أكانوا ألماناً أم فرنسيين أم إنجليز» ص ١٤٣ .

ولم يكن هذا الانغلاق شيئاً جديداً . فقد سبق أن قاوم التلموديون المتصلبون والحاخامات المتعصبون كل محاولات الانفتاح عبر مختلف العصور . ويشير برنار لازار إلى محاولة ابن ميمون(٥) ، أكبر فيلسوف يهودي في كل العصور ، أن يبين الوفاق بين الوحي والعقل ، ويقول إن المتزمتين قد قاوموه أشد مقاومة . ووشى التلموديون بأهم مؤلفاته «دلالة الحائرين» وأرشدوا الرهبان الدومينيكيين إليها . وفي عام ١٢٣٢ ، استطاع الحاخام سليمان أن يستصدر في مدينة مونبلييه بفرنسا قراراً بالتحريم ضد هذا الكتاب ، كما حصل أيضاً على الأمر بحرقه . وعمل التلموديون على أن يقتصر اليهود على دراسة شريعتهم دون غيرها» ص ٦٤ . ويقول لازار أيضاً : «وفي نهاية القرن ، وبتحريض الحاخام الألماني عشير بن يحيال ، اتخذ مجمع من ثلاثين حاخاماً اجتمعوا في برشلونة تحت رئاسة بن عزرا قراراً يحرّم على كل يهودي دون الخامسة والعشرين أن يقرأ كتباً غير التوراة والتلمود» ص ١٦ .

ويلخص برنار لازار ما أدى إليه ذلك التيار فيقول : «لقد بلغوا هدفهم وعزلوا إسرائيل عن العالم» ص ١٦ .

وفي القرن السابع عشر ، استمرت تلك النزعة التي سبق أن حاولت إخماد صوت ابن ميمون ، فحاول بعض التلموديين قتل الفيلسوف سبينوزا . وقاموا في القرن الثامن عشر بمهاجمة مندلسون لأن ترجمته

---

(٥) هو أبو عمران موسى ابن ميمون . ولد في قرطبة عام ١١٣٠ وتوفي في القاهرة عام ١٢٠٤ طبيب يهودي وفيلسوف من تلامذة ابن رشد . هجر قرطبة وسار إلى مراكش ومصر . طبيب صلاح الدين الأيوبي ... ألف «دلالة الحائرين» بالعربية . (عن المنجد وعن موسوعة روبير) المترجم .

للتوراة جلبت عليه نقمة الحاخامات وانتقامهم وقد أرادوا احتكار التفسير التلمودي لشريعتهم ، ورفضوا إعطاء الفرصة للشعب ليصل مباشرة إلى التوراة ، وحرموا قراءة الترجمة على اليهود .

وسوف نرى فيما بعد ، ما تعمد إليه حاخامية اليمين المتطرف اليوم في إسرائيل من الإبقاء على تلك القراءة «الانتقائية» المتعصبة للتوراة ، وذلك لأغراض سياسية جديدة مما يتيح لها فرض توجيهاتها على الدولة .

ويبرز برنار لازار وجهاً آخر لهذه التقاليد المتعصبة فيقول : «من غير المعقول أن نجعل إسرائيل مركزاً للعالم ، ومحركة للشعوب والأمم . وفي هذا السبيل سار أصدقاء اليهود وأعداؤهم . فهم يضفون عليهم أهمية بالغة ، ويفعل ذلك كتّاب على شاكلة بونسويه أو درمون»[٦] .

كتب بونسويه الكاتب الفرنسي الشهير في القرن السابع عشر كتاباً عن «تاريخ العالم» ، وجعل من يهودا مركز الدنيا : فكل أحداث التاريخ ، وقيام الإمبراطوريات وسقوطها ، كل ذلك يرجع إلى إرادة ربّ وفيّ لأبناء إسرائيل الذين يقع عليهم عبء قيادة البشرية إلى هدفها الأوحد : مجيء المسيح .

ويكفي أن نقلب هذه الصورة لنحصل على «بروتوكولات حكماء صهيون» ، وهي تلك الوثيقة المزيفة التي صنعتها أجهزة البوليس الروسي السرية غداة انعقاد مؤتمر بال ١٨٩٧ بغية الإيهام بوجود «مؤامرة يهودية ـ ماسونية» ترمي إلى إقامة إمبراطورية عالمية تكون تجسيداً لانتصار الشر . وهكذا نرى التوافق بين هذه الصورة وبين مفهوم الكاتب الفرنسي بوسويه) .

---

(٦) وهذا ما فعله أندريه نيهر Neher في كتابه الرائع «جوهر النبوة» ١٩٧٢ .

وعندما نذكر ، مع برنار لازار ، تلك التيارات الفكرية اليهودية القديمة التي تركز على الاستثنائية اليهودية (بدلاً من تركيزها على العالمية) ، وعلى روح الغزو والسيطرة ، وعلى التمييز العنصري (لاسدراس) وعلى الاتجاه إلى جعل إسرائيل مركزاً للعالم وتاريخه ، فإننا نسير في نفس الخط الفكري الذي سلكه برنار لازار وذلك بغية تبديد الخلط الذي يخلقه اللاساميون عن عمد عند محاولتهم استنتاج شر مزعوم كامن في أساس اليهودية .

تشمل السنن التقليدية اليهودية تيارات متناقضة متعارضة كما هو الحال في التقاليد المسيحية والإسلامية ، فكما نجد في المسيحية المذهب «القسطنطيني» والمذهب المحافظ الجامد ، وكما نرى في تقاليد الإسلام من يقولون باتباع آراء السلف الصالح وقفل باب الاجتهاد ، نجد في تاريخ اليهودية اتجاهات للجمود والتقوقع وهي التي يستغلها اليوم أشد الصهيونيين تعصباً رغم عدم إيمان معظمهم بالدين . وإننا لنشجب ونستنكر ذلك التفسير المغرض للتوراة وللسنة اليهودية مما يعزلها عن بقية الشعوب ولا ننسى أبداً ما في السنة اليهودية الأصلية من بذور الازدهار والتفتح ولا ننكر ما جلبته من قيم في السمو بالإنسان تناقض تلك النزعات الصهيونية التي تدعو للفناء والدمار ، في التوراة دعوة لالتقاء الإنسانية جمعاء ، شعوباً وقبائل ، لتحقيق إرادة الرب والعمل على تنفيذها ، كما فعل إبراهيم بتضحيته ، وبهذا تتحقق النسبية في مبادئنا وأخلاقنا .

ومع إبراهيم ، ومع الوعد بأن يسود حكم الرب ، ومع الوصايا الحكيمة الكبرى التي جاء بها موسى ومع نهضة أنبياء اليهود جاء هذا الإيمان الباطن ضد كل مظهرية في الدين وذلك عندما قالت التوراة

«إني أريد رحمة لا ذبيحة ومعرفة الله أكثر من محرقات» (يوشع ٥ – ٦)

ولعل أهم ما جلبته اليهودية إلى الحضارة العالمية هو الأمل وعدم القنوط ...

وقد ذكرت في النداء الذي نشرته دار «يوان» في ١٩٧٩ ما يلي : «أعظم ما تشقى به إسرائيل اليوم هو خضوعها لرأي الحاخامات المتعصبين ، فما أحوجها الآن إلى الرسل» .

ولكن بذرة الخير المتمثلة في النبوة الخيّرة قد بقيب حية تماماً طيلة قرون بعد نزول الكتب السماوية وقد أشار إلى ذلك (جيرشوم شولم) في كتابه المشهور : «التيارات الكبرى في الصوفية اليهودية (دار بايو ، ١٩٧٧ ، باريس) .

فهناك مذهب فيلون اليهودي الإغريقي الأصل . وقد عاش في القرن الأول قبل المسيح بالاسكندرية حيث يلتقي الشرق بإغريقيا .

وهناك مذهب «الحسيدية» الألمانية نسبة إلى الحاخام يهودا وكان قريباً في فكره من معاصره القديس (فرانسوا راسيز) .

وفي أسبانيا ظهر اللقاء بين اليهودية والتصوف الأندلسي الذي حاول الاتصال بالله وهو قريب ـ كما أكد «جيرشوم شولم» ـ من البوذية ومن الروحانية الهندية مما أنتج أينع ثمرات اليهودية وأعظم ما كُتب باللغة العربية عن الديانة اليهودية والفكر اليهودي وهي مؤلفات ابن ميمون (١١٣٥ – ١٢٠٤ م) ، وكان صديقاً وتلميذاً للفيلسوف المسلم ابن رشد .

ـ الزهو (كتاب الإشراق) من موسى إلى ليون (آخر القرن الثالث

عشر) حيث أحلّ فيه حب الله محل خوف الله ، كما فعل معاصره الراهب المسيحي يواكيم دي فلور .

ونذكر في نهاية المطاف آخر مذهب حسيدي وقد نشأ في بولنده في القرن السادس عشر ، وهو قريب أشد القرب من مذهب الصوفيين المسيحيين الذين عاشوا على ضفاف نهر الراين ، وقريب كذلك من مذهب «المعلم إيكهارت» وقد ازدهر في القرن التاسع عشر بظهور رسائل إلى الحسيديين عن «الوجد» وهي التي أشعلت في قلب الناس الشرارة الإلهية التي يحملها كل واحد بين جوانحه .

وهناك أيضاً ، المذهب العالمي للرسل الذي انبعث ضوؤه في كتاب الأخلاق لسبينوزا رغم أغلال الشكلية الرياضية الديكارتية . وهناك أيضاً «الميسياوية» التي أعطت دفعة قوية لماركس في شبابه وجعلت من مؤلفاته خميرة من خمائر الروح الثورية طيلة قرن بأكمله .

وحتى الرسالة الروحية التي بشّر بها مارتن بوبر وفتحت ثغرة في الفردية القاتلة التي استمرت خمسة قرون وذكّرتنا بأن مركز الأنا (أي أهم ما في قلب المرء) كائن في الغير «في البدء كانت الصلة مع الغير ... إننا نعيش في خضمّ تبادل كل شيء مع الناس جميعاً»(١) . وكان يرى أن الروح ليست في «ذاتي» ولكنها في علاقتي مع الآخر . والحضارات كالأفراد ، لا تعيش ولا تزدهر إلا بأن يُخصب بعضها بعضاً . ويتجلى الله في أسمى صوره في التعامل مع الغير وليس في الإنطواء على الأنا» .

وإزاء هذه السنن العالمية القديمة لليهودية المحضة ، تبدو الصهيونية

---

(١) مارتن بوبر «أنا وأنت» من منشورات Aubier ١٩٦٩ .

السياسية في صورة استعمارية وإفساد للقومية ، ولا يرجع أصلها لليهودية الأصلية ولكن للمذهب الوطني والاستعماري الأوروبي الذي نشأ في القرن التاسع عشر . فالصهيونية تفسر التوراة تفسيراً متعسفاً قبلياً مزيفاً لإرادة الله وذلك لإخفاء نواياها الدفينة وأهدافها السياسية .

ثالثاً ـ إسرائيل التوراتية (كما وردت في التوراة) ، وإسرائيل ، دولة إسرائيل الحالية

في المرحلة الجديدة من تاريخ الدولة الصهيونية ، وهي مرحلة يمكن تسميتها بالصهيونية العسكرية ، أخذ الاستغلال لما ورد في التوراة صورة جديدة واسعة النطاق .

في الوقت الذي راحت إسرائيل فيه ـ كما ورد في تقرير البنك الدولي ـ تنفق أكثر من ٥٠ ٪ من ميزانيتها على تسليح جهازها العسكري ، وفي الوقت الذي أصبح لهذا التسليح هدف معلن ، كما اعترف بذلك صراحة أريل شارون ، وكما ورد في مشروع الحركة الصهيونية الذي سننشره في صفحات قادمة من كتابنا هذا ، في هذا الوقت بالذات يستشهد الصهيونيون بنصوص من التوراة ليبرروا بها التوسع الدائم لحدودهم ، بل ولوسائل القتل والإرهاب التي تتم على مستوى الدولة .

وليست هذه أول مرة يفعلون فيها ذلك ، فقد سبق لبن جوريون عام ١٩٣٧ أن رسم حدود إسرائيل استناداً إلى نصوص توراتية . وفي رأيه أن تضم أرض إسرائيل خمس مناطق هي : جنوب لبنان حتى الليطاني (ويسمى هذا الجزء : شمال إسرائيل الغربي) ، وجنوب سوريا ، وعبر الأردن (وهو ما يطلق عليه اليوم شرق الأردن) ،

وفلسطين وسوريا . وتمر الحدود الشمالية بخط عرض مدينة حمص بسوريا التي قال عنها إنها هي مدينة حماة التي ورد ذكرها في سفر الأعداد (٣٤ - ١ ، ٢ ، ٨) على أنها الحد الشمالي لكنعان . وهناك صهيونيون آخرون من غلاة «التوراتيين» يقولون إن حماة التي وردت في التوراة هي مدينة حلب ، بل هناك آخرون يدّعون أنها في تركيا ! ولقد طالب الحاخام آرن شتينسلاز خلال ندوة نظمت لاستقبال الكاتب الفرنسي سارتر ، طالب بحقوق تاريخية في قبرص ! وفي عام ١٩٥٦ ، صرح بن جوريون في الكنيست ـ بين تهليل الأعضاء ـ بأن سيناء جزء من «مملكة» داود وسليمان» . ولكن بعد عملية الإيقاف التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عند الهجوم على السويس خفت صوت تلك الجغرافيا التوراتية مؤقتاً ليعود للظهور ثانية عام ١٩٦٧ ، بل إن حدود الوعد اتسعت : «من النهر الكبير ، الفرات ، إلى نهر مصر» (سفر الأعداد ، ٣٤ - ٤ ، ٥) ولكن إلى أي فرع من فروع النيل ؟ يقول بعضهم إنه وادي العريش ، ويقول آخرون إنه النيل ذاته .

وفي سبيل الدعوة لهذه الحدود المطاطة يستشهدون بالتوراة في اللحظة المناسبة لتبرير ما يقومون به من عدوان أو ما يضمون من أراض .

وفي المرحلة الحالية للتوسع الصهيوني ،، يسهم الخيال المجنون لحاخامات الأحزاب الدينية من غلاة الداعين إلى الغزو في تبرير أعتى المغامرات العسكرية الإسرائيلية وفي تأييد مطالب أكثر المتعصبين طغياناً . وليس من قبيل المصادفة ما واكب الغزوة الدموية للبنان من تصريحات لبيجن معلناً فيها أن طائرات العال لن تحلّق في يوم السبت احتراماً لذلك اليوم المقدس .

وعندما تقوم الحكومة بتقديم مثل هذه الألوان من الإرضاء لغلاة المتطرفين فانها تتلقى في مقابلها الجزاء الأوفى من ناحية التبريرات العقيدية : فلم يقتصر الحاخامات على القول بأن أرض لبنان المحتلة هي أرض قبيلة «عاشو» بل ذهبوا إلى حد اعتبار المذابح مشروعة دينياً من أجل متطلبات القضية ، فتدمير مدينتي صور وصيدا ، ودك بيروت بالقنابل ، ومجازر صبرا وشاتيلا لم تكن فقط امتداداً لمذابح دير ياسين التي ارتكبتها عصابات السيد بيجن عام ١٩٤٨ (المعروفة باسم «إرجون») ومذابح قبية وكفر قاسم ، والمذابح التي قام بها قتلة (الوحدة ١٠١) بقيادة شارون ، بل إنها كانت باسم الرسالة التوراتية لإسرائيل ، وحكومة إسرائيل الحالية تكرر نفس العمل «المقدس» الذي قامت به إسرائيل القديمة من إبادة للكنعانيين ، وهي تتصرف اليوم مع العرب كما فعل الأسلاف بالأمس مع الكنعانيين ومع من سبقهم ممن احتلوا هذه الأرض . «إن مدن هذه الشعوب ، المورثة إليك من مولاك الرب ، هي الوحيدة التي لن تدع مخلوقاً حياً يعيش فيها ... بل ستجعلها محظورة على الحيثيين والعموريين والفريزيين ، كما أمرك الرب مولاك» . أو كما جاء في الآية «الآن إذن ، اضرب أمالك . واحظر عليه كل ما يملك . لا تترك له شيئاً . اقتل الكل ، الرجال والنساء والأطفال والرضع ، والأبقار والخراف والجمال والحمير» .

وهذا التبرير «التوراتي» للقتل ، وهذا الإضفاء للشرعية على العدوانات المتتالية وضم أرض الغير من جانب الدولة الصهيونية الحالية التي يقدمونها على أنها الوريث الشرعي والإمتداد الطبيعي لإسرائيل التوراتية يجعل اليهود يرضون ويقبلون ما لا يمكن قبوله عقلاً ، ويجعل

كثيراً من المسيحيين يعتقدون بصحة بعض الأقوال الكاثوليكية و بصحة أقوال « مدارس الأحد » البروتستانتية وهم يسيرون من غير وعي منهم على سنن الأسطورة الصهيونية التي أثبت علم التفسير منذ قرن ، و بخاصة في السنين الأخيرة عدم صحتها وفندها تفنيداً .

ودلت الأسطورة هنا على قوتها في تعبئة الصهيونيين . فنرى الحاخام « العازر والدمان » يكتب في جريدة « نكوده » في مقال عنوانه « قوة الإنجاز » فيأتي بالسند « الديني » لسياسة شارون وبيجن مبدياً ما يؤيد أشد المشروعات الإمبريالية جنوناً ، ومفسراً ذلك باستشهادات من التوراة ، وموضحاً أن إسرائيل قد أثبتت باحتلالها لبنان أنها قادرة على إحلال « عهد جديد » في الشرق الأوسط بل تجاوز ذلك إلى القول بأن هذا « بدء الخلاص للعالم » . ولم يكتف بالإشادة بالحرب الدفاعية بل ذهب إلى جعل الحرب واحدة من القيم المعنوية المطلقة وقائلاً « في سبيل الخلاص ، بلغنا في لبنان مرحلة أسمى من حرب الأيام الستة » « وأوضحنا بهذه الحرب مدى قوتنا العسكرية ... فنحن مسؤولون عن النظام في الشرق الأوسط وفي العالم كله على حد سواء » .

وإزاء جنون العظمة هذا الذي ينبع من القومية العسكرية الإسرائيلية ، يكتشف المرء إلى أي حد تحققت صحة ما تنبأ به أحد الصهيونيين الأوائل من مخاوف وما توقعه من نتائج ، ونقصد بذلك مارتن بوبر ، أحد قمم الفكر الإسرائيلي ومؤلف : « الإيمان باليهودية » ، « الدين التوراتي » ، « المذهب الإنساني العبري » ، « إسرائيل والعالم » ، وقد كتب في رسالة يرد بها على بن جوريون في عام ١٩٥٧ ، فقال : « عندما انضممت إلى الحركة الصهيونية منذ أكثر من ستين عاماً ... قال لنا بن جوريون إن الحركة الميساوية (عودة المسيح) حية ،

وستبقى حية إلى أن يأتي المسيح . وإني لأقول له : في قلوب كم من الناس من هذا الجيل ، تبقى الفكرة الميساوية حية في بلادنا في صورة غير تلك الصورة القومية الضيقة أي «عودة المنفيين في الأرض» . ففكرة الميساوية التي لا ترتبط بالتطلع إلى خلاص البشرية وإلى الإسهام في تحقيق ذلك الخلاص ، ليست هي الفكرة الميساوية الأصلية لرسل إسرائيل» . (ص ٢٦٣ من كتاب إسرائيل والعالم لمارتن بوبر ، ١٩٦٣ ، نيويورك) .

ولم ينقطع بوبر طيلة حياته النضالية الصهيونية وحتى وفاته في إسرائيل عن استنكار هذا التزييف السياسي والقومي على يد الصهيونية المتسترة وراء الدين ، فهو يقول : «إننا نتحدث عن روح إسرائيل ونؤمن بأننا لا نشبه غيرنا من الأمم ... وإذا لم تكن إسرائيل غير تشكيل لهويتنا القومية ، وغير تبرير جميل لأنانيتنا الاجتماعية التي تحولت إلى صنم نعبده نحن الذين لا نعبد غير إله واحد للناس جميعاً ، فإننا نكون إذن مثل غيرنا من الشعوب ونحتسي معهم من نفس الكأس التي يحتسونها فتسكرهم» (ص ٢٥ من كتاب بوبر المشار إليه) .

وقد استخلص بوبر أساس هذا الزيف الذي تلجأ إليه الصهيونية السياسية التي لم تنبع من اليهودية الحقيقية وإنما جاءت من المذهب القومي الأوروبي في القرن التاسع عشر والذي أصبح بديلاً للدين . وقال في معرض استخلاصه لصهينة الدولة الإسرائيلية : «لقد اقتلعت الديانة اليهودية من جذورها ، وهذا هو أصل الداء الذي كان ميلاد القومية اليهودية عرضاً من أعراضه في منتصف القرن التاسع عشر ... وهذه الصورة من الرغبة في الاستيلاء على الأرض هي الأساس الذي يخفي كل ما استعارته القومية اليهودية المعاصرة من القومية الأوروبية

الحديثة في الغرب . فما علاقة «اختيار» إسرائيل بكل هذا ؟ لا يعني «الاختيار» أي لون من ألوان الاستعلاء ، ولكنه ينطوي على معنى مصير إسرائيل . وهذا المعنى لا ينشأ من مقارنة بالآخرين ولكن من شعور باطن بمسؤولية إنجاز مهمة ظل الأنبياء يرددونها بلا انقطاع : «إذا تفاخرتم بأن الاختيار قد وقع عليكم بدلاً من أن تحيوا في طاعة الله فتلك خيانة» . ثم انتهى وهو يستعرض هذه الأزمة القومية للصهيونية التي هي عبارة عن تحريف للدين اليهودي ، انتهى إلى القول : «كنا نرجو إنقاذ القومية اليهودية من خطأ تحويل شعب إلى صنم يُعبد ، ولكننا فشلنا» .

ومارتن بوبر واحد ممن أحبوا أرض صهيون حباً يشبه العبادة والتحم بها التحاماً ، وأكد على ذلك في خطاب أرسله إلى غاندي عام ١٩٣٩ ، وكان غاندي يسأل : «لماذا لا يشعر الصهيونيون بارتباطهم بالوطن الذي ولدوا فيه ويقاومون الظلم مع بقية الشعب في ذلك الوطن بدلاً من ذهابهم للبحث عن «وطن قومي جديد» . وأجاب بوبر قائلاً إن الإيمان اليهودي لا يمكن أن يعيش إلا في مجتمع يقوم على قوانينه الخاصة وفي أرضه الخاصة : «وليس المهم لدينا الوعد بالأرض ، ولكن المهم هو تحقيق مطلب يرتبط إنجازه بالأرض وبوجود مجتمع يهودي حر في ذلك البلد» . (ص ٢٢٩ من نفس الكتاب) .

ولما قال غاندي «إن فلسطين للعرب وإنه لظلم ومنافاة للإنسانية أن تفرض سيادة يهودية على العرب» ، رد عليه بوبر قائلاً «إننا لا نريد أن نأخذ منهم أرضهم ، ولكننا نريد العيش معهم» (ص ٢٣٣) من نفس الكتاب . كما أكد في محاضرة ألقاها بمدينة نيويورك عام ١٩٥٨ موقفه الذي لم يتغير حول مشكلة العلاقات مع العرب ، فقال

إنه يرى «أن بعث الشعب اليهودي» ينبغي أن يواكب «الاندماج في الشرق الأوسط» وفي هذا استبعاد للالتجاء إلى القوة وقال : «أشد النظريات ضرراً وأكثرها زيفاً هي تلك التي تزعم أن القوة هي التي تحدد مسار التاريخ» فالقوة «هي تغليب للأدنى في الإنسان على الأسمى فيه» وهي «خيانة للأمانة» . وفي رأي بوبر أن أفدح خطأ هو أن «اعتبرت إسرائيل نفسها جيبا غربياً في الشرق الأدنى» . وأشار عام ١٩٥٨ إلى أنه منذ عام ١٩٢١ وهو ينادي «بفكرة دولة فدرالية في الشرق الأدنى نشترك فيها» (ص ٢٥٤ – ٢٥٥) . ولكن «بدلاً من اقتراح إنشاء دولة ثنائية الجنسية ، أو بدلاً من إسهام يهودي في إنشاء اتحاد فدرالي في الشرق الأدنى ، تقرر ذلك التقسيم التعس لفلسطين . وكان هذا صدعاً بين شعبين واندلع أوار الحرب» (ص ٢٥٦) . وقال بوبر إنه ليس من أتباع اللاعنف من حيث المبدأ ، وأنه لا يعارض إنشاء دولة إسرائيل ، ولكنه يؤكد تماماً بعد الحربين بين العرب واليهود وقد شهدهما ، يؤكد «أن السلام بين اليهود والعرب لا يمكن أن يكون مجرد إيقاف للقتال . ولن يكون هناك سلام إلا بالتعاون التام بينهما ، وإذا بدا اليوم للبعض استحالة إسهام إسرائيل في اتحاد فدرالي في الشرق فغداً سيكون ذلك أمراً ممكناً» (ص ٢٥٧) .

وتكفي مثل هذه الكلمات لاعتبار بوبر في نظر بيجن وعملائه من المنظمة الصهيونية معاملة المناهض لدولة إسرائيل ومعاملة اللاسامي رغم أنه أكبر زعيم روحي يهودي ظهر في دولة إسرائيل منذ نشأتها .

ومن حسن الطالع أن مثل هذا المسلك النزيه لم يمت تماماً في إسرائيل ، وهو مسلك لا يسلكه إلا قلة من الناس بسبب التوجيه الفكري للأطفال في إسرائيل في المدرسة وللشباب في الجيش على يد

الحاخامات العسكريين ، ولكل السكان عن طريق الدعاية الرسمية .
وهكذا استطعنا أن نستمع ـ على سبيل المثال ـ عند العدوان الإسرائيلي على لبنان والمذابح التي ارتكبت خلاله ، إلى صرخة الأستاذ بنجامين كوهين من جامعة تل أبيب التي وجهها إلى فيدال ـ ناكيه ونشرتها «الموند» الفرنسية (يوم ١٩/٦/١٩٨٢) قائلاً : أكتب إليك وأنا أستمع إلى الترانزستور الذي أعلن لتوه «أننا» في سبيلنا إلى «بلوغ هدفنا» في لبنان وهو : ضمان السلام لسكان الجليل . وهذه الأكاذيب المماثلة لأكاذيب جوبلز الدعائية تصيبني بمس من الجنون . فالواضح أن هذه الحرب الوحشية ، وهي تزيد في بربريتها على كل ما سبقها من حروب ، لا علاقة لها البتة بمحاولة الاغتيال التي وقعت في لندن ، ولا بأمن الجليل .... أيمكن أن يكون هناك يهود من ذرية إبراهيم ، يهود كانوا هم أنفسهم ضحايا لشتى الاضطهادات ، وعلى هذه الدرجة من الوحشية ؟ ... إذن فأعظم نجاح للصهيونية هو أنها تجردت من اليهودية .

أيها الأصدقاء الأعزاء ، افعلوا ما في وسعكم حتى لا تمكنوا أنصار بيجن وشارون من بلوغ هدفهم المزدوج وهو : «تصفية الفلسطينيين تصفية نهائية (وقد أصبح هذا التعبير منتشراً هذه الأيام) كشعب ، وحتى لا تمكنوهم من القضاء على الإسرائيليين ككائنات بشرية» .

وكان هذا الاستنكار شديداً في وطأته شدة تماثل ما قاله الرسل ، ما قاله إرميا «... اللذين يتنبآن لكم باسمي بالكذب ... من أجل أنهما عملا قبيحاً في إسرائيل» (ارميا ، ٢٩ ، ٢١ - ٢٣) أو مثل ما قاله ميخا في إدانته لرؤساء إسرائيل «اسمعوا يا رؤساء يعقوب وقضاة بيت إسرائيل الذين يكرهون الحق ويعوجون كل مستقيم ، الذين يبنون

صهيون بالدماء وأورشليم بالظلم» (ميخا ، ٣ ، ٩ — ١٠) .

ويرمون اليوم كل من خالف سياسة الدولة الصهيونية ، سياسة دولة إسرائيل ، يرمونه «باللاسامية» أو معاداة السامية . ولو قيست الأمور بمقاييسهم لكان كبار رسل اليهود مثل عاموس وأشعيا وميخا وأرميا معادين للسامية .

فقادة الصهيونية لا يختارون اليوم من مأثورات اليهودية إلا ما يبرر سياستهم : مثل رواية المذابح التي ارتكبها يوشيا ضد الكنعانيين فهي في نظرهم ذريعة لقتل عرب فلسطين ولبنان ، أما اللعنات التي صبّها أرميا وميخا فإنهم يتناسونها ولا يذكرون سوى أحكام عزرا (اسدراس) في التمييز العنصري ضد الميساوية العالمية الداعية إلى المساواة بين الناس والتي نادى بها حزقيال وأشعيا مبشرين بالخلاص على يد المسيح المنتظر .

لقد وقع اختيارهم على «علماء الدين الذين قتلوا الرسل» . وبسبب هذه الخدعة جعلوا نقد سياسة الدولة الصهيونية مرادفاً للعداء للسامية ، فأصبح كل من نقد سياسة الصهيونية أو دولة إسرائيل معادياً للسامية .

وليس ما يوجه اليوم من نقد للسياسة العدوانية الصهيونية هو السبب الذي قد يؤدي إلى العداء للسامية ، فالذي يؤدي حقاً إلى معاداة السامية هو التأييد غير المشروط لدولة إسرائيل .

ولا يمكن لمناحم بيجن ، ولا أريل شارون ، ولا إسحق شامير ، لا يمكن لهم وحدهم بما يرتكبونه من فظائع ، أن يخلقوا العداء للسامية . فلا يمكن لأحد أن يضع مجرمي الحرب من أمثالهم في كفة واحدة مع مجموع الشعب الإسرائيلي أو مع مواطنينا الفرنسيين من أتباع الدين اليهودي أو السنة اليهودية (فمذابح لبنان هي نتيجة طبيعية منطقية وحتمية

لأيديولوجيتهم وللأساطير التي يؤمنون بها ولسياستهم التوسعية الاستعمارية ـ وسنقوم في آخر فصل من هذا الكتاب بعرض سريع لتاريخ حياة كل واحد منهم) .

إنما الخطر الحقيقي في تشجيع ظهور واستمرار اللاسامية هم أولئك الذين يساندون الحكومة الصهيونية في إسرائيل مساندة غير مشروطة ويقرون الجرائم والأكاذيب البشعة ويرددون مختلف الشعارات ويتحدثون باسم مجموع «الطائفة اليهودية» . على أن هناك عدداً كبيراً من أعضاء تلك الطائفة ، وعشرات الآلاف من الإسرائيليين داخل إسرائيل ذاتها قد أعلنوا تبرأهم من تلك الجرائم ومن أولئك المجرمين .

نعم ، لقد حدثت من غير أدنى شك التباسات خطيرة عندما دعا بيجن وأنصاره إلى الحرب المقدسة بتأييد من الحاخامات المتعصبين في الأحزاب السياسية واستشهدوا استشهاداً مغرضاً بالتوراة مستخدمين عبارات «الشعب المختار» ، و «أرض الميعاد» استخداماً مغرضاً ليخدعوا اليهود والمسيحيين ، وليبرروا انتهاكهم الدامي لحقوق الإنسان باسم حق إلهي مزعوم . ولكن خدمة اليهودية والعمل لصالح المسيحية يتطلبان من الناس أن يرفضوا تلك الخدعة وذلك التلاعب بالمقدسات وألا يخلطوا بين اليهودية وبين التعصب العنصري الصهيوني ، فاليهودية هي دين إبراهيم وموسى وهي حاملة الفكر الإنساني للرسل ، أما الصهيونية فشيء آخر . كما يتعين علينا أيضاً ألا نطلق اسم «مسيحيي لبنان» على الجلادين التابعين لسعد حداد وأشباهه والذين ينفذون أحط ما تأمرهم به حكومة تل أبيب . وهدفنا هنا هو أن نحارب مثل هذا الخلط وأن نضع حداً فاصلاً بين دولة إسرائيل والسياسة

التي تسير عليها وبين سواد الشعب في إسرائيل وقد بدأ يعي الألاعيب التي كان هو ضحيتها بسبب ما تفعله حكومة إسرائيل .
كما ينبغي أيضاً أن نميز اليهودية من الأسطورية الصهيونية التي تشوه شكل اليهودية من أجل أغراض سياسية . وواجبنا أيضاً ألا نستسلم أمام الإرهاب الفكري الذي يقوم به من يعملون من أجل العنصرية الإسرائيلية ويبغون تقسيم العالم قسمين : صهيونيون ولاساميون ، كما فعل بالأمس العنصريون عندما زعموا تقسيم العالم إلى يهود وغير يهود .

إننا نحارب الصهيونية السياسية لأننا مناهضون للعنصرية ، وليست مناهضة الصهيونية هي التي تخلق اللاسامية فالأمر على عكس ذلك تماماً ، فالصهيونية هي التي تخلق اللاسامية .

إننا نحارب الصهيونية التي تستخدم الدين لإضفاء صفة القداسة على السياسة .

وحتى نضع النقط فوق الحروف ، ينبغي أن نفرق بين :

- الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية .
- اليهودية والصهيونية .
- إسرائيل كما جاءت في التوراة ، ودولة إسرائيل الحالية .

ومن أجل هذا سنحاول أن نكشف حقيقة الصهيونية السياسية وذلك بدراسة الأساطير التي قامت على أساسها : الأساطير التاريخية ، والأساطير التوراتية الكاذبة ، ثم الواقع السياسي النابع من ضرورة وضع مسلّمات أسطورية للسياسة الصهيونية مثل :

- سياسة داخلية تقوم على العنصرية .
- سياسة خارجية تقوم على التوسع والغزو للحصول على «مجال حيوي» تحسباً لهجرة افتراضية .
- عمل سياسي يتميز بالإرهاب على مستوى الدولة .

الجزء الأول

الأسطورة التاريخية

أسطورة الحقوق التاريخية

قدمت المنظمة الصهيونية العالمية مذكرة إلى مؤتمر السلام الذي عقد بجنيف عقب الحرب العالمية الأولى وجاء فيها : « هذه الأرض هي الموطن التاريخي لليهود » .

وجاء في إعلان إنشاء دولة إسرائيل يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ تأكيد يقول : « بموجب الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي » تقوم على أرض فلسطين دولة لليهود .

وتربط الدعاية الصهيونية دائماً بين فكرة « الحقوق التاريخية » وفكرة « أرض الميعاد » التي يبدو وكأنها تعطي الإسرائيليين « حقاً إلهياً » لتملك فلسطين والسيطرة عليها .

وسنعرض لهاتين المسألتين كل على حدة ، وهذا الفصل بينهما أمر يسير لأنه لا يوجد ـ فيما عدا النصوص التوراتية ـ أي أثر يشير إلى ذلك ، لا في مدونات شعوب الشرق الأوسط ولا في مخلفات آثارها ، ولا في روايات العهد القديم قبل القرن العاشر قبل الميلاد . بل إن عالماً دينياً مسيحياً مثل الأب ديفو وهو الحريص على تاريخية « العهد

القديم» ، لم ير مناصاً من الاعتراف ، مثل كل الناس ، بأنه ليست هناك أية إشارة ـ خارجاً عما ورد في التوراة ـ «صريحة للعبريين ، ولا للإقامة بمصر ، ولا لخروجهم منها ، بل ولا لغزوهم أرض كنعان ومن المشكوك فيه جداً أن تظهر نصوص جديدة تخالف ذلك» (عن كتاب : التاريخ القديم لإسرائيل ، ١٩٧١ بقلم الأب ديفو) .

وهكذا لا تظهر مسألة «أرض الميعاد» بفلسطين إلا في النصوص الصادرة عن أصحاب المصلحة في الإستفادة منها . وقد توصل علماء مفسرون منذ قرن من الزمان إلى نتائج أكثر حسماً من ذلك بكثير كما سنرى فيما بعد عندما نتحدث عن الأسطورة التوراتية «للموعد» ونستشهد بآراء الثقاة من العلماء .

وأول ملحوظة تفرض نفسها بمجرد أن نرفض ـ بلا فحص ناقد ـ الأجزاء «التي تُدعى تاريخية» في العهد القديم ، هو أن تاريخ العبريين أبعد من أن يكون قطب الرحى في تاريخ العالم كما تدعي بذلك الصهيونية السياسية ومن تبعها من بعض المؤلفين المسيحيين ، فتاريخ العبريين لم يظهر في أي لحظة قائماً بذاته ومنفصلاً عن تاريخ الإمبراطوريات الكبرى في بلاد ما بين النهرين أو أرض الحيثيين أو أرض مصر .

ويدلنا علم الآثار على وجود الإنسان في تلك البقعة التي سيطلق عليها فيما بعد اسم «فلسطين» لفترة ترجع إلى عشرة آلاف سنة خلت ، أما إذا اقتصرنا على المرحلة التاريخية (أي منذ أن عرف الناس الكتابة) فإننا نجد وثائق مكتوبة في الحقب التالية :

- العصر البرونزي القديم ، أي الألف الثالثة قبل الميلاد حيث ثبت وبخاصة بعد كشف نصوص «إبلا عام ١٩٧٦» أنه كان في

أرض كنعان حضارة مدنية كبرى قوامها شعوب تتحدث بلغة سامية مثل الآرامية ولغة كنعان التي نطلق عليها العبرية .

- وتأتي بعد ذلك حقبة (٢٢٠٠ - ١٩٠٠ ق . م) تتميز بدخول البدو الرحل إلى تلك الأرض .
- فترة حضرية جديدة (١٩٠٠ - ١٥٥٠ ق . م) في عصر البرونز المتوسط .
- ثم ابتداءً من منتصف القرن السادس عشر قبل الميلاد ، السيطرة المصرية عندما غزا فراعنة الأسرة الثامنة عشرة فلسطين وجعلوا منها ولاية مصرية على الحدود .

وهذه المنطقة الواقعة في قلب الهلال الخصيب ، الذي يمتد من النيل إلى الفرات ، تعتبر أرض عبور اختلطت فيها مختلف الشعوب البشرية . وعندما جاء بدو رحل أو رعاة ينشدون الاستقرار ، من بلاد ما بين النهرين أو من الأردن وبلغوا كنعان منذ مستهل الألف الثانية قبل المسيح ، في عصر البرونز القديم ، فقد وجدوا هناك سكاناً عاشوا بها من قبل ذلك بوقت طويل ، وهم بصفة خاصة الكنعانيون ، وقد كانوا أصحاب حضارة مدنية ، وسيتوصلون في آخر الألف الثانية إلى معرفة الحديد والكتابة .

ولم يشكّل العبريون ـ خلافاً للصورة التوراتية التقليدية ـ عنصراً قائماً بذاته قبل مجيء البدو الرحل إلى أرض كنعان ، وإنما تكونوا من مجموعات ترجع إلى عناصر مختلفة وكانوا جزءاً من الهجرات البدوية الكبرى (الأموريين أو الآراميين ، كما يقول الأب ديفو) .

ومن بين هؤلاء البدو الرحل ، استقر البعض في أرض كنعان ، وواصل البعض الآخر سيرهم إلى مصر .

وأخذ هؤلاء البدو الرحل لغنهم (ومن بينهم من سيطلق عليهم اسم العبريين) من الكنعانيين ، وتعلموا منهم الكتابة ، واستمدوا منهم عقائدهم إلى حوالي عام ١٤٠٠ ق . م ، ثم تبعوا على وجه الاحتمال الغزاة الهكسوس إلى مصر بحثاً عن مراعٍ فيها .

فلما طُرد الهكسوس من مصر ، اعتبر من جاءوا معهم وفي حمايتهم وتمتعوا بالمزايا في ظلهم ، اعتبروا خونة ، وفرضت عليهم شروط قاسية أخذت تزداد قسوة بمرور الزمن ، ولم يشكّل هؤلاء المتذمرون عنصراً قائماً بذاته وإنما كانوا طائفة من المعارضين للفرعون عرفت باسم «عابرو» (ومن ذلك اشتق بلا شك اسم العبريين كما يرى الأب ديفو) ثم هربوا من مصر لسوء ما لقوا من معاملة الفراعنة . ولا بد أن «خروج» هؤلاء الرعايا الأجانب الساخطين كان أمراً شائعاً وكثير الحدوث ، فلم يجئ ذكر لهم في الكتابات المصرية لأنه حدث عادي ، ولم يجئ لهم ذكر حتى في أقوال حراس الحدود (بينما نجد روايات عن حالات عبور أخرى للحدود منذ القرن التاسع عشر قبل الميلاد) .

والمصادر الوحيدة لدينا ـ بخلاف العهد القديم ـ قليلة تعد على أصابع يد واحدة ، وأقدم ذكر لإسرائيل قد ورد فوق حجر يشيد بالانتصارات المصرية للفرعون مرنبتا حوالي عام ١٢٢٥ ق . م . وجاء فيه ، دون ذكر لمعلومات أكثر دقة ، أن ذلك الفرعون أخذ يستولي على المدن الفلسطينية ، وأثناء ذلك دمّر إسرائيل : «دمرت إسرائيل ، ولم يعد لذلك الشعب وجود» . ولم يجئ في ذلك النص كلمة أكثر من هذا عن إسرائيل . ويقول الأب ديفو في كتابه التاريخ القديم لإسرائيل الجزء الأول ، ص ٣٦٦ : «لا يمكن أن يعني

ذلك أن الأمر يتعلق بإسرائيل كلها ، بالاثنتي عشرة قبيلة ، فلم تكن إسرائيل قد تشكلت بعد من تلك القبائل . ولا بد أن الأمر يتعلق بمجموعة أقل عدداً » .

وهناك بخلاف هذا ٤٠٠ لوحة فخارية اكتشفت عام ١٨٨٧ في تل العمارنة العاصمة التي أنشأها أمنوفيس الرابع (أخناتون : ١٣٧٥ – ١٣٥٨ ق. م) ، وتقدم لنا هذه اللوحات سجلاً يحوي رسائل فرعون إلى تابعين من أمراء فلسطين وسوريا ، ولم يأت بها ذكر لإسرائيل ، وإنما بها معلومات هامة عن المدن الكنعانية والتنافس فيما بينها ، وهذه المدن كانت عبارة عن دول صغيرة .

ومن هذه الآثار التافهة التي تركتها إسرائيل في تاريخ الشعوب الأخرى ، نخرج على الأقل بنتيجتين مبدئيتين .

أولاً أنه يستحيل أن نعطي إسرائيل «حقاً تاريخياً» باعتبارها أول من شغل هذه الأرض . فعندما أتت القبائل أرض فلسطين مع موجة الهجرة الآرامية وجدت بها سكاناً أصليين كنعانيين وحيثيين حول حبرون (التي كانوا قد أنشأوها) كما وجدوا الأمونيين (حول عمان) ، وأهل مؤاب شرقي البحر الميت ، والأدوميين في الجنوب الشرقي ، وأتت في نفس الوقت الذي جاء فيه شعوب من بحر إيجه واستقرت بين الكرمل والصحراء وهم «الفلستيون» . ومن ندعوهم اليوم «الفلسطينيين» ليسوا من ذرية العرب فقط . وقد جاء العرب في أعداد قليلة في القرن السابع الميلادي ، وأدخلوا أغلب السكان في الإسلام (بما فيهم اليهود) وامتزجوا بهم بالمصاهرة وأدخلوا اللغة العربية في تلك البلاد . وظهور العرب في فلسطين في القرن السابع الميلادي إنما هو ظاهرة ثقافية أكثر من كونها ظاهرة عرقية . والفلسطينيون الحاليون

ينحدرون من السكان الأصليين الكنعانيين ، وهم يعيشون فوق تلك الأرض منذ خمسة آلاف عام على الأقل (منذ بدء العصر التاريخي) ، كما ينحدرون من «الفلستيين» وقد سميت البلاد باسمهم : فلسطين ، وينحدرون من الفرس ومن الإغريق ومن الرومان ومن العرب ومن الأتراك الذين تتابعوا على هذه البلاد بعد البابليين والحيثيين والمصريين .

فأول من شغل هذه البلاد إذن هم الفلسطينيون وقد سكنوها منذ فجر التاريخ .

والملاحظة الثانية التي نخرج بها من هذا التاريخ لفلسطين ، هو أن العبريين (أو «العابرو») عند وصولهم إلى مصر في القرن الثالث عشر قبل الميلاد ، وعندما استقروا في فلسطين إما بالتسلل إليها أو بغزوها (وسنعود إلى استعراض ذلك عندما نتحدث عن روايات التوراة) هم على الأكثر غزاة من بين آخرين (مثلهم مثل البابليين ، والحيثيين ، والمصريين ، والفرس ، والإغريق ، والرومان ، والعرب ، والأتراك ، والإنجليز) .

ولا يمكن أن نتحدث عن شعب إسرائيلي قبل القرن الثالث عشر ق. م عندما استقرت في أرض كنعان مجموعة قبائل من أصول عرقية مختلفة ، ويمكن استقاء المعلومات من مراجع خارجية أو داخلية : أولاً لأنه ـ كما سبق القول ـ ليست هناك أية وثيقة خارج التوراة عن التاريخ السابق على ذلك (ويكفي القول ان اسم «داود» وتاريخه لم يرد في أية وثيقة مكتوبة خارج التوراة ، ولم يرد له ذكر في البقايا الأثرية) ، وثانياً لأنه لم يؤلف أي نص في التوراة قبل حكم سليمان (القرن العاشر قبل الميلاد) ولأن هذه الصياغات الأولى قد جاءت نتيجة للاهتمامات السياسية في ذلك العهد (كالإشادة بالنظام

الملكي أو نقده ، وشرعية امتلاك الأرض أو الاستيلاء عليها الخ ...)
وقد أُلفت اعتماداً على أقوال شفهية مثل حكايات شعوب الشمال ، أو قصائد هوميروس أو أساطير الملك آرثر ، أو أساطير السحرة الأفريقيين ، أو روايات الرواة العرب حيث ترد (كما يقول الأب ديفو ص ١٧٦ من الكتاب المذكور) «حكايات عن أصول بعض الكلمات أو روايات شعبية تفسر اسم مكان معين أو جزءاً من القبيلة أو كنية لأحد الأسلاف . وهناك حكايات ينبني عليها حق قبيلة من القبائل في استخدام أرض ما أو التمتع بأحد الامتيازات» .

ويتضح من تحليل نصوص التوراة (وليس لدينا غيرها) أنه حوالي سنة ١٠٠٠ ق . م ، اغتنم رئيس زمرة من قبيلة يهودا ومعه مرتزقة من الفلستيين والكريتيين ، فرصة وجود شقاق بين القوتين العظميين في ذلك العهد وهم البابليون والمصريون ، واستطاع أن يقيم مملكة وأن يستقر هو وحرسه الخاص من الكريتيين والفلستيين في أورشليم حيث كان يعيش سكانها الأصليون من اليبوسيين . وعهد رئيس هذه الزمرة ـ وهو داود ـ برئاسة ثلث جيشه إلى قائد من الفلستيين هو ايتائي غات ، وكان يتلقى أثناء وجوده وأثناء تمرد ابشالوم المؤن من الأمير الأموني شوبي ولم يحاول قطٍ تهديد أهل كنعان بل أقام دولة متعددة القوميات تضم شعوباً من أديان ومن أصول عرقية مختلفة . وكانت جدته روث مؤابية ، وعندما كانت تحل به ضائقة كان يعهد بأهله إلى حرس ملك مؤاب .

ورزق من امرأة حيثية بولد هو سليمان الذي خلفه على العرش واحتفظ بهذه المملكة متعددة الجنسيات . (ومن مهازل الأقدار أن الملك سليمان لو كان حياً اليوم لما أمكن اعتباره يهودياً ، فالقوانين

الأساسية في دولة إسرائيل اليوم لا تعتبر المرء يهودياً إلا إذا كانت أمه يهودية ، أو من اعتنق الديانة اليهودية ، وعلى هذا فلا يعتبر الملك سليمان يهودياً وفقاً لتلك القوانين ولا يحق له أن يتمتع بقانون العودة ، أولاً لأن أمه حيثية وليست يهودية ، وثانياً لأنه لا يمكن أن يوجد اليوم حاخام ملتزم يستطيع أن يعترف بتحول رجل إلى اليهودية كان من من عادته أن يقيم المعابد في أورشليم لآلهة محظياته من المصريات والمؤابيات والصيدونيات ... والأمر كذلك بالنسبة لشاؤول وكانت أمه كنعانية ، والملك داود لأن أم جدته : (روث) مؤابية .)

وبعد موت سليمان انقسمت مملكة داود إلى إسرائيل شمالاً ويهودا جنوباً . وفي عام ٧٢١ ق. م غزا الأشوريون إسرائيل . واستولى البابليون في عام ٥٨٧ ق. م على مملكة يهودا . وسيق إلى المنفى أعيان البلاد . فلما استولى قورش ملك الفرس على بابل سمح للمنفيين بالعودة إلى ديارهم ولكن أغلبهم آثر البقاء في بابل . ثم توالى على حكم العبرانيين أمم شتى هم الفرس ثم الإغريق ثم الرومان . وقد ثاروا على المحتلين في الثورة المعروفة بثورة المكابيين في القرن الثاني قبل الميلاد ، في عهد الإغريق ، ضد أحد خلفاء الإسكندر وهو أنطيوخوس ابيفانوس . وبعد عشرين عاماً من الكفاح استطاع أولئك المكابيون أن يكونوا أسرة حاكمة عرفت باسم «الأزمونيين» وقد تصدَّع بنيانها بسبب صراعات داخلية ولكنها ظلت باقية حتى عام ٦٣ ق . م . حينما استولى «بومبيوس» على فلسطين فأصبحت مملكة تابعة للرومان في عهد «هيرودس» ، ثم صارت بعد ذلك ولاية رومانية . وشبت ثورتان ضد المحتل الروماني في عامي ٧٠ ، ١٣٢ ولكنهما باءتا بالفشل . وبعد القضاء على الثورة الثانية تم تدمير المعبد وتفرق الشعب اليهودي على

كل شواطئ البحر المتوسط ولم يعد للطائفة الإسرائيلية وجود في فلسطين .

ويقول أحد الحجاج اليهود ، هو بنيامين من طليطلة بالأندلس ، إنه عندما زار القدس عام ١١٧٠ ميلادية لم يجد إلا ١٤٤٠ شخصاً من اليهود في فلسطين كلها . وفي عام ١٢٥٧ لم ير ناحوم جروندي في القدس غير عائلتين يهوديتين .

وإذا كان الصليبيون قد أحرقوا اليهود في معبدهم عندما استولوا على القدس عام ١٠٩٩ ، فإن صلاح الدين الأيوبي قد سمح لهم بالعودة عندما استولى على القدس عام ١١٨٧ .

ولم يعد اليهود إلى فلسطين إلا إثر الاضطهادات التي حلت بهم ولم يعودوا إليها مدفوعين بالحنين إلى وطن الآباء والأجداد . ففي القرن الخامس عشر الميلادي كان أول من عاد هم يهود أسبانيا الذين لم يسبق لهم أن شعروا بأية رغبة في الهجرة خلال ثمانية قرون عاشوا فيها في الأندلس جنباً إلى جنب مع العرب ، ولكنهم فروا من ظلم محاكم التفتيش ومن عسف الملوك «الكاثوليكيين المتزمتين» ، وجاءت أقلية منهم إلى فلسطين ، أما الأغلبية العظمى فقد لجأت إلى فرنسا وهولندا وإيطاليا ومصر وقبرص أو بلاد البلقان . وفي سنة ١٨٤٥ لم يكن في فلسطين كلها غير ١٢٠٠٠ يهودي من بين السكان البالغ عددهم ٣٥٠٠٠٠ نسمة . وأتت الاضطهادات الروسية في سنة ١٨٨٢ بموجة جديدة من المهاجرين تبعتهم موجات أخرى من بولندة ورومانيا .

وفي الوقت الذي تنمو فيه الصهيونية السياسية القائمة على أساس كتاب تيودور هرزل «الدولة اليهودية ١٨٩٦» ينبغي ، لفهم بواعث الحركة الجديدة ، أن نحدد مفهوم «الحقوق التاريخية» .

أولاً ـ أسطورة الصحراء :

عندما تحدد المفهوم الواضح للصهيونية السياسية انطلاقاً من كتاب تيودور هرزل (الدولة اليهودية ١٨٩٦) لم يرد به ذكر للشعب الفلسطيني ، بل لم يذكر اسم ذلك الشعب لا في كتاب هرزل ولا في الجمعيات السياسية التأسيسية للحركة الصهيونية العالمية ، فإنكار وجود هذا الشعب هو مبدأ من المبادئ الأساسية للصهيونية ، وهو أصل كل الجرائم اللاحقة التي ارتكبت ضده . ولقد صرحت جولدا مائير لجريدة صانداي تايمز اللندنية في ١٥ يونيو ١٩٦٩ قائلة : «لا وجود للفلسطينيين . وليست المسألة مسألة وجود شعب في فلسطين يعتبر نفسه الشعب الفلسطيني ، وليست المسألة أننا أتينا وطردناهم وأخذنا بلادهم . لا ، إنهم لم يوجدوا أصلاً» .

وسيراً على هذا المنطق فإنه يتعين طرد أو استئصال أولئك الذين يقاومون إسرائيل ، تماماً كما فعل مهاجرون آخرون في أمريكا مع الهنود الحمر .

وعندما وجه أينشاين السؤال إلى وايزمان (وكان هذا الأخير من قادة المنظمة الصهيونية العالمية) قائلاً له : «وما هو مصير العرب إذا ما أعطيت فلسطين لليهود ؟» رد عليه بقوله : «من هم أولئك العرب ؟ إنهم لا شيء تقريباً»[1] .

وقد ذكر الأستاذ الجامعي بنزيون دينور ، أول وزير للتعليم في وزارة دافيد بن غوريون مؤسس دولة إسرائيل ومن أقرب الناس إليه ،

---

(١) إسرائيل زنغويل : المجلة الصهيونية ، عن كتاب «مستقبل الشرق الأوسط» Middle East Perspective نيويورك ١٩٧٨ ، ص ٣٤١ .

في المقدمة التي كتبها عن «تاريخ الهاغاناه» والذي نشرته المنظمة الصهيونية العالمية ، ما يلي : «ليس في بلادنا مكان إلا لليهود . وسنقول للعرب : ارحلوا . فإن لم يرضوا بذلك وعمدوا إلى المقاومة فسنرحّلهم بالقوة» .

وكتب جوزيف فايتز مدير إدارة الاستيطان «بالوكالة اليهودية» غداة يونيو ١٩٦٧ قائلاً : «من الواضح ـ فيما بيننا ـ أنه لا مكان في هذه البلاد لشعبين . والحل الوحيد هو إسرائيل اليهودية التي تضم على الأقل إسرائيل الغربية (غربي نهر الأردن) بلا عرب ، ولا مخرج إلا بنقل العرب إلى مكان آخر ، في البلدان المجاورة»[1] .

تلك أقوالهم ، ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك كل الاختلاف : فبعد تصريح بلفور (١٩١٧) ، وبعد عشرين عاماً من الدعاية الصهيونية السياسية «للعودة» إلى فلسطين ، وبعد مجيء الموجات الأولى من المهاجرين الذين فروا من المذابح في روسيا وبولنده ورومانيا ، كان في فلسطين كما هو ثابت من التعداد الذي قام به الإنجليز في ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ : ٧٥٧٠٠٠ نسمة ، منهم ٦٦٣٠٠٠ من العرب (٥٩٠٠٠٠ عرب مسلمون ، ٧٣٠٠٠ عرب مسيحيون) ، ٨٣٠٠٠ يهودي (أي أنه كان في فلسطين ٨٨ ٪ من العرب ، ١١ ٪ من اليهود) . وينبغي أن نتذكر أن تلك البلاد والتي زعموا أنها كانت صحراء قبل مجيئهم كانت تصدّر الحبوب والموالح (الحمضيات) بكميات كبيرة .

كتب آشير غنزبرج ، من أوائل الصهيونيين الذين جاءوا إلى

---

(١) عن كتاب ناعوم شومسكي Noam Chomsky «يهود إسرائيل وعرب فلسطين» Israeli-Jews and Palestinian-Arabs. ص ٩ طبعة عام ١٩٧٢ .

إسرائيل ، كتب في ١٨٩١ بتوقيع مستعار «واحد من الشعب» :
«اعتدنا أن نقول في الخارج بأن أرض فلسطين شبه صحراوية ، وأنها لا زرع بها ولا ضرع ، وعلى من شاء الحصول على أرض أن يأتي هنا ويأخذ ما شاء من أرض ، غير أن الواقع مخالف لذلك تماماً . فيصعب أن نجد في طول البلاد وعرضها أرضاً بلا زرع ، والمناطق الوحيدة غير المستزرعة هي مساحات من الرمال وجبال صخرية يمكن أن تنمو بها أشجار الفاكهة بعد جهد شاق من استصلاح الأرض وإعدادها »[1] .

والواقع أن البدو ، قبل مجيء الصهيونيين ، كانوا يزرعون الحبوب ويصدرون منها ٣٠٠٠٠ طن في العام ، وازدادت مساحة بساتين الفاكهة ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٤٢ ، وتضاعفت مساحة حدائق البرتقال والحمضيات الأخرى ٧ مرات ما بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٤٧ ، كما تضاعف إنتاج الخضروات عشر مرات ما بين ١٩٢٢ و ١٩٣٨ .

وإذا ما اقتصرنا على الحمضيات ، فإننا نشير هنا إلى تقرير (بيل) وقد قدمه وزير المستعمرات إلى البرلمان البريطاني في يوليو ١٩٣٧ وتناول فيه التقدم السريع في زراعة البرتقال بفلسطين وذلك توقعاً للزيادة في الاستهلاك من البرتقال في العشر سنوات التالية وقال فيه إن البلدان المنتجة للبرتقال ستكون كما يلي :

فلسطين : ١٥ مليون صندوق .
الولايات المتحدة : ٧ ملايين صندوق .

---

(١) الأعمال الكاملة لـ « Ahad Ha'am » باللغة العبرية ، تل أبيب ، الطبعة الثامنة ص ٢٣ .

أسبانيا : ٥ ملايين صندوق .
بلدان أخرى : ٣ ملايين صندوق .
(منها قبرص ومصر والجزائر إلخ) .

وهذه الأرقام قد وردت في تقرير بيل ، الفصل ١٩/٨ ص ٢١٤ .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقدم الزراعي في كل بلدان العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة (كما سنبين ذلك عندما نتحدث عن التمويل الذي تقدمه حكومة إسرائيل) فسنرى أن العون المالي المذهل الذي حصلت عليه إسرائيل من الخارج يوضح أنه ليس هناك أية «معجزة إسرائيلية» كما يزعمون .

لقد كان ذلك «الفراغ» التاريخي والجغرافي المزعوم الأساس الأول للصهيونية السياسية عندما تذرعت به لتبرير عمليات الطرد والنهب والقمع التي ستظهر مدى ما وصلت إليه .

ثانياً ـ الأسطورة العنصرية :

أما الأسطورة الثانية التي أقيمت على أساسها الصهيونية فهي أسطورة الإستمرارية العرقية والحنين الدائم للعودة إلى الوطن .

فهناك خرافة عن أصل اليهود ، تزعم أن كل يهود العالم اليوم من ذرية جنس واحد جاءوا كتلة واحدة بأمر الرب مع إبراهيم ومن تبعوه إلى الأرض «الموعودة» أرض كنعان ، ثم ساروا نحو مصر ، وأنقذهم الرب من العبودية بفضل معجزة «الخروج» بقيادة موسى حوالي القرن الثالث عشر ق . م ، وغزوا «الأرض الموعودة» تحت قيادة يوشيا وأبادوا ـ بأمر الرب دائماً ـ السكان الأصليين وأسسوا مملكة داود ، ثم حاقت بهم الهزيمة وتشردوا في أنحاء الأرض .

فلما سمح قورش عام ٥٣٩ بعودة المنفيين ، قام رجلان من المقربين إلى بلاط فارس هما : الكاهن الأكبر «نحميا» والكاتب «اسدراس» ، حفظاً لنقاء الدين والدم ومنعاً لأي اندماج لليهود بغيرهم ممن يعيشون بينهم ، قاما بوضع قوانين صارمة تحرم الزواج من نساء غير يهوديات ، وسن الإثنان القانون الذي سبق أن نزل على موسى ، وأقاما سلطة كهنوتية مطلقة .

وكانت قوانين الفصل العرقي صارمة : «انفصلوا عن أهل البلاد والنساء الأجنبيات» (اسدراس ١١/١٠) . وتمت عمليات الطلاق في ثلاثة شهور : «في اليوم الأول من أول شهر ، انتهى الأمر بالنسبة لجميع الرجال الذين كانوا متزوجين من أجنبيات» (١٧/١٠ — ١) . وبيّن سخميا (٣/١٣) أنهم : «لما سمعوا نبأ هذا القانون ، أبعدوا عن إسرائيل كل رجل مختلط الدماء» . ويضيف سخميا قائلاً : «رأيت يهوداً كانوا قد تزوجوا من نساء أشدوديات ، وأمونيات ، ومؤابيات ، وكان نصف أولادهم يتكلمون اللغة الأشدودية ، ولا أحد منهم يبدو قادراً على النطق باليهودية ، بل يتحدثون لغة أخرى فوجهت اللوم إليهم ولعنتهم كما ضربت بعضهم وشددتهم من شعرهم ، ثم استحلفتهم باسم الرب : «لا تعطوا بناتكم لأبنائهم ، ولا تأخذوا من بناتهم لأبنائكم أو لكم» (٢٣/١٣ — ٢٥) . «كنت أطهرهم من كل أجنبي ، وأعيد تطبيق الأنظمة المتعلقة بالكهنة واللاوية» (خدمة المعابد) (٣٠/١٣) .

وهكذا تمت صيانة اليهودية ـ في عرفهم ـ من كل رافد أجنبي وبقيت مستمرة في نقائها تحت رعاية كبار الكهنة .

وسنرى عندما نعرض بالتحليل لما تقوم به ، الصهيونية المعاصرة

في قراءة الكتاب المقدس قراءة انتقائية على هواها ، سنرى أن الأسطورة المزخرفة التي رسموها لشعبهم تشغل المكان الأكبر في التاريخ اليهودي كما يروونه هم .

واستمر تاريخ الشتات (أي مع اليهود المتفرقين بين كل الأمم) حيث لقيت الطوائف اليهودية ـ كما تزعم الصهيونية ـ مختلف ضروب الاضطهاد أياً كانوا ، ولكنهم احتفظوا دائماً بالأمل في العودة إلى «الأرض الموعودة» التي فقدوها مؤقتاً ، وكونوا شعباً واحداً اختارته العناية الإلهية ، كما يقولون ، ليكون شاهداً بآلامه وبإيمانه الذي لا يتزعزع على إرادة الرب . ويدور التاريخ الإنساني بأكمله حول مصير هذا الشعب المختار .

وسنرى فيما بعد كيف أضفت الصهيونية السياسية المعاصرة شكلاً علمانياً على هذه الصورة لتبرر سياسة القوة حتى بالنسبة لمن تخلوا عن الدين اليهودي وهم الآن أكثر اليهود عدداً في إسرائيل وخارج إسرائيل .

وقبل أن نعرض للأكذوبة الدينية التي تشكل أساس الأيديولوجية الصهيونية بما فيها من «وعد» يمنح اليهود حقاً إلهياً في أرض فلسطين ، ومن اعتبار الشعب اليهودي شعباً مختاراً ، بموجب ذلك الحق الإلهي لكي يطأ بأقدامه الحقوق الإنسانية لمن عاشوا وكدحوا طيلة آلاف السنين فوق أرض فلسطين ، قبل أن نعرض لذلك نؤكد على أمرين : أولهما مسألة «العرق أو الجنس اليهودي» وثانيهما الحنين منذ آلاف السنين في العودة إلى البلاد .

أما عن الأمر الأول ، فنقول إن مفهوم العرق أو الجنس ليس سوى بدعة من بدع القرن التاسع عشر الأوروبي . في تبريره لسيادة الغرب الاستعمارية ترك فكرة التمييز بين شعب وآخر على أساس اللغة وانتقل

إلى نظرية مزعومة عن الاختلاف البيولوجي تؤدي إلى القول بوجود طبقات بين الأجناس البشرية .

وقبل انتشار هذه الخرافة التعسة ولا سيما من خلال التفسيرات الجنونية التي أتت في كتاب الكونت «دي جونبو» : «اللامساواة بين السلالات البشرية» ١٨٥٣ ، كانت هناك فكرة قريبة جداً منها وهي المفهوم القبلي للمجتمع الذي تربطه صلة الدم ، وهو أسطورة شاعت في كل الحضارات القديمة ومؤداها وجود سلف عظيم أو بطل اتخذت منه القبيلة اسمها واخترعت شجرات نسب خيالية تصلها به وقد وجد هذا المفهوم لدى الهنود الحمر كما وجد في ملحمة الإلياذة ، وفي الكتاب المقدس . ولكن لم يكن الأمر أمر «عرق» بالمعنى الذي شاع لهذه الكلمة في أوروبا في القرن التاسع عشر ، أي وجود أمم تمتاز على غيرها ، ولكن كانت المسألة هي الاعتقاد بوجود ذريات نشأت من أصل واحد في مجتمعات قبلية صغيرة أو في بعض الشرائح الاجتماعية ، ففي القرن السادس عشر – على سبيل المثال – كان للأسرة الملكية في اللغة الفرنسية كلمة تدل على مفهوم عرقي خاص . وفي القرن الثامن عشر كانت هناك طبقة النبلاء المنحدرة من عرق نبيل وكانت مختلفة تماماً عن طبقة النبلاء التي اكتسبت ذلك اللقب لا بسبب أصلها ولكن لمناصب معينة شغلتها .

ولم يوضع مفهوم لنموذج بشري متميز إلا في القرن الثامن عشر حين ابتكر الكاتب الفرنسي «بوفون» نموذجاً سامياً للبشرية ألا وهو النموذج المتمثل في العرق أو الجنس الأبيض ، وهو نموذج يتدهور – في زعمه – كلما اتجهنا نحو المنطقة المعتدلة . وجاءت نظرية أخرى على أساس مذهب النشوء والارتقاء ، وقد كانت أوروبا كالعادة محور

تلك النظرية حيث اعتبرت غير الغربيين شعوباً بدائية ، وكان ذلك المفهوم ذريعة لتبرير الغزوات الاستعمارية وإضفاء مهمة رسالة حضارية على الرجل الأبيض الذي يحقق التقدم أينما ذهب .

وتعتبر فكرة «التخلف» اليوم امتداداً لذلك المفهوم القائم على الطبقية والذي يزعم أن الغرب هو المثل الأعلى للبشرية . فكلما اقترب شعب من الشعوب من الغرب كلما زاد تقدمه وكلما بعد عنه ازداد تخلفه .

وقد استنكر المفكر الاجتماعي المعاصر لفي ستراوس هذه العنصرية أشد استنكار وأوضح تماماً أنها مضرة للبشرية لأنها تستبعد اللقاء بين الثقافات ، وقال في كتابه «العرق والدين» ص ٣٧ : «ليس هناك عيب أشد ضرراً بأمة من الأمم وأكثر إعاقة لها عن تحقيق ذاتها من بقائها منعزلة عن غيرها» .

وقد استخدمت نظرية العرق المزعومة كمبرر لمختلف ألوان السيطرة والعنف ، وبلغت أقصاها في عهد النازية . واتهم «هتلر» اليهود في كتابه «كفاحي» بأنهم يريدون تدمير الجنس الأبيض الذي يبغضونه أشد البغض وذلك بالهبوط به إلى الدرك الأسفل عن طريق اختلاط الدم والتهجين : «فاليهودي يسمم دم غيره بينما يصون دمه» .

ومما هو جدير بالملاحظة أن المشرّع النازي للقوانين الدامية التي أصدرها ضد اليهود ، قد اختار أن يستلهم تشريعه من آراء ضحاياه فقال في ديباجة تلك القوانين أنه يستوحي تشريعه من المقررات التاريخية التي كان اسدراس وسخميا قد اتخذاها للحفاظ على نقاء الدم اليهودي .

وليست المسألة هنا مسألة تتعلق بالتاريخ أو بعلم الآثار ، ولكن

القانون الأساسي لدولة إسرائيل الحالية يعرّف «اليهودي» بنفس التعريف الذي نصت عليه القوانين العنصرية التي أصدرها النازيون في مدينة نورمبرغ ألا وهو : اليهودي هو من وُلد من أم يهودية (وهذا معيار عنصري) أو من اعتنق الدين اليهودي (وهو معيار ديني)[١] . ولا يتمتع بقانون العودة وبالمزايا الناتجة عنه ، في دولة إسرائيل ، إلا من توفر فيه المعياران المذكوران . فليس الأمر فقط أمر تعريف «عنصري» ولكنه تمييز عنصري ذلك لأن مسألة الانتماء إلى جماعة عرقية ـ كما سنرى فيما بعد ـ تنطوي على الاعتقاد بتفوق جنس على آخر .

وليس للعنصرية أي أساس علمي ، فقد اتضح من الناحية البيولوجية أن النظرية القديمة التي تعتمد على مقياس الدماغ بالطول والعرض نظرية خاطئة . وأثبت علم الأجنة الحديث (القائل بأن الجينات هي التي تسيطر على خصائص الدم) عدم صحة نظرية العنصر البيولوجي .

وقد استخدمت الأسطورة القديمة لسفر التكوين (١٠/١٨ – ٢٧) كأساس ـ (تماماً مثل كل الأساطير العنصرية الأخرى) ـ يبرر فكرة الطبقات والسيطرات : فأبناء نوح الثلاثة ، بعد خروجهم من الفلك ، عمروا الأرض وكانوا أصل الآسيويين (سام) ، والأوروبيين (يافث) ، والأفريقيين (حام) . وقد ضُربت العبودية والقهر على هؤلاء الأخيرين . واعتبر العصر الأوروبي الوسيط «حام» المجد الأعلى للعبيد ، ويافث أصل السادة الأمراء ، وسام جدّ الكهنة على قمة ذلك السلّم . وشدد ليون بولياكوف في كتابه «الأسطورة الآرية (١٩٧١)

(١) انظر كتاب «يوسف بدر ، نيويورك ١٩٦٠ ، ص ١٥٦ وعنوانه «قوانين دولة إسرائيل الأساسية» "Fundamental laws of the State of Israël"

« Le mythe aryen » على أن التقاليد العبرية (أو بالأصح التقاليد الحاخامية) ترى أن «الحاجز الذي يفصل الشعب المختار عن بقية الشعوب كان هدفه صيانة استمرارية مهمة «الشعب الكهنوتي القائد» .

والتاريخ كذلك ، مثله مثل البيولوجيا ، لا يقدم أي أساس موضوعي لفكرة «العرق» . فالقول بأن اليهود «عرق» أو «جنس» منعزل عن بقية الأمم هو مدعاة لخلق أسطورة يعتنقها اللاساميون والصهيونيون على حد سواء ، فاللاسامية والصهيونية يقومان على نفس النظرية ويؤديان إلى نفس النتائج .

فالفرضية المشتركة لدى الجانبين هي الإيمان بوجود كيان «يهودي» غير قابل للاندماج في غيره من الشعوب سواء أكان ذلك لأنه «الشعب المختار» أو لأنه «الشعب المطرود» .

فهناك نتيجة واحدة متماثلة في الحالتين ألا وهي «اقتلاع» اليهود من الشعوب التي يعيشون فيها وذلك لجمعهم في «معزل عالمي» (أو جيتو عالمي) ، وهذا بالضبط هو هدف اللاساميين .

والواقع أنه لم يكن هناك قط «جنس يهودي» إلا في الشطحات الجنونية لهتلر وللصهيونيين ، ففي كل مراحل التاريخ ، كان «اليهود» أحد العناصر التي تكونت منها الشعوب الكبرى .

لقد كانت القبائل الرحل أو الرعاة الذين هبطوا أرض كنعان آراميين أتوا من شمال الفرات أو من أرض الأردن أو من شمال الجزيرة العربية وكانوا ساميين بلغتهم لا بدمهم كما هو الحال بالنسبة للعرب اليوم وللإسرائيليين لأن العربية والعبرية لغتان ساميتان . وقرب اللغة العربية من اللغة السامية شاهد على ذلك .

أما «العابرون» أو العبرانيون الذين جاءوا عند «الخروج» من مصر

فكانوا طائفة اجتماعية (هامشية أو رافضة) ولم يكونوا أبداً جنسية قائمة بذاتها .

وأخذت القبائل التي تسللت إلى أرض كنعان سلماً أو دخلتها بالحرب ، أخذت تختلط عن طريق الثقافة والزواج بالسكان المحليين والقوانين العرقية لأسدراس وسخميا شاهدة على ذلك بعد عدة قرون .

وكانت مملكة داود وسليمان بلداً متعدد الشعوب فاتحاً صدره للأمم الأجنبية ولدياناتها المختلفة .

وعندما صرح قورش للمنفيين من بابل « بالعودة » فقد ظلت الأغلبية الكبرى في بلاد ما بين النهرين حيث استقروا بها .

وأخيراً ، عندما طرد الرومان الإسرائيليين المتمردين عام ٧٠ ، وفي (بار كوشبا) فيما بعد ، قام المنفيون في تحويل السكان الذين آووهم إلى اليهودية . ولقد كتب جوزيف رينباخ في عدد ٣٠ مارس ١٩١٩ من جريدة « ديبا Débats » يقول : « لا يشكل فلسطين غير أقلية لا تذكر . وقد عمد اليهود ـ مثلهم مثل المسيحيين والمسلمين ـ إلى إدخال الشعوب في دينهم . وكان اليهود قد نجحوا قبل العهد المسيحي في إدخال ساميين آخرين أو عرب في دين موسى الذي آمن بإله واحد كما أدخلوا فيه أيضاً يونانيين ومصريين وعدداً كبيراً من الرومانيين . وبعد ذلك نشط التبشير اليهودي في آسيا ، وفي الشمال الأفريقي كله ، وفي إيطاليا وأسبانيا وبلاد الغال (فرنسا) . وكان الرومان والغاليون الذين اعتنقوا اليهودية هم الطوائف اليهودية التي أشار إليها غريغوار دي تور الفرنسي في حولياته . فتكوين اليهود إذن شبيه بتكوين غيرهم من الشعوب .

والواقع المؤكد أنه لم توجد قط « سلالة » يهودية أو عنصر يهودي

إلا في شطحات هتلر الجنونية أو في خيالات الصهيونيين ، في جميع مراحل التاريخ كان اليهود جزءاً من مكوّنات الجنسيات السكانية الكبرى ، وما كانت هذه الجنسيات بدورها سلالات قائمة بذاتها .

فالبدو الرحل أو الرعاة الذين دخلوا أرض كنعان ليقيموا بها كانوا آراميين أتوا من الفرات الشمالي ومن الأردن أو من بلاد العرب أي أنهم كانوا ساميين بلغتهم لا بدمائهم ، كما هو حال العرب واليهود الآن . وقرابة اللغتين العربية والعبرية دليل واضح على ذلك .

وهكذا كان أيضاً «العابرو» أو العبريون الذين أتوا من مصر ، فهم فئة اجتماعية وليسوا سلالة أو عنصراً معيناً ، لقد كانوا فئة تعيش على هامش المجتمع في مصر ، أو فئة وحّد بينها معارضتها للحكم أو سخطها عليه .

واختلطت القبائل التي نزلت أرض كنعان ـ سلماً أو بقوة السلاح ـ بالسكان المحليين (والقوانين العنصرية لعزرا وسخميا ، والتي صدرت بعد ذلك بعدة قرون ، شاهدة على صحة ما نقول) .

وكانت مملكتا داود وسليمان دولتين متعددتي الجنسيات ، مفتوحتين للشعوب الأخرى ولعقائدها المتباينة .

وعندما صرح قورش للمنفيين في بابل بالعودة إلى بلادهم ، آثرت أكثريتهم البقاء في بلاد ما بين النهرين حيث كانوا قد استقروا بها وطاب لهم العيش فيها .

وأخيراً ، عندما طرد الرومان اليهود إثر أحداث التمرد في عام ٧٠ ق . م ثم في (بار كوشبا) ، تفرق هؤلاء في بلدان شتى حيث راحوا يدعون الناس إلى الدخول في دينهم ، وكثيراً ما نجحوا في دعوتهم . كتب جوزيف رينباخ في جريدة «الديبا» الفرنسية في ٣٠ مارس

١٩١٩ يقول : «اليهود في فلسطين أقلية صغيرة . ولقد قاموا ـ شأنهم شأن غيرهم ـ بالدعوة بحماس إلى دينهم . وكان اليهود قد نجحوا قبل العهد المسيحي في نشر دين موسى بين الساميين (أو العرب) ، وبين الإغريق ، والمصريين والرومانيين ، فدخلوا فيه أفواجاً . ولم يفتر حماس التبشير اليهودي بعد ذلك في آسيا وشمال أفريقيا وإيطاليا وأسبانيا وبلاد الغال (فرنسا) . وفي الحوليات التي كتبها الفرنسي جريجوار دي تور (٥٣٨ – ٥٩٤ م) وتحدث فيها عن الجاليات اليهودية ، كان أغلب أولئك اليهود من الرومانيين والغاليين . وكان بينهم كثيرون من أصل أسباني طردهم من أسبانيا الملك الكاثوليكي المتزمت فرديناند فانتشروا في إيطاليا وفرنسا وفي الشرق وفي أزمير . وأغلبية يهود روسيا وبولنده ورومانيا ينحدرون من قبائل الخزر وهم شعب تتري من جنوب روسيا وتحولوا إلى اليهودية تحولاً جماعياً في عهد الملك شارلمان . فمن يتحدث عن عرق أو جنس يهودي فهو جاهل أو مغرض ... فما كان اليهود غير قبائل عربية أو سامية استقرت في غرب آسيا» . ويصل جوزيف رينباخ إلى نتيجة واضحة : «وبما أنه لم يكن هناك إذن جنس أو عرق يهودي ، أو أمة يهودية ، وهناك فقط دين يهودي ، فالقائل بالصهيونية إذن مخطئ تاريخياً وعلمياً» .

ويؤكد ماكسيم رودنسون (وهو يهودي) هذه الحقيقة بمزيد من المعلومات العلمية الدقيقة فيقول : «من المرجح جداً ـ وهذا أمر يتجه علم الأنثروبولوجيا إلى إثباته ـ أن سكان فلسطين الذين يطلق عليهم عرب فلسطين (وهم في أكثريتهم مستعربون) قوم تجري في عروقهم دماء من قدماء العبريين أكثر مما تجري في عروق يهود الشتات الذين لم يمنع انغلاقهم من دخول كثير ممن اعتنقوا اليهودية إلى صفوفهم ،

وترجع جذور هؤلاء إلى أصول جنسية مختلفة . لقد كان التبشير اليهودي بالغ الحماسة طيلة قرون واستمر لفترات طويلة . ويكفي من الناحية التاريخية لإثبات نشاط تلك الدعوة أن نشير إلى وجود دولة يهودية في جنوب بلاد العرب في القرن السادس الميلادي ، وهي دولة قامت على أساس عربي مهوّد ، والدولة اليهودية التركية للخزر في جنوب شرقي روسيا (من القرن الثامن إلى القرن العاشر الميلادي) على أساس تركي أو روسي (فينو ـ أوغري) مع صبغة سلافية ، ويهود الصين الذين اصطبغوا تماماً بالصبغة الصينية ، واليهود السود في مقاطعة كوشان الهندية ، ويهود أثيوبيا المعروفين باسم «فلاشا» الخ ، ويكفي إلقاء نظرة على وجوه الناس في أي اجتماع يهودي مختلف الجنسيات لنرى إلى أي حد تختلف أرومات اليهود»[1] .

قدم توماس كيرنان في كتابه «العرب» (بوسطون ، ١٩٥٧) أوضح عرض شامل ليقضي على التزييف التاريخي الذي يقوم به الصهيونيون ، قال ص ٢٥٣ «الصهيونيون أوروبيون تماماً ، وليس هناك أية رابطة بيولوجية أو أنثروبولوجية بين يهود أوروبا والقبائل العبرية القديمة (أي ليست هناك أية قرابة عضوية أو قرابة دم بين الصهيونيين ، وهم من أهل أوروبا ، وبين قدماء العبريين)» .

ولكي ننتهي من تفنيد «الحقوق التاريخية» التي يزعمها الصهيونيون ، فإننا نعيد إلى الأذهان ثلاث مراحل رئيسية في إنشاء دولة إسرائيل :

---

(١) من مقال للكاتب اليهودي ماكسيم رودنسون ، أعاد نشره في كتابه : «الشعب اليهودي أو المشكلة اليهودية» ، طبعة ماسبيرو ١٩٨١ ، ص ٢١٨ . انظر أيضاً كتاب إيلان هالڤي (طبعة منوي Minuit ١٩٨١ ص ١١٦ – ١٢٥) وكتاب آرثر كستلر «القبيلة الثالثة عشرة» طبعة كالمان ليڤي ، ١٩٧٦ .

(١) تصريح بلفور الذي ورد في رسالة وجهها يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ الوزير البريطاني بلفور إلى البارون دي روتشيلد : «تنظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين العطف إلى إنشاء موطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل قصارى جهودها لبلوغ ذلك الهدف ومن المفهوم تماماً أنه لن يُنفّذ أي عمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر» .

وسرعان ما شعر بلفور نفسه بالخطر ، فكتب في ١٩ فبراير ١٩١٩ إلى لويد جورج يقول له : «النقطة الضعيفة في وضعنا بشأن فلسطين ، هو أننا رفضنا مبدأ حق تقرير المصير . فلو أن سكان فلسطين الموجودين بها حالياً ، استشيروا في ذلك ، لأعطوا ، دون أي أدنى شك ، رأيهم بالرفض للاستيطان اليهودي» .

وأكد ذلك أيضاً تقرير لجنة كنج ـ كرين التي أرسلها الرئيس ولسون في ١٩١٩ لتستطلع «آراء ورغبات مجموع السكان» وجاء في تقريرها عن فلسطين : «السكان المستقرون هنا منذ زمن بعيد ـ أي المسلمون والمسيحيون ـ معارضون تماماً لأية هجرة جماعية لليهود ومضادون كذلك في الوقت عينه لأي سيادة يهودية عليهم . وإننا لنسأل أنفسنا : أيمكن أن يكون هناك إنجليزي واحد أو أمريكي واحد يعتقد أن تحقيق البرنامج الصهيوني أمر ممكن بغير مساندة من جيش كبير» (انظر تقرير لجنة كنج ـ كرين طبعة ثانية ، ١٩٦٣ ص ٩٢) ورفضت اللجنة البرنامج الصهيوني الشامل واقترحت إبقاء وحدة سوريا مع فلسطين تحت انتداب بريطاني أو أمريكي مع الموافقة على إنشاء موطن قومي يهودي محدود .

وقال آرثر كستلر في كتابه : «الوعد والوفاء» ص ٤ ، محدداً تحديداً كاملاً مدى تصريح بلفور : «وعدت أمة علناً بأن تهب أمةً أخرى أرض أمة ثالثة» .

وبهذا التصريح بدأت سلسلة الأكاذيب الكبرى التي حددت معالم تاريخ دولة إسرائيل وزعمائها . فلم يقتصر الأمر على انتهاك دائم للفقرة الخاصة «بحقوق الطوائف غير اليهودية» ، كما ورد في تصريح بلفور ، بل امتد إلى تغيير فكرة إنشاء «موطن قومي يهودي» أي كما حدد ذلك الكتاب الأبيض البريطاني ١٩٢٢ مفسراً الأمر بأنه لا يعدو إنشاء مركز للإشعاع الثقافي والديني لليهود ، وأصبحت هذه الفكرة ساتراً يختفي خلفه إنشاء «دولة صهيونية» ، في ٢٦ يناير ١٩١٩ ، كتب لورد كيرزون قائلاً : «عندما يقول لك وايزمان شيئاً وتفهم أنت أن المسألة مسألة «موطن قومي يهودي» فإن في ذهنه شيئاً آخر يختلف عن ذلك تماماً .

فهو يرمي إلى إنشاء دولة يهودية تخضع العرب لحكمها . ويحاول تحقيق ذلك متستراً ومحتمياً بالضمان البريطاني» .

وكذب الصهيونية السياسية مسألة واضحة : في مارس ١٩٢١ ، جاء في مذكرة المجلس القومي اليهودي التي قدموها إلى ونستون تشرشل ما يلي : «لا يصح أبداً أن يشك أحد أن في نيتنا إنكار حقوق أي شعب آخر» . وفي ٢٢ يونيو ١٩٦٩ ، صرحت جولدا مائير قائلة عكس ذلك تماماً : «أنا لا أريد دولة يهودية بأغلبية يهودية دائمة لا يمكن أن تتغير ... وقد كان رأيي دائماً هو أن الصهيونية تعني ذلك تماماً» .

(٢) قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في

٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . كان اليهود يشكّلون عند ذاك ٣٢ ./ من عدد السكان ويمتلكون ٥,٦ ./ من أرض فلسطين ولكن الدولة الصهيونية حصلت على ٥٦ ./ من أخصب الأراضي .

وقد سبقت مشروع التقسيم هذا في الأمم المتحدة مناورات تبعث على الإشمئزاز وأشار إليها أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي ، لورنس سميث ، في جلسة للكونجرس يوم ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ ، إذ قال : «ماذا حدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الجلسات التي سبقت ذلك التصويت ؟

معروف أنه لا بد للموافقة على القرار أن يتم التصويت بأغلبية الثلثين ... وأُجل التصويت مرتين ... وخلال ذلك ، حدث ضغط قوي على مندوبي ثلاث دول صغيرة ... وكانت الأصوات الحاسمة في التصويت هي أصوات هايتي وليبريا والفليبين ، فقد ضمنت هذه الأصوات أغلبية الثلثين المطلوبة . وكانت هذه البلدان الثلاث قد عارضت التقسيم فيما مضى ... وقد تمت الضغوط على يد مندوبينا ورجالنا الرسميين ، وبعض المواطنين الأمريكيين ، وكان هذا العمل مما يندى له الجبين» (مضابط الكونجرس الأمريكي – ١٨ ديسمبر ١٩٤٧ ، ص ١١٧٦) .

وكتب درو بيرسون في صحيفة شيكاجو اليومية يوم ٩ فبراير ١٩٤٨ مقدماً تفصيلات أكثر دقة ومنها ما يلي : «قام هارفي فايرستون مالك ضيعات المطاط في ليبريا بالتأثير على الحكومة الليبرية ...» .

ومارس الرئيس ترومان ضغطاً لم يسبق له مثيل على وزارة الخارجية الأمريكية ، وقد كتب وكيل الخارجية الأمريكية قائلاً : « كان على الموظفين الأمريكيين ، بأمر مباشر من البيت الأبيض ، أن يمارسوا

ضغوطاً مباشرة أو غير مباشرة .. لضمان الحصول على الأغلبية اللازمة للتصويت النهائي » (من كتاب سمنر ويلز : لسنا بحاجة لأن نفشل ، بوسطن ، الناشر مفلن ، ١٩٤٨ ، ص ٦٣) .

(٣) وفي الفترة ما بين صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والانتهاء الفعلي للانتداب البريطاني في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، استولت القوات الصهيونية بالقوة على المناطق التي خصصها قرار التقسيم للعرب ، ومنها على سبيل المثال يافا وعكا .

فمن يستطيع إذن ، في مثل هذه الظروف ، أن يعيب على الفلسطينيين أو على البلدان العربية المجاورة عدم قبولهم لذلك الظلم الفادح ورفضهم الاعتراف بالأمر الواقع وبالدولة الصهيونية ؟

ولكن لم ترض الدولة الصهيونية بما حصلت عليه من أرض ، فما كانت الأرض لترضيها وأرادت أن تخلي البلاد من أهلها حتى تجعل منها أرض استيطان يحلّ فيها المهاجرون محل السكان الأصليين .

ولكي تبلغ ذلك الهدف ، قامت الدولة الصهيونية بإرهاب على مستوى الدولة أي بمذابح بمعنى الكلمة ضد السكان الفلسطينيين .

ولعل أبرز مثل على ذلك هو مذبحة دير ياسين يوم ٩ أبريل ١٩٤٨ التي تمت بطريقة مماثلة لما سبق للنازيين أن فعلوه. فقام جنود « الإرجون » بذبح أهل القرية البالغ عددهم ٢٥٤ فرداً من رجال ونساء وأطفال وشيوخ ، وكان رئيس الإرجون عند ذاك هو مناحم بيجن . ولقد ذكر بيجن في كتابه «التمرد : قصة الإرجون» قائلاً إنه لولا « انتصار» دير ياسين لما أمكن لدولة إسرائيل أن تُوجد» (ص ١٦٢ من الطبعة

الإنجليزية)[1] . ثم أضاف : كانت الهاجاناه تقوم بهجمات مظفّرة على جبهات أخرى ... وانتاب الفزع العرب فأخذوا يصيحون : دير ياسين» (نفس الكتاب ص ٢٠٠ من الطبعة الفرنسية) .

ولم يبلغ أمين عام الجامعة العربية أمين عام الأمم المتحدة إلا في ١٥ مايو ١٩٤٨ بأن الدول العربية قد اضطرت للتدخل محافظةً على أمن السكان الفلسطينيين .

وفي عام ١٩٤٩ ، وبعد هذه الحرب الأولى بين الإسرائيليين والعرب ، أصبح الإسرائيليون يسيطرون على ٨٠ ./ من أرض البلاد بعد أن طردوا ٧٧٠٠٠٠ فلسطيني .

وعينت الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت وسيطاً . وكتب برنادوت في تقريره ما يلي : «إنه لانتهاك لأبسط القواعد أن يُحال بين هؤلاء الضحايا الأبرياء ، ضحايا النزاع ، من العودة إلى بيوتهم بينما يتقاطر المهاجرون اليهود على فلسطين هذا بالإضافة إلى أنهم يشكلون تهديداً دائماً بأن يحلّوا محل اللاجئين العرب الذين عاشوا فوق هذه الأرض منذ قرون» . ووصف «النهب الصهيوني على أكبر نطاق وتدمير القرى دون أية ضرورة عسكرية» . (تقرير الأمم المتحدة حرف A رقم ٦٤٨ ص ١٤) ، وأُرسل هذا التقرير يوم ١٦ سبتمبر

---

(١) حول مذبحة دير ياسين ، ينبغي عقد مقارنة بين ما قاله بيجن في كتابه : «التمرد» ؛ في الطبعة الإنجليزية ١٩٥١ ، وبين ما جاء في الطبعة الفرنسية ١٩٧١ ، ومقارنة ذلك بما شهد به جاك رنير رئيس وفد الصليب الأحمر الدولي في القدس في كتابه «في القدس ، عام ١٩٤٨» . طبعة ١٩٥٠ ، دار الطباعة : لاباكونيير ، نيوشاتل ، سويسرا ، وأعيد طبعه عام ١٩٦٩ ص ٦٩ إلى ص ٧٨ .

١٩٤٨ . وفي ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ ، اغتيل الكونت برنادوت ومعاونه الفرنسي في القدس المحتلة .

وإزاء ما أثاره الحادث من سخط عالمي ، قبضت الحكومة الإسرائيلية على رئيس جماعة «شترن» ناتان فريدمان ـ يللن . وحكم عليه بالسجن ٥ سنوات ثم صدر العفو عنه ، وأصبح عضواً بالكنيست في عام ١٩٥٠ . وقد أعلن أحد زعماء شترن في يوليو ١٩٧١ أنه يشرفه أن يعترف بأنه هو الذي أصدر قرار اغتيال برنادوت .

لقد استطاع الزعماء الصهيونيون بدولة إسرائيل أن يضربوا عرض الحائط بما تفعله الأمم المتحدة التي كانت شريكتهم في اغتصاب فلسطين .

كانت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ ، قبل إلغاء الاستعمار ، تحت سيطرة الدول الغربية ، وقد بلغ بها الأمر أن انتهكت ميثاقها عندما رفضت أن تعترف للعرب بحق تقرير مصيرهم مع أنهم كانوا يشكلون ثلثي عدد سكان فلسطين .

وحتى من وجهة النظر القانونية البحتة ، هناك عدة أسئلة تتبادر إلى الأذهان وهي :

- صدر قرار التقسيم من الجمعية العامة ولم يصدر من مجلس الأمن ، فهو يعتبر بهذه الصفة توصية وليس قراراً واجب التنفيذ .

- لم يكن الفلسطينيون وحدهم هم الذين رفضوا ذلك التقسيم : فقد رفضته عصابة إرجون (وزعيمها مناحم بيجن) قائلة إنه عمل غير مشروع ، ولن يُعترف به أبداً ودعت اليهود إلى طرد العرب بل إلى

الاستيلاء على أرض فلسطين كلها»[1] وكتب بيجن يقول : «لم يستطع العرب الدخول إلى أي مستعمرة إسرائيلية أو الاستيلاء عليها إلى تاريخ جلاء الإنجليز من فلسطين ، بينما استطاعت الهاجاناه الاستيلاء على عدة مواقع عربية بالقوة فاستولت على طبرية ، وحيفا ، ويافا ، وصفد»[2] .

وهكذا اتسعت الأرض التي منحتها الأمم المتحدة لإسرائيل وكانت تبلغ ٥٧ ٪ من أراضي فلسطين وامتدت إلى أن صارت ٨٠ ٪ من أرض فلسطين .

وإذن ، ليس صحيحاً القول بأن إسرائيل أنشئت على يد الأمم المتحدة ، فإسرائيل قد قامت على سلسلة من «الأمور الواقعة» وذلك بالقوة والعنف على يد عصابات الهاجاناه ، وارجون ، وشتون .

وهكذا انتهت قصة «الحقوق التاريخية» بقائمة من الأكاذيب ووسط بركة من الدماء . وما كان الأمر ليتم إلا بتلك الصورة . لأن مبدأ «الحقوق التاريخية» لو طبق على حقب طويلة لأدى ذلك إلى وضع غير معقول وإلى الفوضى والحرب .

فلو عممنا هذا المبدأ الصهيوني لمطالب تقوم على «الحقوق التاريخية» لعمّت الفوضى العالم بأسره ! فلماذا لا يطالب البريطانيون قياساً على ذلك ، «بحقوق تاريخية في فرنسا» التي حكمها الرومان منذ عهد يوليوس قيصر حقبة أطول من الحقبة التي حكم فيها ملوك

---

(١) انظر كتاب بيجن ، التمرد ، قصة الإرجون ، ص ٣٣٥ ، و٣٣٦ من الطبعة الفرنسية (١٩٧٨) .

(٢) انظر كتاب بيجن «ميلاد إسرائيل الجديد ومصيرها» ص ٥٣٠ .

إسرائيل أرض فلسطين . ولماذا لا يطالب السويديون بأرض نورمانديا ، وبإنجلترا ، وصقلية باسم أسلافهم «النورمان» ؟ وماذا يكون مصير أفريقيا لو طالب قدامى الغزاة بإعادة إمبراطورية ماندانج أو بسيادة قبائل الپيل .

وحتى لو اقتصر الأمر على أوروبا ، فلنا أن نتخيل ما يحدث لو طالبت الدول الأوروبية اليوم «بحقوقها التاريخية» فوق الأرض التي سبق لها أن حكمتها أو أن شكّلت أغلب سكانها في حقبة من الحقب . وحتى إذا لم نذهب إلى أبعد من معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ ، التي أبرمت منذ أقل من ثلاثة قرون ونصف ، والتي سجلت بدء العصور الحديثة في أوروبا وتفتت الوحدة المسيحية ونشوء الدول ، لو حدث ذلك لاشتعلت النار في أوروبا وجرت الدماء أنهاراً بسبب «الحقوق التاريخية» لكل دولة من تلك الدول ابتداءً من السويد إلى إيطاليا والنمسا والإلزاس والبلقان ... وماذا يكون الأمر لو عدنا إلى عهد الإمبراطورية الرومانية منذ خمسة عشر قرناً ! فلقد نشأت كل تلك الأمم بحدودها نتيجة المصادمات وأعمال القوة التي حاكت نسيج التاريخ . لقد أبدى الفيلسوف الفرنسي باسكال ملاحظة دقيقة عندما قال : «لما لم يستطع الناس أن يجعلوا من الحق قوة ، جعلوا من القوة حقاً» .

وثمة دليل منطقي على استحالة تطبيق ما يقول به الصهيونيون نستعيره من العالم اللاهوتي ألبير دي بيري من جامعة نيوشاتل إذ يقول : «قام استعمار أمريكا على سلسلة من أعمال الاغتصاب لممتلكات قبائل الهنود الحمر ، ولا يمكن اليوم الاعتماد على تلك الحقيقة للطعن

في مشروعية قيام الدول التي نشأت فوق أرض تلك القارة »[1] ذلك مع كون « الحقوق التاريخية » للهنود أكثر بكثير ـ من ناحية قابليتها للتصديق ـ من الحقوق المزعومة للصهيونيين» . فلم يكن الهنود الحمر فقط أول من شغل تلك الأرض بل كانوا هم وحدهم الذين عاشوا فيها آلاف السنين عندما جاء الأسبان والبرتغال والإنجليز ثم أمم أوروبا كلها إلى أمريكا فشردوهم وقضوا عليهم واستولوا على أرضهم . وإذا كان لهم اليوم الحق الذي لا ينكره أحد في أن يعيشوا فوق هذه الأرض فإنه لا يمكن لإنسان أن يقول بشرعية مبدأ يزعم أنهم وحدهم أصحاب البلاد في أمريكا ومن حقهم أن يطردوا الجنسيات الأمريكية الأخرى .

فهل معنى هذا أنه ، في كل لحظة من لحظات التاريخ ، لا بد من الانصياع لأعمال القوة وللأمر الواقع ؟ كلا ، بلا شك . فطول مدة الظلم لا تخلق حقاً . واختفاء بولنده من خريطة أوروبا طيلة قرن ونصف (١٧٦٤ – ١٩١٤) لم يؤد إلى اعتبار ذلك البلد كأن لم يكن له وجود ، ولم تنهض هذه الدولة من العدم مرة أخرى إلا بفضل رفض شعبها لظلم الأجنبي وقهره . والأمر كذلك اليوم بالنسبة لشعب فلسطين الذي طرد من أرضه منذ أكثر من ثلث قرن وحُرمت عليه بلاده التي عاش فيها دائماً عيشة مستمرة وعمل فيها طيلة آلاف السنين ثم إذا به يُقصى عنها ، أو يعيش فيها غريباً فوق أرضه . ليست مقاومة الشعب الفلسطيني مقاومة للمطالبة «بحق تاريخي» نظري وبعيد ،

---

(١) الحوار «العربي ـ الأوروبي» ، باريس ، سبتمبر ١٩٧٧ . وقد نشر عام ١٩٧٨ في «فرنسا والبلدان العربية» ص ١٣٦ – ١٤٠ .

إنها مقاومة من يرفض القوة الغاشمة التي تحول بينه وبين جذور حياته ذاتها .

وليس هناك وجه شبه بين هذا وبين الأسطورة التي خلقتها الصهيونية السياسية خلقاً . فمنذ ثلاثة آلاف عام تكونت نتيجة لغزوة ـ ضمن غزوات أخرى كثيرة ـ مملكة مؤقتة عابرة لم تستمر سيطرتها سوى ٧٣ عاماً ، ولم يكن لها قط تجانس يقوم على أساس جنسية واحدة ولا اهتمت هي بمثل ذلك التجانس . ثم أدت تقلبات التاريخ إلى انهيار هذه الدولة فكان مصيرها مصير كل الإمبراطوريات وكل الممالك . فجميع الغزاة الذين وفدوا على بلد ورفضوا الإندماج في أهله ، كان مصيرهم الطرد مثل الصليبيين الذين غزوا فلسطين في القرن الحادي عشر وعاشوا فيها كالجسم الغريب كما تعيش إسرائيل اليوم ، وفرضوا حكمهم كما فعلت إسرائيل الحديثة التي سيطرت بقوة أسلحة الغرب وأموال الغرب . فماذا حدث للصليبيين ؟ لقد طردوا من أرض فلسطين بعد قرنين من احتلال كان عبارة عن سلسلة متتابعة من الحروب ضد أهل البلاد ، وأُجلي عن عكا آخر جندي صليبي عام ١٢٩١ .

فمن وجهة النظر التاريخية ، يتضح أنه ليس للمتعصبين من دعاة الصهيونية «حقوق تاريخية» في فلسطين أكثر مما كان للصليبيين .

فالأسطورة القديمة التي ينادي بها صهيونيو اليوم ليست سوى حجاب يختفي خلفه الوجه الحقيقي للاستعمار الصهيوني في القرن العشرين . لقد سبق أن نادى بعض قادة الروحانية اليهودية بذلك الشعار ، ولكنهم بقوا منعزلين لم يأبه بهم أحد . فيهودا هاليفي (١٠٨٥ – ١١٤١) كان فيلسوفاً وشاعراً في اسبانيا المسلمة (الأندلس) حيث كان لليهود مركز متميز . ودعا هذا الشاعر الصوفي الكبير ، الذي كان يرى في كل

يهودي رسولاً ، دعا إلى نظرية تقول بأن «الإلهام الإلهي ، الذي اختص به الله اليهود ، لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في أرض إسرائيل» . ودعوته هذه (التي ينادي بها أيضاً في أيامنا الصهيونيون السياسيون الذين لم يشاطروه قط إيمانه) ظلت صرخة في واد ، فحين توجه إلى القدس ومات على عتبة أبوابها ، لم يتبعه أحد من قومه . وحدث نفس الشيء في القرن الثالث عشر الميلادي للفيلسوف الصوفي نشمنيد فقد أتى هو أيضاً إلى القدس وعاش بها ولم يتبعه أحد .

لم يكن إذن الحنين إلى الوطن هو الذي جاء بهجرات اليهود إلى فلسطين ، ولم تؤثر فيهم نداءات الوعظ لحاخامات اليهود[1] ، والذي أتى بهم هو ما تعرضوا له من اضطهادات في بعض البلاد . وعندما طرد الصليبيون اليهود من فلسطين ذهبوا إلى أسبانيا وعاشوا بها إلى أن جاء حكم الملوك الكاثوليكيين المتزمتين فأدخلوا في المسيحية عنوة بعض اليهود عن طريق إكراه محاكم التفتيش التابعة للكنيسة الكاثوليكية ، وفرّ البعض الآخر وتفرقوا في بلدان أوروبا وذهب عدد قليل منهم إلى فلسطين ، وهناك قام متصوفة صفد بالتوحيد بين فكرتهم العالمية الباهرة للحب الإلهي ووحدة العالم ، وبين تأويل خرافي لتاريخ إسرائيل . وسوف تستغل الصهيونية السياسية ذلك الخلط الدائم بين سمو النبوة اليهودية وبين الخرافة التاريخية التي تقوم

---

(١) كانت الفكرة الأساسية في السنّة اليهودية منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي هي فكرة «الزهار» التي ترى أن الإنسان صورة صغيرة للكون ، وأن للشعب اليهودي ، داخل الإنسانية ، رسالة عليه أن يؤديها ألا وهي إعادة وحدة العالم وإقامة مملكة الرب في العالم كله .

على أساسها الصهيونية السياسية . ومما هو جدير بالذكر أن متصوفي اليهودية جعلوا من صفد مركز إشعاع للدين اليهودي ولكن لم يؤد هذا إلى هجرة يهودية جماعية ، ولكن حدث في عام ١٥٧٠ م . أن فرّ من البرتغال دون جوزيف ناسي هرباً من محاكم التفتيش البرتغالية وحصل من صديقيه المسلمين سليمان وسليم الثاني على إذن بإعادة بناء طبرية ليقيم بها إخوته في الدين ولكن هذه المحاولة لم تلق أي اهتمام من الطوائف اليهودية ، فانتهى أمرها فوراً وباءت بالفشل .

أما على المستوى الروحي ، فقد فصل باروخ سبينوزا فصلاً تاماً بين السنن العالمية لليهودية وبين الأساطير التاريخية التي تجعل من اليهود شعباً مختاراً ، شعباً نسيج وحده ، والتي تؤدي إلى أوخم النتائج العنصرية المتعصبة .

ويعتبر الانتاج الفكري لكارل ماركس امتداداً في القرن التاسع عشر لذلك الصوت العالمي الصادر عن كبار رسل اليهودية وعن الفيلسوف سبينوزا ، وهو لا يعطي في كتابه « المسألة اليهودية ، ١٨٤٤ » تصوراً خاصاً لخلاص اليهود أو تحرراً منفصلاً عن التحرر العام للبشرية بأسرها .

ولقد نشأت الصهيونية السياسية في مجال مختلف تماماً عن مجال الصوفية اليهودية ، فهي تحاول إيجاد حل استعماري بمعنى الكلمة لمشكلة اضطهاد اليهود في أوروبا .

فطرد يهود اسبانيا عام ١٤٩٢ على يد الملوك الكاثوليك المترمتين فور سقوط آخر مملكة إسلامية في غرناطة ، وذبح ثلثمائة ألف يهودي في بولنده على يد القوزاق بقيادة « بغدان شملنسكي » عام ١٦٤٨ ، ومذابح اليهود المتلاحقة على يد قياصرة الروس ابتداءً من عام ١٨٨٢ ،

ومسألة دريفوس في فرنسا (من ١٨٩٤ إلى ١٩٠٦ ، وهو ضابط فرنسي يهودي حكم عليه ظلماً لاتهامه بالجاسوسية ، وأعيدت محاكمته وصدر الحكم ببراءته) التي أظهرت إلى أي حد تستطيع البورجوازية الكبرى والطغمة العسكرية التي ليس لها وازع من شرف ، والصحافة والكنيسة اللتين تجردتا من القيم الأخلاقية ، إلى أي درك يمكن أن يهبط كل أولئك حفاظاً على امتيازاتهم ، متخذين من الوطنية سلاحاً لتحقيق مآربهم ، ثم جاءت أخيراً النازية التي جعلت من مكافحة اليهود ستاراً لإخفاء أهدافها من السيطرة على العالم وفي مقاومة عدو رئيسي لها هو الحركة العمالية الثورية ، كل ذلك طرح مسألة إيجاد مأوى يلجأ إليه اليهود المضطهدون ليجدوا فيه الأمان .

لم يكن تيودور هرزل يهودياً تقياً ، وما فكر قط في عودة روحية إلى أرض صهيون وكان دافعه الأساسي هو حماية اليهود من الاضطهاد (وقد نشر كتابه : الدولة اليهودية عام ١٨٩٦ بمدينة فينا) . وقد أيقظت فيه قضية دريفوس بفرنسا تلك النزعة التي صارت بمثابة نداء يحمله بين جوانحه .

فتصور أن الحل الأمثل في الظروف السياسية الاستعمارية لذلك العصر يكمن في إنشاء دولة يهودية ، وكان هذا شيئاً مختلفاً عن الصهيونية الروحية التي نادى بها مثلاً «أصدقاء صهيون» الذين كانوا يحلمون ، مع الكاتب اليهودي الروسي آشر جنزبرج ، بإنشاء مركز إشعاع ثقافي للدين اليهودي تتجسد فيه كل تطلعات الطوائف اليهودية في العالم ولا يشكّل سلطة اقتصادية وروحية . وعلى عكس ذلك ، قام تيودور هرزل بوضع مشروع مختلف تماماً ، فأعلن في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ عن صهيونية سياسية وليست روحية . واستمد مشروعه من

نظام الشركات الاستعمارية الإنجليزية ، فكتب إلى سسيل رودس أشهر الاستعماريين الإنجليز والذي أطلق اسمه على روديسيا فيما بعد ، كتب له في ١١ يناير ١٩٠٢ قائلاً : «أرجوك أن ترسل لي خطاباً تقول فيه إنك استعرضت برنامجي وأنك موافق عليه . ولعلك تسأل لماذا أتوجه بالحديث إليك يا سيد رودس ؟ السبب هو أن مشروعي مشروع استعماري» (من كتاب تيودور هرزل ، المجلد (٣) ص ١٠٥)

تلك كانت نقطة البدء في الصهيونية السياسية : محاولة هرزل الحصول على وثيقة من دولة غربية تضمن له فيها مشروعه .

وكان هرزل على حق تماماً عندما قال : «في بال ، أرسيت أساس الدولة اليهودية» ذلك لأن جميع الخصائص اللاحقة التي تميز دولة إسرائيل مستمدة من المبادئ الاستعمارية التي قامت على أساسها .

ولم تتجه الصهيونية السياسية في أول أمرها إلى فلسطين . وإنما كانت المسألة كما يقولون بلغة ذلك العصر هي البحث عن «مجال خال» أي عن أرض تحت سيطرة غربية لا يُحسب فيها أي حساب للسكان الأصليين . وحاول هرزل الحصول على «امتيازات في أرض موزمبيق أو الكونغو البلجيكية (انظر كتاب جان بيير ألم : اليهود والعرب ، ثلاثة آلاف عام من التاريخ ؛ باريس ، جراسيه ١٩٦٨ ، ص ٦٧) . وكان مع هرزل آخرون من مؤسسي الصهيونية السياسية ومنهم ماكس نوردو الملقب بالأفريقي وحاييم وايزمان الملقب بالأوغندي . وعرضت مشروعات أخرى في الأرجنتين (١٨٩٧) ، وقبرص (١٩٠١ - ١٩٠٢) ، وسينا (١٩٠٢) ، وأخيراً عرضت الحكومة الإنجليزية أوغنده على هرزل لتكون مقراً لمشروعه (١٩٠٣ - ١٩٠٤) . ولم يقع

اختيار المنظمة الصهيونية العالمية على فلسطين إلا في سنة ١٩٠٥ أي بعد موت هرزل بعام .

وكانت فلسطين بموقعها الجغرافي عند ملتقى القارات أحد الأماكن ، من بين أماكن أخرى ، يمكن تنفيذ مشروع هرزل بها . ورأى بصفة خاصة أن فلسطين أرض يمكن التفاوض بشأنها مع الاستعماريين في فترة كان الاستعماريون المتنافسون من ألمانيا وروسيا وانجلترة يتجابهون فيها ، وفي فترة أعلن فيها غليوم الثاني عن مشروع سكة حديد برلين ـ استنبول ـ بغداد ، وفي وقت كانت تتطلع فيه روسيا القيصرية إلى المضايق ليكون لها منفذ إلى البحر المتوسط ، وكانت انجلترا تشرف على طريق الهند وعلى بترول الخليج عبر طريق السويس ، وقامر هرزل على جميع المطامع الاستعمارية في وقت واحد . فكتب في كتاب «الدولة اليهودية» : سنكون بالنسبة إلى أوروبا جزءاً من حائط يحميها من آسيا ، وسنكون بمثابة حارس يقف في الطليعة ضد البربرية» (ص ٦٢ من الترجمة الفرنسية لكتاب هرزل طبعة ١٩٢٦ ، باريس ص ٩٥) وقال في نفس الكتاب : «سيتفاوض اليهود مع السلطات الحاكمة في تلك البلدان وذلك تحت مظلة الدول الأوروبية» (ص ٢٣) .

وكان من رأي هرزل أن دولة إسرائيل لن تستطيع البقاء في الشرق الأدنى دون أن تندمج في تلك المنطقة بشرط أن تكون بشكل أو بآخر منتدبة من قبل الاستعمار الجماعي الغربي .

ولم يكن هرزل ومؤسسو الصهيونية السياسية يترددون في التحدث إلى أي فرد باللغة التي تناسبه حتى ولو كان من أشد المناهضين للسامية . وقد كتب هرزل في يومياته في سنة ١٨٩٥ قائلاً : «سأقول

للقيصر الألماني : دعونا نرحل ! فنحن مختلفون عنكم . ولا يسمح لنا بأن نندمج في أهل بلادكم ثم إننا غير قادرين على ذلك » (يوميات هرزل ، الجزء الثاني ، ص ٢٧) .

وقد ذكر الكاتب الصهيوني أ . شوراقي في ترجمته لحياة هرزل هذه الأقوال لمؤسس الصهيونية السياسية . قال : «كتب هرزل في ١٨٩٦ يقول : أعظم نصير لي اليوم هو إيفان سيموني المعادي للسامية (أ . شوراقي ، تيودور هرزل ، باريس ١٩٦٠ ، ص ١٤١) . وفي تصور هرزل للشعب اليهودي بعد تحريره ، نراه يقول على لسان اليهود : « كان اللاساميون محقون . ولا يحق لنا أن نشعر بالغيرة إزاءهم ، فنحن أيضاً سنكون سعداء» . وتأكد أيضاً هذا التطابق بين الصهيونية واللاسامية حتى في عهد هتلر . وتلقي المحفوظات السرية للخارجية الألمانية الضوء على مراحل الاتفاق بين الرايخ الهتلري وبين الوكالة اليهودية بغية تيسير هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين . وفي إحدى وثائق الخارجية الألمانية بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٣٧ يظهر بعض التردد من جانب النازيين ، وجاء في تلك الوثيقة « هذا الإجراء الذي تمليه اعتبارات خاصة بالسياسة الداخلية ، قد يساعد على تدعيم اليهودية في فلسطين ويعجّل بإنشاء دولة يهودية فلسطينية» . ولكن هتلر نفسه قرر مواصلة السير في هذا السبيل . ويقول المستشار الدبلوماسي كلوديوس في ٢٧ يناير ١٩٣٨ : «مسألة هجرة يهود ألمانيا ... قد حسمت من جديد بقرار من الفوهرر يؤيد الاستمرار فيها» . (المحفوظات السرية لوزارة الخارجية الألمانية ، رقم ٥ ، الجزء الثاني ، طبعة بلون ، باريس ١٩٥٣ ، ص ٣ ، ص ٢٨) .

ويقص أحد قادة «مجموعة شترن» ، ناثان بالين ــ مور قصة الأدلة

التي قدمها أحد مبعوثي الجماعة إلى النازيين والحرب دائرة على أشدها في عام ١٩٤٢ ، فيقول : « كانت مشروعاتنا للهجرة الجماعية تمثل مزية أخرى لألمانيا فهي تنفيذ لأحد الأهداف التي أعلنها النازيون : تخليص أوروبا من اليهود » (ناثان بالين ـ مور : إسرائيل . إسرائيل ... تاريخ مجموعة شترن (١٩٤٠ - ١٩٤٨) الترجمة الفرنسية ، باريس ١٩٧٨ ، ص ٩٨) .

ويؤكد هذا التعاون بين القادة الصهيونيين وبين النازيين ما جاء في كتاب حنا أرندت : «ايخمان في أورشليم» . فيقول : توصل الدكتور كاستنر بصفته ممثلاً للحركة الصهيونية وايخمان إلى عقد اتفاق بشأن تلك المسألة . وتعهد إيخمان بأن يسمح «بطريقة غير قانونية» برحيل بضعة آلاف من اليهود البارزين ومن أعضاء المنظمات الصهيونية الشبابية إلى فلسطين. وفي مقابل ذلك يسود «النظام والهدوء» معسكرات الاعتقال التي كان مئات الآلاف من اليهود يرسلون إليها في اتجاه أوشوتز . (حنا أرندت . إيخمان في أورشليم ، ص ٥٤) .

وهناك وثيقة ينبغي الرجوع إليها بشأن ذلك التعاون بين القادة الصهيونيين وبين النازيين وهي كتاب : «ضحايا المذابح يتهمون» بقلم رب موشى شانفيل الذي نشر بالولايات المتحدة ، بروكلن ..

أما فيما يتعلق بروسيا فقد قال ويت وزير خارجية القيصر متحدثاً إلى هرزل : « كان من عادتي أن أقول للمرحوم الإمبراطور إسكندر الثالث : لو أمكننا أن نغرق في البحر الأسود ستة أو سبعة ملايين يهودي ، فسأسعد بذلك تمام السعادة» . ومع هذا واصل هرزل الحديث معه قائلاً إنه ينتظر من الحكومة الروسية بعض ألوان التشجيع . فأجابه ويت قائلاً : «إننا نعطي مثل ذلك التشجيع على الهجرة بأن

نركلهم بأقدامنا» . (كتاب أ . شوراقي ، تيودور هرزل ، باريس ١٩٦٠ ، ص ٣٠٢) . ويقول أ . شوراقي في ص ٢٥٩ من كتابه تيودور هرزل : «سيعترض عليّ البعض قائلين إني أؤدي خدمة للاساميين إذ أعلن أننا نشكل شعباً ، شعباً واحداً .

أما فيما يتعلق بانجلترا ، فقد أحضر وايزمان لحظة إصدار تصريح بلفور لوزارة الحرب البريطانية مذكرة جاء فيها : «عندما نقدم اقتراحنا فإننا نعهد بمصيرنا القومي والصهيوني لوزارة الخارجية البريطانية ولحكومة الحرب الإمبراطورية آملين أن يُنظر إلى المشكلة على ضوء المصالح الإمبراطورية والمبادئ التي يدافع عنها تحالف الوفاق» (من كتاب حاييم وايزمان : المحاكمة والخطأ ، لندن ١٩٥٠ ، ص ٢٥٢) . ويضيف وايزمان إلى ذلك قوله : «الواقع أن ما كنا نريده هو بلد تحت الحماية البريطانية» . كما يزيد الأمر إيضاحاً عندما يوجه الحديث للورد روبرت سيسيل فيقول : «إذا كانت فلسطين يهودية فسيكون في هذا ضمان لانجلترا من ناحية قناة السويس» (انظر ص ٢٣٥ - ٢٤٤ من كتاب وايزمان : ميلاد إسرائيل الطبعة الثالثة ، باريس ١٩٥٧) .

وليس من نافلة القول التذكير مرة أخرى بأن الصهيونية واللاسامية توأمان ، وأن بلفور ذاته كان مناهضاً للسامية وكان من بين من أيدوا أعظم تأييد صدور «قانون الغرباء» أي منع دخول الأراضي البريطانية على اليهود المضطهدين الفارين من روسيا . وكان الأمر بالنسبة له ، كما هو بالنسبة إلى قيصر روسيا وقيصر ألمانيا ، حين أصدر تصريحه هو عبارة عن احتواء لليهود الذين لا تريدهم انجلترا وتوجيههم إلى

فلسطين ، وكان الوحيد الذي عارض التصريح في الحكومة البريطانية هو الوزير اليهودي اللورد مونتاجي .

وإذا كانت قد جاءت بعد ذلك فترة تصادم فيها الصهيونيون في فلسطين مع انجلترا فقد كان ذلك شبيهاً بما حدث في جنوب أفريقيا مع الوطن الأم ، ولم تكن حركة مناهضة للاستعمار . أما عندما ثار العرب ما بين ١٩٣٦ و١٩٣٩ على الإمبريالية البريطانية وعلى الاستعمار اليهودي ، فقد كانت تلك الثورة حركة مناهضة للاستعمار تماماً فأخمدتها الجيوش البريطانية بمساعدة الميليشيات الصهيونية .

وهكذا يتضح أن الصهيونية السياسية إذا ما جردناها من كل بريق تاريخي كاذب فإنها تبدو بشكلها الحقيقي على أنها ظاهرة استعمارية .

والفارق الوحيد بين الصهيونية وبين الاستعمار التقليدي على النسق الإنجليزي والفرنسي ، هو أنها لا تبغي الحصول على مستعمرة لتستغل اليد العاملة المحلية الرخيصة بها ولتكون سوقاً لمنتجات المستعمر . إنها تريد مستعمرة استيطانية فليس الهدف الوحيد هو استغلال «أهل البلد» وإنما الهدف هو أن تحل محلهم وأن تجردهم من أرضهم وأن تطردهم لتقوم بعملهم وذلك بإجبارهم على الرحيل ، وبإخضاع من بقي منهم للتمييز العنصري الذي يجعلهم في حالة عجز سياسي ، وفي هذا تحقيق للشعارات الصهيونية : «أرض يهودية ، عمل يهودي ، دولة يهودية» .

* * *

ولكي يعوض الصهيونيون ضعف هذا المطلب المتعلق «بالحقوق التاريخية» والذي يخلو من أي أساس معقول فإنهم يلجأون إلى سلاح آخر له أساس تاريخي ألا وهو مذابح اليهود على يد هتلر .

وقد يعطي المرء الحق للصهيونيين الذين لا يبررون مطلبهم بغطاء أسطوري ، فيقولون إنهم يريدون ملجأً لضحايا الاضطهاد الهتلري . ولكن ليس من المعقول أن نحل هذه المشكلة بالالتجاء إلى الظلم لإنصاف مظلوم ، فلا يمكن طرد شعب والاستيلاء على أرضه بالقوة وهو لم يشارك قط في الجريمة الهتلرية ضد اليهود .

فالجرائم والمذابح التي راح ضحيتها اليهود في عهد السيطرة النازية تتطلب إنصاف اليهود ولكن هذا لا يعني على الإطلاق أن يكون الإنصاف على حساب من لم يشارك في الجريمة .

ويرى البعض ، وعلى رأسهم الصهيونية اليهودية ، أن الحل الأوحد لمشكلة أمن اليهود هو إنشاء دولة يهودية . وهذا أمر غير معقول . فلم يحدث خلال التاريخ أن وجدت دولة آمنة كانت بمنأى عن التدمير . وهناك أكثر من ذلك ، فالإمبراطوريات الاستعمارية التي قامت ـ كما هو الحال في الدولة الصهيونية ـ ضد إرادة السكان المحليين لم تستطع واحدة منها البقاء مهما كانت القوة العسكرية لجيوش الإحتلال . وقد دلت التجربة الاستعمارية في إنشاء دولة صهيونية بفلسطين تقوم أساساً على سياسة توسعية وفقاً لروح المذهب الصهيوني ، دلت هذه التجربة خلال نصف قرن أن هذا معناه حالة حرب دائمة وخوفاً أكبر إزاء المستقبل . بل وأدى هذا إلى أن أصبح أكثر اليهود تعرضاً للخطر هم من يعيشون في تلك الدولة اليهودية . والأغلبية العظمى لليهود (٨٠ ٪ من يهود العالم) على إدراك تام لهذه الحقيقة لأنهم آثروا البقاء في أوطانهم الأصلية ، بل إنه بعد نصف قرن من إنشاء إسرائيل ، أصبح عدد من يهجرونها أكبر من عدد من يجيء للبقاء فيها .

ولو فرضنا جدلاً أن الحل الوحيد هو إنشاء دولة صهيونية ، فما كان

أحد ليعترض مثلاً على منح من بقي منهم على قيد الحياة بعد المذابح الهتلرية ، أرضاً في ألمانيا ذاتها لتُقام عليها دولة مستقلة تماماً وبأموال الأوروبيين الذين شاركوا الجريمة النازية أو تواطأوا معها .

إن القتل الجماعي الذي ارتكب ضد اليهود هو أمر يتعلق بالتاريخ الأوروبي ، وعار يلحق بالنازيين . ومحاولة التكفير عن ذلك على حساب العرب الذين لم تكن لهم صلة بالموضوع هو محاولة استعمارية تماماً يريدون إخفاءها باختراع أسطورة عن الاستمرار التاريخي بين إسرائيل القديمة وبين دولة إسرائيل الحالية ، وقد أثبتنا أن هذه النظرة نظرة خرافية . ذلك هو أساس الذريعة الغربية التي يتذرعون بها ، فباسم « الهولوكست » (مذبحة تذبح عليها القرابين) يبررون إنشاء دولة إسرائيل على أرض سرقوها من العرب .

يقول جرشوم شولم في كتاب له بعنوان : الفكرة الميساوية في المذهب اليهودي ، نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ٣٤) : « الهولوكست وإسرائيل وجهان لحدث تاريخي واحد» .

ويقول أبراهام هرشل في كتابه : إسرائيل ، صدى الخلود ، نيويورك ١٩٦٩ ص ١١٥ : « دولة إسرائيل هي الرد الرباني على مذابح اليهود في أوشوتز» .

ولا يبررون باسم « الهولوكست » مجرد إنشاء دولة إسرائيل ، بل يبررون به أيضاً أي عمل جائر يقوم به زعماء إسرائيل ، ولهذا ينبغي أن نقف وقفة تأمل عند هذه الكلمة القديمة التي يلجأون إليها .

أولاً ، كلمة « هولوكست » تنطوي على دلالة دينية ، إذ تطلق هذه الكلمة في الأصل على تضحية كانت عبارة عن تقديم ذبيحة أو أكثر قرباناً للألوهية .

وليست المسألة مسألة ألفاظ ، فالمجموعة الهتلرية ضد اليهود لم يكن لها أي صفة دينية ، لقد كانت مسألة سياسية ، ومسألة سياسية تندرج في بناء أكبر .

واستخدام كلمة « هولوكست » معناه عزل اليهود عن مجموعة أوسع من ضحايا هتلر في حرب كبّدت البشرية أكثر من ستين مليوناً من الرجال والنساء . وكان هناك بصفة خاصة الضحايا المدنيون ، فقد قتل من البولنديين ثلاثة ملايين نسمة من غير اليهود ، وقتل أكثر من ستة ملايين آخرين من السلافيين غير المقاتلين . فهل من صالح اليهود أنفسهم عزلهم عن غيرهم من ضحايا الفاشية الهتلرية الذين قاوموها ؟ لماذا إذن تضفى على الموت صفة « قدسية » لفريق معين من الناس ؟

فهذا التخصيص لليهود يخفي أيضاً السمة الحقيقية لأعمال هتلر ، فكأن النازية هي العنصرية المضادة لليهود فحسب . لقد عشتُ في معسكر الاعتقال النازي فترة مع صديقي برنار لوكاش مؤسس « الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية واللاسامية » وأذكر أننا في المحنة التي عشناها معاً ، كانت الدوافع التي وحدت بيننا كجنود من جنود الحرية دوافع متماثلة تماماً ولا أذكر أنه قال مرة واحدة انه يهودي واني غير يهودي ، فقد كنا في المحنة سواء . ولقد فرح كل زملائنا المعسكر فرحاً شديداً عندما استطاع عمدة نيويورك لاجوارديا مساعدة برنار على الهرب ، وتألمنا جميعاً نفس الألم في وحدة أخوية عندما بلغنا بعد سنوات من ذلك نبأ وفاته .

فإطلاق كلمة « هولوكست » على مذابح اليهود ، لا يعزلهم فقط عن بقية ضحايا هتلر البالغ عددهم ستين مليوناً ، ولا يخفي فقط الوجه الحقيقي للجريمة الهتلرية ، وإنما هو إيحاء بأن تلك المذابح ملك

للتاريخ وحده فكأنها حلقة من حلقات الاضطهاد جاءت نتيجة لاصطفاء إلهي لليهود ، وهو عزل لهم عن التاريخ الأوروبي ، ومحاولة لطمس الحقيقة وهي أن جرائم هتلر ضد اليهود وغيرهم إنما هي امتداد وتواصل لجرائم الإمبريالية الغربية بأسرها ، بدءاً من ذبح عشرات الملايين من الهنود الحمر في أمريكا وأكثر من مائة مليون أفريقي أسود حتى يمكن تصدير ستة ملايين عبد إلى أمريكا . ليست إذن مذابح هتلر ضد اليهود أول جريمة من جرائم الإمبريالية ولا أكثرها إبادة للضحايا ، وعزل اليهود وتخصيص «هولوكست» لهم هو بمثابة «استثناء» ، وهو إهمال للأسباب العميقة للمذابح الجماعية وهو مساعدة على عدم إسهام اليهود مع غيرهم من ضحايا هذه الفظائع لاجتثاث جذورها .

ومعنى ذلك هو قطع اسرائيل من تاريخ العالم ، وقطعها بصفة خاصة عن العالم الثالث . صرح آريل شارون في خطاب ألقاه أمام مندوبين من اليهود الأجانب في لقاء في «جوش أتزيون» بقوله : «لنا الحق في أن نطلب كل شيء من بقية العالم ... فنحن بصفتنا يهوداً لا ندين لأحد بشيء . والآخرون هم المدينون لنا» . ورد عليه (بعاز أفرون) في جريدة بديعوت أحرونوت (بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٨١) رافضاً هذه التفرقة بين اليهود «والآخرين» ، أي بينهم وبين بقية العالم ، وقال : «هؤلاء «الآخرون» سيردون علينا أولاً بقولهم : هذه مسألة لا تخص أحداً غيركم أنتم والأوروبيين . في الصين ، وفي اليابان ، وفي الهند ، وفي أفريقيا ، وفي عديد من بلدان أمريكا اللاتينية ـ أي حيث يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم ـ قليل من الناس يعرف شيئاً عنكم . فأنتم لم تُضطهدوا في تلك البلدان ولم تُذبحوا فيها ،

وليس لكم فيها أي حق . بل إن الأمر على عكس ذلك ، فلو تحدثنا بصراحة لقلنا لكم إنكم عندما ظهرتم أمامنا فقد كان ذلك لتسهموا مع البيض ومع الاستعماريين في استغلال السود والآسيويين والهنود الحمر . فإذا أردتم تصفية الحسابات في تلك الأجزاء من العالم ، فستجدون أنكم أنتم المدينون ... وخير لكم أن تتجهوا إلى مكان آخر ، وعليكم أن تصفّوا حساباتكم مع الأوروبيين ! اذهبوا وتباحثوا مع من تشاركونه في ثقافة واحدة ودعوا العرب وشأنهم . وثمة شيء آخر ، فماذا تصنع بنادقكم الرشاشة من طراز «أوزي» و«جليل» في أيدي القوات التي تقمع الشعب في سلفادور ! ...» .

ويضيف (بعاز أفرون) قائلاً : «أما عن الأوروبيين فيستطيعون أن يقولوا لكم : لا تنسوا أيضاً أن ملايين من الروس والبريطانيين والفرنسيين قد لقوا الموت أيضاً في الكفاح ضد ألمانيا النازية . وقد نجحوا في هزيمتها وبهذا أنقذوكم . فلو أنهم بقوا بلا حراك أمام مشهد تلك المجازر لما كان لكم أثر الآن» .

أما إذا حدث عكس ذلك فلم يُفصل بين اليهود وغيرهم ـ كما كان يفعل هتلر ـ وإذا نظرنا إلى قتل اليهود الأوروبيين على يد النازيين كجزء من عمل كلي ، أي كجزء من مشروع هتلري لقمع كل من دافع عن كرامة الإنسان ، فإن اليهود يأخذون عند ذاك وضعهم بين الناس بما يتفق وأسمى التقاليد اليهودية القديمة .

ولكن الصهيونية السياسية تتمسك بالاستثناء وبالتفرقة حتى تؤيد الفكرة القائلة بأنه لا أمان لليهود في الشتات «الدياسبورا» ، وأنه لا بد لهم من دولة خاصة بهم ، كما لو أن الدول بل الإمبراطوريات ، مهما كانت قوتها ، لم تتعرض جميعاً للغزو والدمار ، ووقع أهلها نهباً

للغزاة . فليس صحيحاً أن الصهيونية السياسية ـ في مشروعها أو في تحققها كدولة ـ قد أنقذت اليهود . فلم ينقذ اليهود من النازية أي مشروع صهيوني ، وإنما انقذتهم معارك ستالينجراد والعلمين . ولولا هذه المقاومة إزاء المدّ الهتلري نحو الشرق ، لوقعت فلسطين بدولتها الصهيونية أو بدونها ـ فريسة في يد الإرهاب الهتلري .

والسبب الدفين لهذا التزييف التاريخي من الصهيونيين إنما هو سبب سياسي ، فالصهيونية السياسية ترمي بهذه «الاستثنائية» إلى قطع دولة إسرائيل عن المجتمع الدولي وإقامة علاقات استثنائية تقوم على عقدة الذنب بحيث يكفي التلويح بمحرقة «الهولوكست» ليصبح كل شيء مباحاً لهذه الضحية المستثناة بما في ذلك التعويض عن الجرائم القديمة ضد اليهود مما جعل المعونة الخارجية من الولايات المتحدة لإسرائيل تبلغ أكثر من ٧٥٠ دولاراً للفرد من سكان الولايات المتحدة أي أكثر من ضعف الناتج القومي للفرد في البلدان الأفريقية . ولو فعل الهنود الحمر ذلك وطلبوا من «بقية العالم» أن تعوضهم عن المذابح الجماعية التي تعرضوا لها ، فكم كان يدفع العالم مقابل ذلك ؟ ولو طالب السود بأفريقيا العالم بتعويضهم عن المائة مليون أفريقي من ضحايا تجارة العبيد ، فماذا تكون النتيجة ؟

والنتيجة المحتومة لتمسك الصهيونية السياسية بإذاعة خرافة «الاستثنائية» هو العزلة الكاملة لدولة إسرائيل ، وعزلتها داخل منظمة الأمم المتحدة هي صدى لتلك الاستثنائية ، وهي عزلة ما كانت إسرائيل لتستطيع تحملها إلا بفضل المساندة غير المشروطة والتي لا حدّ لها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن إذا ما توقف عن هذا الدعم الخارجي (كما سبق أن حدث للصليبيين) فإن

التبعية المالية والعسكرية للدولة الصهيونية ستكون دليلاً على أن الصهيونية السياسية قد سببت شر كارثة لليهود أنفسهم . ولإخفاء هذه الحقيقة المروّعة ، يقوم قادة إسرائيل ببذل كل الجهود لمحاولة إقناع الغرب بأنهم على شفا الإبادة (وأنهم معرّضون «لهولوكست» جديد ، أي مذبحة جديدة) . ولهذا تراهم في حاجة إلى إذكاء روح المعاداة للسامية في الخارج ، والتلويح بالخطر العربي في الشرق الأوسط على حين أنهم منذ دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا قد ذبحوا مئات الآلاف من العرب ، أي أنهم اقترفوا من الجرائم ما لا يمكن مقارنته بما سببه احتلالهم الاستعماري لفلسطين من أحداث أصابت نفراً منهم .

وبالاختصار ، حالت هذه الرغبة في «الاستثنائية» ، والرغبة في إضفاء قداسة دينية على سياستهم ، حالت بين الزعماء الصهيونيين وبين بلوغهم ما كانوا يهدفون إليه ، ألا وهو تمكين اليهود من أن يعيشوا في دولة مثل الدول الأخرى .

وهذا ما تبرزه بصورة أوضح محاولتهم إضفاء الشرعية القانونية على العملية الصهيونية في فلسطين باختراعهم لأسطورة توراتية كاذبة هي أسطورة «أرض الميعاد» .

الأسطورة التوراتية

«وُجد هذا البلد تنفيذاً لوعد الرب ذاته . ولهذا لا يصح أن نسأله إيضاحاً عن شرعية ذلك الوجود» ، هذا كلام السيدة جولدا مائير ، من تصريح لها لجريدة الموندو الفرنسية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٧١ ، وجعلت منه محور شرعية وجود إسرائيل .

«لقد وُعدنا هذه الأرض ، ولنا الحق فيها» ، وهذا ما قاله بيجن في أوسلو ونشرته دافار عدد ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ .

«إذا كنا نملك الكتاب ، وإذا كنا نَعتبر أنفسنا شعب التوراة ، فينبغي أن نمتلك أيضاً بلاد التوراة ، بلاد القضاة ، أرض أورشليم وحبرون وأريحا ، وأماكن أخرى» تصريح موشى ديان «لجيروزالم بوست» في ١٠ أغسطس ١٩٦٧ .

وهكذا تتردد دائماً على ألسنة الزعماء الصهيونيين الإسرائيليين نفس العبارات ، سواء أكانوا من اليمين أم من اليسار ، أعضاء في حزب العمال أو في كتلة «ليكود» ، ناطقين باسم الجيش أم باسم الحاخامية ، وتتردد على ألسنتهم جميعاً أدلة أو ذرائع من التوراة يقيمون على

أساسها أية مطالبة بالأرض ، أي يستندون إلى «حق إلهي» في ملكيتهم لفلسطين . ويجري كل شيء كما لو كان الأمر أمر استعراض لعقد هبة وقّعها الرب ، تبيح لهم حق تجريد كل من يعيش في فلسطين من أرضه ليضعوا هم يدهم عليها .

وتتخذ الأيديولوجية الصهيونية أساساً لها من ذلك التصور «للوعد» ووسائل تحقيقه على النهج الذي يستمده زعماء الصهيونية السياسية من سفر يشوع ومما حققه من إبادته الشعوب السالفة بأمر الرب وبفضله ، وتقوم تلك الأيديولوجية أيضاً على مفهوم «الشعب المختار» ، «إسرائيل الكبرى» ، ومن «النيل إلى الفرات» .

لقد حاول الاستعماريون في كل زمان ومكان أن يجدوا مبرراً لاستيلائهم على الأرض ، ولسيطرتهم على الناس ، وكانت الذريعة بصفة عامة هي «التفوق» الثقافي الذي يلقي على الغازي عبء القيام «برسالة حضارية» باسم «بني جنسه» إزاء الغير ، وكان المبرر الديني وسيلة ناجعة للغزو الاستعماري ، أو على وجه العموم لسيادة طائفة على طائفة أخرى .

ويستبيح المرء كل شيء إذا كان من «الشعب المختار» .

اعتقد الفرنسيون في القرون الوسطى أنهم «يد الله» ، وقاموا بالحروب الصليبية . وكانت أسبانيا في عهد الملوك «الكاثوليك المتشردين» بلد محاكم التفتيش وبلد مذابح الهنود الحمر في أمريكا . وكانت «روسيا المقدسة» البلد الذي قام بالمذابح اليهودية المعروفة باسم (بوجروم) . أما ألمانيا في عهد بسمارك فقد اتخذت لها شعار «الله معنا» وما لبثت أن صارت ألمانيا النازية ، وألمانيا صاحبة معتقلات الموت في أوشفتز . وكان الكاردينال سليمان الأمريكي يتحدث إلى القوة

العسكرية الأمريكية المتوجهة إلى فيتنام ، فيقول لهم : «أنتم جنود المسيح» .

وفورستر ، رئيس وزراء جنوب أفريقيا ، والمعروف بعنصريته الوحشية ، هو القائل لشعبه : «لا تنسوا أننا شعب الله ، وأن علينا رسالة نقوم بها» .

ومعنى «الاختيار» في السنن الدينية اليهودية الأصلية هو «اصطفاء يتم بواسطة الآلام» ، وهي فكرة روحية جليلة ، فكرة المسؤولية والتضحية التي يلتزم بها من يتلقى الرسالة الربانية ، ولكن فلنذكر مرة أخرى أن انتقادنا موجه فقط للصهيونية السياسية التي تستغل مسألة «الاختيار» بما فيها «الاختيار بالآلام» (كما سبق أن أوضحنا عندما تحدثنا عن الاستغلال السياسي لفكرة الهولوكست) ، تستغل تلك المسألة استغلالاً استعمارياً متعالياً يتمثل دائماً نهج الأيديولوجية الاستعمارية لتبرير أفعالها بالمعنى الذي كان يقصده على سبيل المثال الكاتب الاستعماري روديارد كبلنج حين كان يتحدث عن «عبء الرجل الأبيض» .

وفكرة الشعب المختار فكرة صبيانية من الناحية التاريخية ، فكل الشعوب قد عبّرت في الكتابات الصادرة منها عن ذلك الإحساس بأنها متميزة عن غيرها ، وتترجم ذلك بعبارة «الاختيار» . فلماذا نصدّق ما يقوله شعب واحد عن نفسه ولا نصدّق الآخرين ؟

فكرة الشعب المختار فكرة إجرامية من الناحية السياسية لأنها هي التي أضفت دائماً صفة القداسة على كل ألوان العدوان والتوسع والسيطرة .

وفكرة الشعب المختار من الناحية اللاهوتية فكرة لا يمكن احتمالها ،

فوجود « مختارين » معناه وجود « مبعَدين » غير مرضيّ عنهم .

فكل سياسة تقوم على هذه الأسطورة تؤدي بالضرورة إلى إنكار الغير وعدم الاعتراف بهم . ومن ينكر غيره فهو جاحد بعيد عن الله الذي يسوّي بين الناس جميعاً .

ولا يشذ الاستعمار الصهيوني عن هذه القاعدة ، وسبق لنا أن رأينا ، أنه ينكر وجود شعب فلسطين كما جاء في أقوال جولدا مائير ، ورأينا أنه يرفض ذلك الشعب ، ابتداءً من دير ياسين إلى بيروت (بيجن) ، والبقية تأتي .

والاهتمام الموجه في إسرائيل إلى بعض نصوص التوراة ظاهرة جديرة بأن نلتفت إليها وبخاصة لأن الصهيونية السياسية قامت في الأصل لمقاومة فكرة يهودية عبر عنها الحاخامات عام ١٨٩٧ وكانوا يرون أن الاستيلاء على فلسطين بالمال والسلاح خيانة لأسمى وأنبل مبادئ اليهودية .

وعندما قام تيودور هرزل بحملة عام ١٨٨٠ ، وتقدم اقتراح بعقد المؤتمر في ميونخ ، رُفضت الفكرة لمعارضة الحاخامات الألمان لها وقالوا : « إن إنشاء دولة يهودية في فلسطين يتنافى مع الدعوة الميساوية (العالمية) لليهودية » (انظر كتاب فورست ، الأرض غير المقدسة ، تورنتو ـ مونتريال ، ١٩٧١ ، ص ١٥١) . وفي الثلاثينات كتب العلاّمة اينشتاين يقول : « أرى أن التوصل إلى اتفاق مع العرب على أساس العيش معاً أكثر حكمة من إنشاء دولة يهودية ... فإيماني باليهودية يجعلني أعتقد أن فكرة إقامة دولة يهودية ذات حدود وجيش ، وسلطة زمنية مهما كانت ضئيلة ، إنما هي فكرة تناقص روح اليهودية : وأخشى الخسائر الداخلية التي ستحيق باليهودية بسبب نمو روح قومية

ضيقة الأفق بين صفوفنا ... فلم نعد في عهد المكابيين . وإعادة تكوين أمة ــ بالمعنى السياسي للكلمة ــ من اليهود معناه الإنحراف عن روحانية طائفتنا التي ندين بها لرسلنا » . (انظر كتاب موشى منحين : تدهور اليهودية في عصرنا ، ١٩٦٩ ص ٣٢٤) .

والأغلبية العظمى من الإسرائيليين اليوم لا يشاطرون اليهود إيمانهم ولا شعائر الدين . « والأحزاب الدينية » التي تؤدي دوراً حاسماً في دولة إسرائيل لا تضم غير أقلية ضئيلة من المواطنين .

ويوضح ناثان فينستوك هذا التناقض بقوله : « إذا كانت الجاهلية اليهودية تنجح في إسرائيل فذلك لأن الفلسفة الصهيونية لا يمكن أن تقوم إلا بالاستناد إلى الدين الموسوي . فإذا ما ألغينا مفهوم « الشعب المختار » وفكرة « أرض الميعاد » فإن أساس الصهيونية سينهار ولهذا السبب تستمد الأحزاب الدينية قيمتها من التواطؤ مع الصهيونيين الذين لا يؤمنون بالدين . وتماسك البنيان الصهيوني لإسرائيل فرض على زعمائها أن يدعّموا سلطان رجال الدين . والحزب الاجتماعي ــ الديموقراطي (الماباي) هو الذي قرر ، بناء على توجيه بن جوريون ، تدريس الدين كمادة اجبارية في البرامج الدراسية ، ولم تقرر ذلك « الأحزاب الدينية » (انظر كتاب ناثان فينستوك : الصهيونية ضد إسرائيل ، ١٩٦٩ ص ٣١٥) .

ولنفس الأسباب ، لا يوجد في إسرائيل زواج مدني ، فلا زواج ولا طلاق إلا وفقاً لقوانين التوراة (القوانين الدينية في الأسفار الخمسة) .

والنتيجة الأساسية لاستحالة الفصل بين المعبد والدولة هو عدم وجود دستور في إسرائيل مع أنه قد مضى على إنشائها أربعة وأربعون عاماً . « لكي يتجنبوا المجابهة مع الأحزاب الدينية التي تصر على جعل

التوراة القانون الأساسي للدولة ، اضطُر الحكّام في إسرائيل إلى عدم المطالبة بتزويد الدولة بدستور يكون أساساً للحكم» . (انظر المرجع السابق ، ص ٧٨) .

وتعريف من هو اليهودي ، وهو أساس وجود الدولة الصهيونية ، مشوب أيضاً بذلك اللون اللاهوتي والعنصري . وهذا التعريف هو الذي يبيح لليهود «العودة» إلى بلادهم .

وينص قانون «العودة» هذا (٥٧١٠ – ١٩٥٠) على ما يلي

«١ . لكل يهودي الحق أن يهاجر إلى إسرائيل ...

٤ (ب) ولأغراض هذا القانون ، يعتبر يهودياً كل شخص أمّه يهودية ، أو اعتنقت الدين اليهودي ، ولا يكون له دين آخر» . (انظر كتاب : الصفة اليهودية لدولة إسرائيل ، باريس ١٩٧٧ ، ص ١٥٥ – ١٥٦ تأليف كلود كلاين ـ وهو كتاب بالفرنسية بقلم صهيوني بارز وعالم قانوني ، ويعتبر كتاباً أساسياً وبخاصة فيما يتعلق بتحليلاته لقرارات المحكمة العليا في إسرائيل) .

فليس هناك إذن تقييم «لليهودي» إلا على أساس عنصري (انتقال الدم من الأم) أو على أساس ديني (التحول إلى اليهودية) ولا يكون هذا التحول مقبولاً إلا إذا تم بموافقة حاخام من الأصوليين .

وتعتمد الأيديولوجية الصهيونية على الوعد الذي وُعده إبراهيم في سفر التكوين (الإصحاح ١٥ – الآية ١٨) : «في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير الفرات» .

ولقد سبق لنا القول بأن هذه القصة القديمة عن إسرائيل ليس لها أي ذكر في أية وثيقة سوى العهد القديم . وهنا سؤال يطرح نفسه : هل

يمكن لأي مجموعة بشرية ، كائنة ما كانت ، أن تفرض على شعوب أخرى كقاعدة لوجودها مبدأً لا يقوم إلا على إيمان تلك المجموعة البشرية بسننها التقليدية ؟

ثم إن جميع شعوب الشرق الأوسط (بدءاً من بلاد ما بين النهرين حتى مصر بما في ذلك الحيثيين) قد عرفت مثل تلك الوعود لإبراهيم : الأرض والذرية . ولماذا لا يستند السوريون مثلاً إلى الوعود التي أُعطيت لأسلافهم الحيثيين ويعتبرونها حقاً تاريخياً (علماً بأن امبراطورية الحيثيين قد استمرت حوالي ألف عام من القرن الثامن عشر قبل الميلاد إلى القرن الثامن قبل الميلاد) وذلك على عكس مملكة داود وسليمان التي لم تستمر إلا لعشرات السنين ؟ (انظر كتاب : ديانات الشرق الأدنى ، طبعة فابار ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥٧) لو فعل السوريون ذلك لكانوا موضع سخرية . فلماذا إذن نقف موقفاً مغايراً إزاء نصوص شبيهة لحضارة مجاورة ؟ هل تغير موقفنا يرجع إلى اعتقادنا ــ سواء أكان ذلك صواباً أم خطأً ــ أننا ورثة تلك الحضارة ؟ (انظر رسالة بطرس الأولى ، التي سبق أن أشرنا إليها) .

علينا إذن منذ البداية أن نعتبر هذه القراءة للتوراة قراءة قبلية ، أي أنها تعتبر سلفاً سنن قبيلتها هي وحدها الصحيحة ، وأن سنن القبائل الأخرى حتى ولو كانت مجاورة ، لا وجود لها وباطلة .

فمثل هذه القراءة للتوراة قراءة منفصلة عن الإطار العام للأديان الأخرى بالشرق الأوسط هي قراءة انتقائية مغرضة ، تختار ما يحلو لها من آيات لأنها تبرر تصرفها ، وتستبعد البعض الآخر لأنها لا تلائمها . نعم ، إن في العهد القديم روايات ــ إذا أخذناها بشكلها الظاهر ــ تبرر مذابح أورادور أو دير ياسين أو الاحتلال بالقوة

لأراضي الغير وقتل الناس أفواجاً . وسفر يشوع الذي تستشهد به كثيراً الحاخامية العسكرية بدولة إسرائيل اليوم ، للمناداة بالحرب المقدسة ، والذي تستند إليه لتنشر في المدارس ضرورة إبادة الشعوب المقهورة «بحد السيف» أو كما جاء في سفر يشوع الاصحاح ٦ ، الآية ٢١ «وحرموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحدّ السيف» . كما قيل عن مدينة أريحا وكثير غيرها من المدن .

وفي سفر الأعداد ، الاصحاح ٣١ ، الآيات ٩ – ١٨ ، نقرأ انتصارات بني إسرائيل الذين هزموا المديانيين ، «وكما أمر الرب قتلوا كل ذكر» (٧) و«سبى بنو إسرائيل نساء مديان» (٩) ، «وأحرقوا جميع مدنهم» (١٠) ، ولما رجعوا إلى موسى «سخط موسى ... وقال لهم هل أبقيتم كل أنثى حية ... فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر اقتلوها ... لكن جميع الأطفال من النساء اللواتي لم يعرفن مضاجعة ذكر ابقوهن لكم» (١٥ – ١٨) .

هذه الروايات من صنع أولئك الذين يريدون أن يعلنوا إيمانهم برب لا يقهر رغم هزيمة شعبه . وكان الأشوريون إذا ما انتصروا اعتبروا ذلك نصراً لربهم أشور على «يهوه» ...

وكثرة روايات المذابح والإبادات المقدسة إنما هي في الحقيقة نقد للطريقة التي كان الملوك يسلكونها في حروبهم وجعلها وسيلة يغنمون فيها منافع شتى . أما في السنن الحقيقية عن «الحرب المقدسة» فكان محرّماً جني المكاسب من النصر ، وهو أمر كان شائعاً في ذلك العهد بتلك المنطقة من العالم . و«اللعنة» التي تنطوي على إبادة المهزومين بل وإبادة

ماشيتهم إنما هي عهد بأن يتنازل المرء عن أية غنيمة إذا أفاء الرب عليه نصره : فلا يباع المهزومون بصفتهم رقيقاً ، ولا تؤخذ ماشيتهم . كل شيء سيُدمر . إنها الإبادة المقدسة .

ولنعط مثلاً واحداً على ذلك التلفيق للأساطير التاريخية ، وهو «الاستيلاء على أريحا» ، فهذا الاستيلاء مختلق من أساسه لأن علم الآثار أثبت «أن أريحا دمرت في القرن الرابع عشر ق. م . فقد كانت إذن لا وجود لها في عهد يشوع» (انظر كتاب الأب ديفو ص ٤٤٧) .

ومع هذا فتستخـدم هـذه التلفيقات «التاريخيـة» في المدارس الإسرائيلية لتنمية التعصب بين الشباب . ولقد قام العالم السيكولوجي ج . تاماران الأستاذ بجامعة تل أبيب بالتجربة التالية : وزع ذلك الأستاذ على أكثر من ألف تلميذ ابتداءً من الصف الرابع إلى الثامن (حيث تدخل دراسة سفر يشوع في المنهج) رواية مذبحة أريحا على يد يشوع (السفر ٦ ، الآية ٢٠) ، ثم سأل التلاميذ السؤال التالي : «لنفترض أن الجيش الإسرائيلي احتل قرية عربية في الحرب فهل يفعل مع أهلها ما فعله يشوع مع أهل أريحا ؟» ، وتراوحت الإجابات بنعم بين ٦٦ ./ ، ٩٥ ./ من عدد التلاميذ وفقاً للمدرسة ، والمستعمرة «كيبوتز والمدينة» (انظر كتاب لبنان ــ فلسطين ، لمجموعة من المؤلفين ، صدر عن مركز الدراسات الفلسطينية . باريس ١٩٧٧ ص ٨٤ – ٨٦) . ولما كشف هذا الاستطلاع عن الوجه الحقيقي للمجتمع الإسرائيلي ، قامت الجامعة بفصل الأستاذ تاماران من قائمة أساتذتها .

ويتم «غسيل» العقول هذا في المدرسة ، ثم في الجيش . وأثناء

الغزوة اللبنانية الأخيرة ، لم تكفّ الحاخامية العسكرية عن الدعوة للحرب المقدسة . وقد لخص الموضوع الرئيسي للحرب المقدسة حاخام برتبة نقيب فقال : «علينا ألا ننسى أجزاء التوراة التي تبرر هذه الحرب . فنحن نؤدي واجبنا الديني بتواجدنا هنا . فالنص المكتوب يفرض علينا واجباً دينياً هو أن نغزو أرض العدو» . (انظر صحيفة هاآرتس بتاريخ ٨٢/٧/٥ .

نعم ، إن المسألة هي عبارة عن قراءة انتقائية مغرضة للتوراة ، قراءة لا نقدية ولا تاريخية ، قراءة لا تأخذ من التوراة إلا كل ما يبرر الغزو ووسائله البربرية ، ذلك لأن هناك نصوصاً أخرى في العهد القديم توصي بأمور تختلف عن ذلك تماماً .

أولاً فيما يتعلق بالوعد فإن إبراهيم أبعد ما يكون عن اعتبار نفسه مالكاً لأرض كنعان فهو يفرط في مجاملة عفرون الحثّي ، ببلدة حبرون ، ليشتري منه أرضاً في المكفيلة ليدفن بها زوجته سارا (التكوين ، ٢٣) .

وثمة مثال على رواية حدث واحد روايتين مختلفتين ، فقد جاء في سفر القضاء الإصحاح (٥) الآية (٨) أن أبناء يهوذا استولوا على أورشليم بعد وفاة يشوع وأبادوا سكانها . وجاء في نفس السفر ، الإصحاح (١) الآية ٢١ عكس ذلك تماماً : «وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسيين سكان أورشليم فسكن اليبوسيون مع بني بنيامين إلى هذا اليوم» .

وفي الإصحاح الثاني لسفر صموئيل نرى داود لا يقيم وزناً للأرض «الموعودة» لدرجة أنه يشتري من ملك اليبوسيين (أرينا) حقلاً ليقيم فوقه معبداً مقابل خمسين شاقل من الفضة (اصحاح صموئيل ،

سفر ٢٤ ، آية ٢٤) وفي سفر «أخبار الأيام الأولى» نقرأ أن داود اشترى هذه الأرض (إصحاح ٥١ ، آيات : ١٨ – ٢٥) من ملك اليبوسيين أورنان (لوحظ أن اسم الملك تغير) مقابل ٦٠٠ شاقل ، وهذه التناقضات في رأينا أمور ثانوية ، أما المهم فهو أن داود لا يتصرف كمالك ، ولا يحاول أبداً أن يطرد صاحب الأرض ، بل على العكس ، يتفاوض معه بودّ ، تماماً كما فعل في الماضي إبراهيم .

والأمر كذلك فيما يتعلق بالمناهج المتبعة : «فسفر القضاة» يصف لنا دخول أرض كنعان وصفاً مغايراً تماماً ما جاء في سفر يشوع ، ففي سفر يشوع نقرأ أن الغزوة التي يصفها يشوع كانت غزوة اتحدت فيها القبائل جميعاً في دولة واحدة تحت قيادة واحدة وأنهم ذبحوا كل من قابلوه في طريقهم ، أما في «سفر القضاة» فتوصف الغزوة على أنها تسلل بطيء يتم في أغلب الأحيان بلا قتال ، وأحياناً بقتال ولكن بلا مجابهة كبيرة مع المدن الكنعانية وكانت لها عربات قتال منيعة بالنسبة لقبائل البدو الرحل التي كانت كل واحدة منها تعمل لحسابها الخاص . فترنيمة انتصار «دبورة» في الإصحاح الخامس من سفر القضاة وهي من أقدم نصوص العهد القديم ، شبيهة بأناشيد المقاتلين المصريين في عهد تحوتمس الثالث أو رمسيس الثالث وهي حلقة من أندر الحلقات المنتصرة لهذه الرواية لأن أيديولوجية الحرب المقدسة والإبادة المقدسة لا تهيمن عليها كما هو الحال في سفر يشوع .

وهي أبعد ما تكون عن نهج الاستئثار ورفض الإندماج وإنكار الغير والقضاء عليهم ، وفيها دعوة دائمة تحض على الخير : «فأحبوا الغريب لأنكم كنتم غرباء في أرض مصر» (سفر التثنية ، الاصحاح العاشر ، الآية ١٩) وفي سفر الخروج ، الاصحاح ١٢ ، الآية ٤٩

نقرأ : «تكون شريعة واحدة لمولود الأرض وللنزيل النازل بينكم» : فليس التحرير هو الحلول محل الطاغية .

وترفض القراءة المغرضة للتوراة والقائمة على القومية الضيقة والعنصرية الإصغاء لوعيد ميخا (الإصحاح الثالث ، الآيات : ٩ - ١٢) :

«اسمعوا هذا يا رؤساء بيت يعقوب
وقضاة بيت إسرائيل
الذين يكرهون الحق
ويعوّجون كل مستقيم
الذين يبنون صهيون بالدماء
وأورشليم بالظلم
رؤساؤها يقضون بالرشوة
وكهنتها يعملون بالأجرة
وأنبياؤها يعرفون بالفضة
وهم يتوكلون على الرب
قائلين أليس الرب في وسطنا
لا يأتي علينا شر .
لذلك بسببكم
تُفلح صهيون كحقل
وتصير أورشليم خَرِبا ..»

وأتت هذه القراءة الانتقائية المغرضة بثلاث أساطير : أسطورة الشعب المختار ، وأسطورة منح هذا الشعب أرض كنعان ، وأسطورة إسرائيل الكبرى لليهود وحدهم .

والقراءة الواعية للتوراة التي تضع هذه الموضوعات الثلاثة في سياق العصر الذي نشأت فيه ، والتي تحاول أن تصل إلى معرفة الأهداف السياسية واللاهوتية التي أدت إلى إيجادها ، هي وحدها التي تمكننا من أن نسلكها في سلك سلسلة تبين هدف الإنسان وإرادة الرب .

فإذا كانت التوراة في نظر المؤمن بها هي كشف للصور التي يتجلى بها الرب للبشر ليعطي حياتهم معنى ما واتجاهاً معيناً ، فإن المهم أولاً وقبل كل شيء عند قراءة التوراة هو أن يميز قارؤها بين الومضات الشاعرية وبين إشراقات الرب .

فلا يستطيع المرء إذن أن يقرأ التوراة كما يقرأ كتاباً في التاريخ الروماني مثلاً فلو فعل ذلك لبدا له الكتاب المقدس أقل بكثير من كتاب التاريخ من الناحية الموضوعية : ففي هذه الروايات التوراتية لا نجد شيئاً يمكن إثباته بموضوعية حول الأعمال الخارقة للرسل ، وحول الإقامة بمصر ، والخروج منها ، وحول موسى ، والاستقرار بأرض كنعان لأنه ليس هناك أي تطابق بين تلك الروايات وبين الوثائق المكتوبة الصادرة عن مصادر خارج نطاق التوراة ، أو عن بقايا الآثار التاريخية . وموت سليمان هو «أول حدث في تاريخ إسرائيل يمكن تحديد تاريخه» (انظر ص ٢٣٥ من كتاب تاريخ إسرائيل بقلم : نوت) لأنه من الممكن إيجاد علاقة تاريخية مع سلسلة أحداث الإمبراطورية الأشورية الجديدة ، وهي سلسلة تحدد التواريخ تحديداً موثوقاً به بواسطة الحسابات الفلكية .

وليس هناك اليوم عالم من علماء التفسير لا يقرّ أن أقدم نصوص التوراة قد ألفت على الأكثر في عهد سليمان (في منتصف القرن العاشر قبل الميلاد) وهي عبارة عن تجميع لروايات شفهية شتى . فإذا

ما التزمنا بمعايير الموضوعية التاريخية ، كان علينا الإقرار بأن هذه الروايات ـ التي تتحدث عن ملاحم مرت عليها قرون ـ ليست أكثر «تاريخية» بالمعنى الدقيق للكلمة من الإلياذة أو الرامايانا .

فمن وجهة النظر التاريخية الموضوعية الضيقة المتجردة والتي لا تعتمد إلا على «الوقائع الحقيقية» ولا تقيم وزناً لما وراء المعنى ، نجد أن «الوعد» لإبراهيم ، و«العهد» ، و«الاختيار» ، والتضحية بابنه اسحق . و«الخروج» ، والوعد لموسى ، ليست واقعاً تاريخياً .

فمن الناحية العلمية بالمعنى الضيّق ، أي بالمعنى الإيجابي الموضوعي الذي يتمسك بالواقع فقط ولا يلقى اعتباراً للمعنى ، ليس «للوعد لإبراهيم» ، ولا «للعهد» ، ولا «للاختيار» ، ولا للتضحية ، بابنه اسحق ، ولا «للخروج» ، حتى ولا لشخصية موسى ذاته أي سند تاريخي .

ولكننا إذا ما ألقينا على التاريخ نظرة أوسع ، نظرة إنسانية بمعنى الكلمة ، أي إذا بحثنا في الماضي كيف أصبح الإنسان إنسانياً وتعرّينا الإبداعات التي انفرد بها بين كل الكائنات فحاول أن يعطي لحياته معنى ويعطي لموته معنى وإذا ما نظرنا إلى صور الأبطال والقديسين التي تصورها أو عاشها منتقلاً إلى أقصى الآفاق على هدى أسلوب إنساني للحياة ، عند ذاك يتغير وضع المشكلة التاريخية . وعندئذ لا تعود المسألة مسألة معرفة هل عاش إبراهيم حقاً في «أور» بكلدانية (وهو أمر يتنافى مع التاريخ ، فحتى كلمة «كلدانية» لم توجد إلا في القرن التاسع قبل الميلاد أي بعد قرون من العهد الذي تتحدث عنه السنن التوراتية) ، أو هل سار إبراهيم في الطريق الذي وصف لنا بشكل ما ، أو هل ظهر الله أمامه (وبأي شكل) ليمنحه الوعد بالأرض ويعده

بالذرية ، ولا تصبح المسألة مسألة معرفة موقع جبل موسى الذي أوقدت عليه النار ، أو هل كان يشوع القائد الأعلى للقبائل وقاتل الكنعانيين (كما فعل غيره بعد قرون حين قتلوا الهنود الحمر) الخ ...

إن المشكلة مختلفة عن ذلك كل الاختلاف وهي لا تستبعد أبداً الروح العلمية ، ولكنها تتطلبها وتفترضها . والمشكلة هي كما يلي : في أي وقت ، وفي أي ظروف تاريخية ، وفي أي مجموعات بشرية ، ولأية أهداف ، ابتُدع هذا القصص الخلاّق ، هذا القصص الحاسم في بناء الإنسان والحياة والأبطال الحقيقيين أو الخياليين ؟ الشيء الهام هو أن هناك أناساً تصوروا تلك الصور وأبدعوها ، وحاولوا أن يعيشوا على هدى هذه النماذج التي أوجدت واقعاً جديداً يتمثله البشر ويحاولون أن يعيشوا على هديه .

(العجيب حقاً هو أن أناساً ، أو شعراء ، أو مبدعين أمكنهم أن يخلقوا صورة هكتور أو راما اللذين ما زالا من الخمائر الحية في حياتنا الخاصة ، حتى ولو كانت معركة هكتور ضد أخيل في طروادة أسطورة مثل انتصار راما على رافانا في سري لانكا . وإذا كنا نفهم كلمة « الواقع » على ما يترك فينا طابعه ويلهم عملنا ويدفعه قدماً ، إذن تكون تلك الأساطير أكثر واقعية من كثير من الحقائق) .

ولنعد الآن فننظر بهذه النظرة إلى موضوعات الاختيار والعهد والوعد بالأرض والذرية ، لا لنمسك بها على أنها أشياء واقعية (كأنها صك ملكية ، أو برنامج سياسي ، وهي الدعوة الحمقاء القاتلة التي ترتكز عليها الصهيونية السياسية) ولكن لنأخذ منها لبّها ومعناها كتراث سام خلّفته اليهودية للناس جميعاً .

إذا ارتضينا التأريخ الذي يعترف به اليوم التفسير العلمي ، والقائل

بأن أقدم راوٍ للتوراة (يهوه) لم يكتب قبل عهد سليمان كان علينا أن نتساءل أي رسالة أراد أن ينقلها «يهوه» لمعاصريه ؟ يرى البعض مثل فون راد في كتابه : «لاهوت العهد القديم» أن نص «يهوه» هو إضفاء للشرعية على ملكية داود (ضد ترنيمات الحنين إلى التجمع القبلي القديم) ، ويشدد البعض الآخر ، مثل ألبير دو بيري ، على أن الشكل النقدي لما كتبه «يهوه» القائل إن هدف الرب «ووعده» يتحققان رغم عدم أهلية من اختارهم . ويشير إلى أوجه التقصير حول جوهر الوعد حتى من جانب إبراهيم وذلك بإدخاله قصة إقامة إبراهيم بمصر ، وعدم وفائه لشيئين في الوعد : الأرض (التي هجرها) ، والذرية (التي عرّضها للخطر بجبنه حين أوهم بأن ساره زوجته هي أخته فأُخذت منه وأدخلت حريم فرعون كما جاء في سفر التكوين الإصحاح الثاني عشر .

الشيء الهام «ليهوه» هو التشديد على عظمة الرب وعلى ما يمنحه من فضل ، وأن الرب يبقي نعمته رغم تخاذل الناس الذين حصلوا على وعده وظهر أنهم لا يستحقونه ، وفي فقرات عديدة تأكيد على أنه في كل مرة يستخدم رئيس القبيلة أو أفرادها الخبث أو العنف إزاء الآخرين ، تقع لهم كارثة : فعندما يخضع إبراهيم لتأثير امرأته فيطرد أم ابنه ، أو عندما يخون إخوة يوسف أخاهم أو عندما يذبح أبناء يعقوب أهل شكيم أثناء الحفلات الشعائرية ، عند ذاك تقع لهم كارثة .

وفي كل مرة يحاول إبراهيم «الاستيلاء» على الوعد وتحقيقه بوسائله الخاصة ، بالقوة أو بالخديعة ، فإنه يفشل ، ولن يستطيع العيش إلا بالوفاق مع جيرانه .

ومن ناحية أخرى ، يقوم «يهوه» بروح عالمية كريمة ، بإضفاء

صفة نسبية على مملكة داود وسليمان كما أراد الرب ، ويقول إن وعده لن يتحقق إلا عندما تحل البركة : «باجتماع كل قبائل الأرض جميعاً فيها» (سفر التكوين ، الآية ١٢) .

ولا يهمنا هنا أن ننظر في المصادر الأخرى الأقل قدماً (الألوهي في بدء القرن الثامن قبل الميلاد ، والتثنية في القرن السابع قبل الميلاد ، والمدونة القدسية ، والمدونة التاريخية ، في القرن السادس قبل الميلاد) .

وإذا كان رؤساء القبائل ، وعلى رأسهم إبراهيم ، شخصيات لا تاريخية ، وإذا كان العهد والوعد والاختيار مما يدخل في نطاق الأساطير والشعر فإن هذا لا يمنعنا من أن نبحث في معنى هذه الأساطير ، بل إن طبيعتها تدعونا لذلك ، لأن «العهد» هو مشكلة علاقات الإنسان بالرب ، و«الوعد» هو العلاقة بين النية الإلهية وبين فعل الإنسان ، و«الاختيار» هو مسؤولية الإنسان حين يقوم بواجبه ككائن له أبعاد سامية .

وكما جاء في القرآن الكريم ، وفي مواضع عديدة ، قوله : «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء» ، فالتوراة عندما يستخرج المفسّر منها الطبقات المختلفة بها ، يبين لنا عدة روايات متتابعة عن الوعد بالأرض وعن الذرية . وهو أولاً وعد ، لبدو رحل ، بأرض يستطيعون أن يستقروا بها (كما في سفر التكوين ، الإصحاح ٣٨ ، الآيات ١٠ – ٢٢) . وليس معنى هذا الوعد الاستيلاء على الأرض عنوة ، ولكن معناه الاستقرار . وثمة مرحلة ثانية (ورواية ثانية عن الوعد ، تتسع فتصبح لها أبعاد قومية) هي تبرير لاحق لغزوات داود . فتضمن سيادة «الشعب المختار» على كل المناطق الواقعة بين «نهر مصر والنهر الكبير ، نهر

الفرات» (سفر التكوين ، الإصحاح ١٥ ، الآية ١٨) . وهناك رواية ثالثة تمدّ الوعد ليشمل «كل قبائل الأرض» (سفر التكوين ، الإصحاح ١٢ ، الآية ٣) .

والتسلسل في قصة الوعد هذه هو اهتمام الرب اهتماماً دائماً بخلاص الإنسان ، سواء أوعد البدو الرحل بالأمن والرخاء وبذرية سعيدة فوق أرض غنية يستطيعون أن يقيموا فيها ، أو وعد شعباً ـ استقر في نهاية المطاف ـ بدولة ثابتة ومزدهرة تحت حكم داود ، أو وسّع الآفاق فدعا الأرض كلها لتحقيق أسمى مشروع للإنسان يحقق إرادة الرب ، كما يقول اشعياء (الإصحاح الثاني ، الآية ٤) .

وخلاص الإنسان ليس مؤجلاً إلى عالم آخر لأنه يبدو أن الدين اليهودي القديم كان يستبعد مثل تلك الثنائية ، ولكن الدنيا والسلطان السياسي لا يمكن أن يشكلا غاية في حد ذاتهما ، فهما نسبيان لدى الرب .

فالأرض لله وحده «والأرض لا تباع بتة لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي» (سفر اللاويين ، الاصحاح ٢٥ ، الآية ٢٨) وليقطع الرب الصلة بين الإنسان والأرض ، فإنه يوصي بتوزيع الأرض في السنوات اليوبيلية ، أي كل تسعة وأربعين عاماً .

والأرض والسلطان لله وحده . وفي سفر صمويل (الإصحاح ٨ ، الآيات ١٠ — ١٨) ، يحذّر صمويل الشعب ضد مفاسد إقامة الملكية في إسرائيل .

وهذا التحرر بمعنى الكلمة إزاء الملكية والسلطان هو الدرس الأكبر الذي نستخلصه من سفر الخروج وسفر موسى : «وقل لهم أنا الرب إلهكم ، مثل عمل أرض مصر التي سكنتم فيها لا تعملوا ومثل عمل

أرض كنعان التي أنا آت بكم إليها لا تعملوا وحسب فرائضهم لا تسلكوا» (سفر اللاويين ، الاصحاح ١٨ ، الآية ٣) . والتحرر لا يقتصر فقط على انتقال الملكية والسلطان من يد البعض إلى البعض الآخر ، ولا أن يصبح مظلومو الأمس ظالمي اليوم .

تلك هي الرسالة الباهرة التي جلبتها اليهودية الأصلية للعالم والتي خانتها الصهيونية السياسية حين حادت عن الوعد الحق .

لقد خانت الصهيونية السياسية روح اليهودية وشوهت صورة المسيحية.

أَليس تشويهاً للمسيحية ذلك الإنحراف عن أبدع تراث تلقته المسيحية عن اليهودية ، أي عن دين إبراهيم . ذلك الدين الذي لا يحاول أن يستمتع بوعود الرب ولكن يجاهد لكي يخضع نفسه لها ؟

وقد استطاع الفيلسوف اللاهوتي كيركجارد ـ أكثر من أي مفكر لاهوتي آخر ـ أن يبين النقطة المشتركة الأساسية لإيمان ذرية إبراهيم ، متلقية الوعد ، وهو وعد يؤمن أهل الأديان السماوية بأنه مسؤولية أكثر مما هو مزية : الوعد بأن يُخضع المرء ما ينوي عمله لمشيئة الرب مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطر ، فلا أحد يعلم كيف يتأكد تماماً من إرادة الرب . وكما قال كارل بارت ، كل ما أقوله عن الرب هو قول إنسان غير معصوم ، كلامه مؤقت قابل للتعديل ... كتب كيركجارد يقول : «غايتي أن استخرج من تاريخ إبراهيم الحركة الفكرية التي ينطوي عليها لأرى ذلك التناقض العجيب في إيمان الإنسان ، التناقض الذي له القدرة على أن يجعل من الجريمة عملاً طيباً خيّراً يرضي الله ، التناقض الذي يُرجع لابراهيم ابنه اسحق ، التناقض الذي لا يمكن أن يقلل من شأنه أي تفكير منطقي ، لأن الإيمان يبدأ من حيث يقف العقل» (أعمال كيركجارد ، ١٩٧٢ ، ص ١٤٥) .

المسيحيون الذين انساقوا وراء شعارات الصهيونية السياسية عن «الأرض المقدسة» و«الشعب المختار» لم يشفوا أنفسهم من الأخطاء القديمة التي وقعت فيها الكنيسة، تلك الأخطاء التي كانت تشجع وتنمّي العداء المسيحي للسامية على أساس اتهامها تهمة نكراء وجهت ضد اليهود، ألا وهي أنهم الشعب الذي قتل المسيح.

ثم تجيء كنيسة اليوم فتحاول تصحيح الخطأ القديم بخطأ جديد، وبعد أن ألقت اللعنة على الشعب «الطريد»، راحت اليوم تؤيد «الشعب المختار». وليس من المعقول أن تكون هناك شعوب مختارة وشعوب طريدة.

فبعد خلاف مع اليهود ادعت فيه الكنيسة أنها هي الأمينة على «ما اختاره الرب»، وهي وريثة «الشعب العابد»، عادت وأبدت استعدادها للحل الوسط، كأن هناك شيعاً وأحزاباً في ذرية إبراهيم، وكأن إيمان إبراهيم تركة يمكن أن يطالب بها سبط من الأسباط أو منشأة معينة، وكأنها ليست نداءً يشارك فيه كل من يحاولون الاستجابة لنداء الرب.

ما هي إذن تلك «الكاثوليكية»، أو تلك «المجمعية» الخاصة، والغربية التي تتظاهر بتجاهل الأعضاء الآخرين في ملة إبراهيم: من يهود جاءوا قبل الكاثوليكية ومسلمين أتوا بعدها؟

ولنقل بصراحة إنه لأمر قبيح أن يحاول بعض المسيحيين الفصل بين «الوعد» بالأرض والوعد «بالمملكة»، كما لو كان الكتاب المقدس لا يشكّل كلية واحدة، مثلهم مثل أولئك اليهود الذين يستشهدون ببعض الاتجاهات القومية أو العنصرية التي وردت في

التوراة ويهملون النزعة العالمية التي نادى بها جميع الرسل من أشعياء إلى عاموس .

فمن أي تصور للإيمان الإبراهيمي ولرسالة المسيح ، استمد الكاتب الفرنسي الكاثوليكي جاك ماريتان أقواله التالية : « فلسطين هي الأرض الوحيدة التي ثبت ثبوتاً مطلقاً ، وثبوتاً إلهياً أن لشعب معين حقاً لا يُنازع فيها » . فكأن الانتماء إلى دين موسى يتم بالوراثة وليس بالإيمان ، وكأن المشاركة في الوعد مزية وحق في الملكية وليست التزاماً وهدى من الله .

وما القول في تلك الرسالة التي نشرتها اللجنة الأسقفية الفرنسية بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٧٥ تحت عنوان : «إرشاد يتعلق بموقف المسيحيين من اليهودية» ، وجاء فيها في النقطة الخامسة : «لا يمكننا أن ننسى بصفتنا مسيحيين أن الرب قد وهب في الماضي شعب إسرائيل أرضاً ليتلاقى عليها ...» ، أليس هذا تشويهاً محزناً إذ يجعل من اليهودية مرادفاً لدولة إسرائيل وللصهيونية ، ويقيم لاهوتية مسيحية عجيبة تخالف الأصول المسيحية ؟

ولقد عرّف القرآن الكريم ذرية إبراهيم تعريفاً أصح إذ يقول : « ... قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين » وبهذا التسليم غير المشروط لمشيئة الله تبدأ حقاً ذرية إبراهيم .

الجزء الثاني

من الأسطورة الصهيونية الى سياسة إسرائيل

«غيرُ يهود ذبحوا غيرَ يهود»

(من تصريح لمناحم بيجن
بعد مذابح صبرا وشاتيلا ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢) .

السّياسَة الدّاخليّة : العنصُريَة

إسْرائيل ظاهِرَة اسْتِعماريّة

كتبت السيدة شلاميت آلوني ، النائبة بالكنيست ومن قادة «حركة الحقوق المدنية» في مقال بعنوان «باسم اليهودية» في الجريدة الإسرائيلية «يديعوت أحرونوت» ، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٧٨ ، تعبر فيه عن ألمها الصارخ ، قالت : «تسير الأمور وكأنهم يحاولون أن يرسّخوا في يهود إسرائيل أن هناك فارقاً نوعياً وقيمياً بين اليهود وغير اليهود ... ذلك هو المبدأ الذي يهيمن على كل القوانين والقواعد بدولة إسرائيل فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ووضع الأفراد والأسر ، وشروط الحصول على الجنسية ... وذلك هو المبدأ الذي يوحّد مسلكنا إزاء الإسرائيليين العرب والبدو وسكان الضفة الغربية وغزة ، وأسلوبنا في تلبية مطالبهم ...

ولا يمكن لأي مسخ للقانون اليهودي أو إساءة في تطبيقه أن تخمد أصوات من يعرفون كيف يميزون بين قوانين الكهنة وبين رؤية الرسل . إننا لا نسمح لكائن من كان أن يجعل من إسرائيل معزلاً دينياً متذرعين في ذلك بإدعاءات دينية كاذبة ، في هذا استهتار بالقوانين العامة للإنسانية وبالشريعة الدولية» .

وفي هذه الصرخة استنكار للانحراف السياسي عن اليهودية الحقة ، ذلك الانحراف الذي يتم اعتماداً على الأسطورية القاتلة للصهيونية السياسية .

وكل السياسة الداخلية والخارجية لدولة إسرائيل مستمدة تماماً من الخصيصتين الأساسيتين للصهيونية السياسية : فهذه الصهيونية ظاهرة استعمارية بحتة تختفي في ثوب أسطورة لاهوتية كاذبة ، ولذا أدان الحاخامات الحريصون على اليهودية الحقة تلك الصهيونية حتى قبل ميلادها في مؤتمر بال ١٨٩٧ ، واعتبرت أغلبيتهم الساحقة أو كلهم تقريباً أن تلك الصهيونية خيانة لليهودية وإفراغ لها من محتواها الروحي ، وأن أصحابها يستخدمون يهوديتهم لتبرير سياسة قومية وعنصرية (وحتى قبل ذلك ، في عام ١٨٦٩ انعقد المؤتمر الحاخامي في فيلادلفيا واتخذ القرار التالي : «ليس هدف الرسالة الميساوية لإسرائيل هو إعادة بناء الدولة القديمة ... ففي هذا فصل جديد لليهود عن بقية الأمم ـ هدف رسالتنا هو توحيد كل أبناء الله الذين يؤمنون بإله واحد ، حتى تتحقق وحدة كل المخلوقات العاقلة ، وتتحقق تطلعاتهم إلى الطهارة الخلقية) .

والعنصرية في الصهيونية السياسية بناء متماسك يهيمن على كل تشريعات دولة إسرائيل وعلى كل أعمالها .

وكانت تلك العنصرية هي المبدأ المسيطر على مشروع تيودور هرزل كما يظهر في كتابه : «الدولة اليهودية» ، وكما يظهر بشكل أوضح في يومياته : فمنذ الثورة الفرنسية ، في فرنسا أولاً ، ثم في بلدان أوروبية أخرى خلال القرن التاسع عشر ، كانت كلما حققت الديمقراطية تقدماً كلما ضعف البناء القديم اللاإنساني الذي يمارس التمييز العنصري

إزاء الطوائف اليهودية . وكانت أغلب تلك الطوائف قد اندمجت في نسيج الأمم التي عاشت فيها وشاركتها مصيرها وأسهمت إسهاماً رائعاً في سياستها وفي اقتصادها وفي ثقافتها . وكانت أعظم أعمال قادة الفكر في تلك الطوائف تتميز بعالميتها مما أضفى السمو على أفكار سبينوزا . وكانت رسائلهم موجهة إلى الإنسانية جمعاء ، وذلك ابتداءً من كارل ماركس إلى مارتن بوبر ، ومن الشاعر هينه إلى الأديب كافكا ، ومن موسيقي مثل مندلسون إلى عالم طبيعة مثل أينشتاين .

وجاء مشروع هرزل على خلاف تلك التقاليد النبيلة السامية ، ويقول هرزل إنه قد تأثر تأثراً عميقاً بالظلم الذي حاق بدريفوس ، ولهذا فقد أخذ على نفسه العهد بأن يكافح بحماس ضد الإندماج اليهودي في الأمم التي يعيشون فيها مما جعله يسير في نفس الطريق الذي سلكه المناهضون للسامية . ولقد دافع عن فكرة عدم قابلية اليهود للإندماج في مختلف الأمم ، ومن ثم يتعين فصلهم ليكوّنوا دولة خاصة بهم .

ولم يتردد هرزل ، لكي يصل إلى أغراضه ، في أن يستخدم مع كل واحد من محدثيه اللغة التي تروق له حتى يمكن إقناعه بالخطر المتمثل في اليهود ويعمل بالتالي على ضرورة تيسير رحيلهم (انظر كتاب الصهيونية الهرزلية واللاسامية باريس ، سبتمبر ١٩٧٧) .

صرح هرزل في لندن ، على سبيل المثال ، قائلاً «إن الصهيونيين عندما يحلون المشكلة اليهودية على طريقتهم فإنهم يقضون على خطر اندلاع ثورة تبدأ باليهود وتنتهي نهاية لا يدري أحد مداها» . وتحدث بنفس اللغة مع وزير الخارجية الألمانية فون بولوف ومع غليوم الثاني ، كما اتبع نفس الأسلوب مع وزير داخلية روسيا «بلهف» ومع القيصر

نيقولا الثاني ، أشهر اللاساميين وأشدهم تعصباً (كان بلهف المسؤول الأول عن مذابح كيشينيف ، وهي من أفظع المذابح ، أبريل ١٩٠٣) ، وكتب له هرزل في شهر مايو موصياً إياه بالصهيونية كدواء مضاد للثورة التي ستجتذب شباب اليهود . ثم استقبله بلهف في شهر أغسطس وطلب منه هرزل رسالة تأييد للصهيونية ، فكتب له رسالة جاء فيها إن الصهيونية التي ستشجع اليهود على الهجرة من روسيا ستلقى الترحيب ، ولكن شريطة ألا يشجع ذلك على قيام قومية أجنبية في روسيا ، واعتبر هرزل هذا الخطاب مرضياً ، وطلب في خطاب جديد من بلهف أن يقدمه لسلطان تركيا ليحاول الحصول منه على تصريح بدخول اليهود في فلسطين .

ورغم معارضة أصدقائه ـ في المؤتمر الصهيوني لعام ١٩٠٣ ـ فقد أصر هرزل على إذاعة تلك الرسائل .

وقبل أن ينشر كتابه في عام ١٨٩٥ ، حاول أحد منتقديه اغتياله قائلاً له : «إنك تضر بمصالح اليهود ضرراً خطيراً» . ولم يتردد هرزل في الرد بقوله : «بدأت أشعر بأن لي الحق في أن أكون أكبر معاد للسامية» .

ولما كان على إدراك تام بتلاقي مشروعه الصهيوني مع مرامي اللاسامية ، فقد أعلن : «سيكون اللاساميون أضمن أصدقائنا ، وستكون البلدان المعادية للسامية حليفاً لنا» . كما قال أيضاً : «ولا يهم إذا استفاد السيد درومون (أعدى كاتب فرنسي لليهود في بدء هذا القرن) من أقوالي هذه» .

وكان هرزل يذيع كل الآراء التي يقول بها أعداء السامية . وقبل أن يكسبَ روتشيلد الإنجليزي لجانب الصهيونية ، كان يمارس عملية

ابتزاز بمعنى الكلمة ضد الماليين اليهود ، ورسم في يومياته مشروع جملة حول موضوع : «بيت روتشيلد ، عرض موضوعي لما يمثله هـذا الأخطبوط من خطر عالمي» (انظر يوميات هرزل طبعة نيويورك ولندن ١٩٦٠ ، ص ٥٩٢) .

ورغبة منه في نشر الفكرة القائلة بأن اليهود غرباء في بلادهم ، فقد كتب رداً على احتجاج الحاخامات الذين قلقوا لتسببه في إثارة الشكوك حول وطنية اليهود ، كتب يقول : «بطل الوطنية الإنجليزية الأكبر هو حاخام لندن السيد ألدر وهو ألماني . ودروس الوطنية البروسية جاءت على لسان الحاخام دكتور مايبوم وهو مجري . وفي بروكسل التحق حديثاً بحزب المناصرين لضم الفلمنكيين والفالونيين في دولة واحدة ، السيد بلوخ ، واسمه يدل على أنه لا ينتمي إلى الفلمنكيين ولا إلى الفالونيين» . ولن يستطيع أعدى أعداء السامية أن يقول مثل ذلك .

ولكن تيودور هرزل كان مدركاً تماماً أن اللاسامية ضرورية للصهيونية السياسية لإقناع اليهود بالفرار من أوطانهم والهجرة إلى فلسطين . وسنرى في الصفحات القادمة كيف أصبحت هذه الفكرة من الثوابت في الصهيونية السياسية حتى اليوم : فمنذ اللحظة التي لا تُعتبر فيها اليهودية ديناً ، وإنما تُؤخذ على أنها تعبير عن أمة ، فإنه لا يمكن الاعتماد على البواعث الدينية من أجل «العودة إلى صهيون» (ولقد رأينا من الناحية التاريخية أنه لم يكن للبواعث الدينية وزن يذكر في ذلك المجال) . ويبقى إذن تأجيج الحماس بالدعوة إلى «قومية خارج نطاق الوطن» ، تقدّم اليهود على أنهم غرباء عن الشعب الذي يعيشون فيه (وفي هذا أعظم مشجع للاسامية) ، وتعتمد على مختلف ألوان الاضطهاد لتنشيط الهجرة إلى فلسطين . ولهذا لم يخشَ هرزل

إطلاق اللاسامية من عقالها بل إنه شجع على ذلك وما لبثت التحذيرات أن وجهت إليه ، فكتب له رئيس البرلمان النمساوي البارون جوهان فون شلومسكي قائلاً : «إذا كنت ترمي بدعايتك إلى تشجيع اللاسامية فستبلغ ولا شك غرضك . وإني على ثقة أن مثل هذه الدعاية ستؤدي إلى زيادة العداء للسامية ، وأنك ستدفع باليهود إلى مذبحة كبرى» (انظر ، كتاب تيودور هرزل السنوي ، نيويورك ، المجلد الأول ، ص ٢١٦ – ٢١٧) .

فلما أتت هرزل الوفاة ، رفض منفذو وصيته نشر يومياته كاملة .

ولما نشرت منها ثلاثة مجلدات مشؤومة في ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ في ألمانيا كتب جوزيف صمويل بلوخ الكاتب والناشر النمساوي وأحد أصدقاء هرزل ـ وستبين الأيام صدق نبوءته ـ : «ما كتبه هرزل لروتشيلد وللبارون هرش ، وترديده القول بأن اليهود متمردون وثوريون في البلدان التي يعيشون بها ، سيؤدي لتدمير اليهود . لقد أعطى هرزل لأعداء اليهود الأساس لحل المشكلة اليهودية . ودلّهم أي طريق يسلكون ، وهذه اليوميات شيء مروّع» .

توفي هرزل في يوليو ١٩٠٤ . وفي أكتوبر من نفس العام ، نشرت المجلة اليهودية : كوارترلي رفيو ، نتائج دراسة للعالم الإنجليزي لوسين ولف عن اللاسامية ، والصهيونية . وتوصلت تلك الدراسة إلى النتيجة التالية : «علامات انحسار اللاسامية المنظمة واضحة جداً وذلك رغم أن الاندماج يشكّل حالياً بعض المصاعب» . وأضاف إلى ذلك قوله إن الدعاية الصهيونية «ستعطي ولا شك دفعة حياة جديدة للاسامية . ولولا هذا ، لاستمرت اللاسامية في الهبوط» . ثم لخص كلامه قائلاً : «خطر الصهيونية الواضح هو أنها الحليف الطبيعي

والدائم للاسامية والمبرر الأكبر لها» .

وابتداءً من إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، تدعمت هذه الصهيونية لا على حساب يهود العالم بأسره ، ولكن بصفة خاصة على حساب الفلسطينيين الذين ترفض الصهيونية السياسية وجودهم .

ثم ظهر وجه جديد للمشكلة أثارته الصهيونية السياسية ، وهو : كيف يمكن إيجاد أغلبية يهودية في بلد يعيش فيه شعب فلسطيني عربي بأعداد كبيرة .

وأتت الصهيونية السياسية بالحل الوحيد الذي ينتج عن البرنامج الاستعماري وهو إقامة المستعمرات الاستيطانية بطرد الفلسطينيين وبتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين .

(١) كان طرد الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم عملاً تم عن قصد وبنظام منهجي ، ولقد كتب يوسف فايتز مدير الصندوق اليهودي المكلف بالاستيلاء على أراضي فلسطين ، كتب في ١٩٤٠ يقول : «يجب أن يكون واضحاً لنا أنه ليس هناك مكان لشعبين في هذا البلد . وإذا ترك العرب البلاد فإنها تكفينا لنعيش بها ... وليست هناك وسيلة أخرى فلا بد من إخراجهم ، ولا يصح أن نبقي قرية واحدة لهم أو قبيلة واحدة منهم ... ويجب أن نوضح لروزفلت ولكل رؤساء الدول الصديقة أن أرض إسرائيل ليست صغيرة إذا خرج كل العرب منها وإذا ما وُسّعت الحدود قليلاً نحو الشمال على طول الليطاني ، ونحو الشرق على مرتفعات الجولان» (انظر يوميات يوسف فايتز ، تل أبيب ، ١٩٦٥) .

ذلك كان برنامج الصهيونية حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل . أما عن تحقيقه سياسياً واقتصادياً فيتفق تماماً مع التعريف الذي أعطاه

لذلك البرنامج في نوفمبر ١٩٨١ البروفيسير إسرائيل شاهاك الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس والرئيس السابق للرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان ، قال : «انشئت دولة إسرائيل في الأصل بأيدي أناس آمنوا بأنه ليس لغير أهل الغرب حقوق ، أناس ليس لديهم أي إحساس بأية صورة من صور العدل إزاء غير الغربيين ... ثم إنهم يأخذون بتفسيرات للكتاب المقدس تجعلهم يقولون : إننا نستعيد الأرض التي سبق لنا أن استولينا عليها من الكنعانيين ... وهذا موقف عنصري تماماً يختلط فيه مركّب العظمة الغربي (وكان عنيفاً في بدء هذا القرن) بالعنصرية الصهيونية . وازداد هذا الاتجاه حدّة منذ عام ١٩٧٤ مع تصاعد الأيديولوجية الروحانية ومع تزايد المساندة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل .. » (حديث مع البروفيسير إسرائيل شاهاك ، نشرته المجلة الأمريكية : فويس في نوفمبر ١٩٨٠) .

ومن الغريب أن نسمع الدعاية الصهيونية تقول : «دولة إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط » ، ثم تقدم دليلاً على ذلك بقولها : «الحرية في إسرائيل متوفرة فالمعارضة تستطيع إبداء رأيها في الصحافة بل في الشارع» .

وإذا كان صحيحاً أن بعض ذوي الشجاعة والهمة من المقاومين للعنصرية مثل البروفيسير إسرائيل شاهاك ، ومثل المحامية فيلسيا لانجر ، وعضوة الكنيست شلميت آلوني أو أوري آفنيوي ، واللواء بليد ، والبروفيسير لايبوفتز وآخرون ـ وهم للأسف قليلو العدد ـ إذا كان أمثال هؤلاء يستطيعون ببسالتهم وبطولتهم أن ينشروا آراءهم رغم ألوان التهديد والضغوط عليهم ، فلا يجدر أن ننسى أن هذه الحرية لا يسمح بها إلا في إطار «المؤسسة» اليهودية . و« الديمقراطية

الإسرائيلية» يشوبها تمييز عنصري أساسي كما هو الحال في كل المستعمرات حيث يتمتع الرجل الأبيض وحده بالحكم . ويمكن مقارنـة هـذه «الديمقـراطية الإسرائيليـة» العجيبة «بالديمقراطية الأمريكية» التي نادت في «تصريح الاستقلال» بالمساواة بين الناس جميعاً ثم أبقت الرق طيلة قرن بأكمله بالنسبة للسود وأطلقت عليهم (تأدّباً منها اسم : المؤسسة الخاصة) كما سمحت بمطاردة الهنود الحمر فكانوا يذبحون ويُطردون ليستولي البيض على أرضهم . فإسرائيل إذن ديمقراطية إلا بالنسبة «لزنوجها» و«لهنودها» الذين تطلق عليهم القوانين الأساسية في إسرائيل ـ تأدباً منها ـ اسم : «السكان غير اليهود» ، أي الفلسطينيون سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين .

وسنقتصر على ذكر أوضح صور التمييز العنصري لهذه السياسة فيما يتعلق بالأفراد والأرض .

(أ) الأحوال الشخصية . هناك كتاب يكشف كثيراً من النواحي في هذا المجال ، وهو كتاب ألفه صهيوني متحمس هو البروفيسير كلود كلاين الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس ، ومدير معهد القانون المقارن . والكتاب يكشف الكثير . أولاً عنوانه : «الصفة اليهودية لدولة إسرائيل» (طبعة باريس ١٩٧٧)

من هذا الكتاب تظهر لنا الصفة العنصرية لدولة إسرائيل رغم إنكار المؤلف ذلك . ولكن منهجه العلمي الصارم وما أتى به من معلومات وطريقة تدليله ، تظهر لنا تلك الصفة .

(أولاً) «تعتنق الدولة رسمياً المذهب الصهيوني» . (ص ١٠٨ من الكتاب المذكور) . ويبين البروفيسير كلاً من ذلك بقوله إن هناك ثلاثة قوانين «تعطي للمنظمات الصهيونية وضعاً خاصاً في الدولة .

وأولها ، القانون رقم ٥٧١٣ – ١٩٥٢ ويتعلق بالمنظمة الصهيونية العالمية ، والوكالة اليهودية . ويشدد المؤلف على أن هذا الأمر لا يشكل رابطاً قانونياً بين اليهود الذين يعيشون في الخارج وبين دولة إسرائيل . فالعلاقة القانونية لا تنشأ إلا عن عمل من أعمال الإرادة ويتجسد هذا ـ على سبيل المثال ـ في الإقامة بإسرائيل . (ص ١٠٩ من الكتاب المشار إليه) . وواضح ـ لحسن الحظ ـ أن أي يهودي في العالم لا يخضع بصفته الشخصية لقانون دولة إسرائيل ، ولكن القانونيّ الكبير أكثر تحفظاً فيما يتعلق «بالمنظمة الصهيونية العالمية» و«الوكالة اليهودية» بصفتهما «منظمتين» ، فيقول إنهما مرتبطتان عضوياً وقانونياً بدولة إسرائيل رغم أنهما تعملان في كل البلدان .

ولو أن كنيسة كاثوليكية أو حزباً شيوعياً أعلنا عن وجود مثل تلك الروابط القانونية أو الرسمية مع الفاتيكان أو مع الاتحاد السوفيتي لاعتُبر كل منهما ـ وبحق ـ خارجاً على القانون بصفته «عميلاً لهيئة أجنبية» ، ولما سُمح لأي منهما بجمع المال لصالح الدولة التي أعلن ولاءه لها . وموجز القول فإن «الوضع الخاص» المنشئ لعلاقة قانونية أو رسمية لهاتين المنظمتين مع دولة إسرائيل يثير ـ على الأقل ـ مشكلة قانونية وسياسية أساسية . ومجرد عدم إثارة شرعية المنظمتين يعتبر في حد ذاته امتيازاً فريداً لهما واستثناءً خاصاً بهما .

والقانونان الآخران يتعلقان «بالصندوق القومي اليهودي» ، و«بصندوق التعمير» ، قد صدرا في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣ وفي ١٠ يناير ١٩٥٦ . ويقول البروفيسير كلاين «إن هذين القانونين قد ساعدا على تحقيق تحول في تلك المجتمعات التي أصبحت لها بعض الامتيازات» . ولا يعدد الأستاذ هذه الامتيازات ، ولكنه يقول كملاحظة بسيطة :

«إن هذه الأراضي التي امتلكها الصندوق القومي اليهودي تعتبر : أرضاً إسرائيلية» . وصدر قانون أساسي يعلن عدم إمكان التصرف في تلك الأراضي . وهذا القانون واحد من أربعة قوانين أساسية (تعتبر من عناصر دستور المستقبل ، حيث أنه ليس هناك دستور في إسرائيل حتى اليوم أي بعد إنشائها بخمسة وأربعين عاماً) . وقد تم التصديق على ذلك القانون في سنة ١٩٦٠ . ومن المؤسف أن ذلك العالم القانوني الكبير ، لا يعلق أي تعليق على «عدم القابلية للتصرف في الأرض ، بل ولا يعطي تحديداً لمعنى عبارة : الأرض التي أنقذها الصندوق اليهودي . وهذه الأرض لا يمكن بيعها لغير يهودي ، ولا تأجيرها لغير يهودي ، ولا زراعتها بواسطة غير يهودي» .

فهل يمكن إنكار هذه الصفة من صفات التمييز العنصري لهذا القانون ؟

ولنواصل هذه القراءة المفيدة لكتاب البروفيسير كلاين (ص ٢٩) ، عن «قانون العودة وهو قانون يتوج العمل الصهيوني» . صرح بن جوريون في افتتاح المناقشة بالجلسة التي تمت فيها موافقة اجماعية على هذا القانون في ٥ يوليو ١٩٥٠ ، بقوله : «ليست دوله إسرائيل دولة يهودية فقط لأن اليهود يشكلون أغلب سكانها ، إنها دولة لليهود أين كانوا ولكل يهودي يرغب في ذلك» . (ص ٢٩) .

ويقول كلاين في تحليله لنتائج ذلك القانون : «إذا كان الشعب اليهودي يتجاوز تجاوزاً كبيراً سكان إسرائيل ، فإنه يمكن القول إن سكان إسرائيل ليسوا جميعاً من اليهود لأن بها أقلية لا يمكن إهمالها من غير اليهود ، وتتكون بصفة خاصة من العرب والدروز . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : إلى أي حد لا يعتبر قانون مثل قانون العودة هذا قانوناً

غير عنصري وذلك بتشجيعه على هجرة جزء من السكان (يحددهم انتماؤهم الديني والعرقي) ؟ (ص ٣٣) .

ويتساءل المؤلف بصفة خاصة : ألا تنطبق الاتفاقية الدولية لإلغاء كل ألوان التمييز العنصري (التي أقرتها الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥) على قانون العودة ؟ ويقوم هذا القانون البارز ، بمناقشة هذا الموضوع مناقشة تترك الحكم عليها للقارئ ، فهو يقول في موضوع عدم التمييز : لا يصح أن يوجه إجراء ما ضد فئة معينة .

وقد صدر قانون العودة لصالح اليهود الذين يرغبون في الاستقرار بإسرائيل ، ولم يوجه ضد أية فئة أو ضد أية جنسية . ولذا لا يعتبر هذا القانون تمييزاً .

ويشبه هذا المنطق فكاهة معروفة تقول : « كل المواطنين متساوون ، ولكن بعضهم أكثر مساواة من الآخرين ! » وسنلقي مزيداً من الضوء على الوضع الناشئ عن هذا القانون . هناك قانون خاص بالجنسية صدر لمن لم ينتفعوا بقانون العودة ، وهو القانون رقم ٥٧١٢ لسنة ١٩٥٢ ، الذي يطبق على « كل فرد كان رعية فلسطينية قبل إنشاء دولة إسرائيل مباشرة ولم يصبح إسرائيلياً بموجب المادة ٢ (الخاصة باليهود) » . والأشخاص المقصودين هنا ، والذين يعتبرون « كأن لم تكن لهم جنسية من قبل» ، أي كأنهم عديمي الجنسية بالوراثة ، يتعين عليهم أن يثبتوا أنهم كانوا يسكنون تلك البلاد في ذلك العهد (وهو أمر مستحيل في معظم الأحوال لأن الأوراق ضاعت بسبب الإرهاب والحروب التي صاحبت إنشاء دولة إسرائيل) . ويبقى بعد ذلك للحصول على حق المواطنة الإلتجاء إلى «التجنس» الذي يتطلب مثلاً «الإلمام باللغة العبرية» . ولكن لوزير داخلية إسرائيل الحق في

أن يوافق أو يرفض التجنس . وبالاختصار ، نقول إن قانون الجنسية الإسرائيلية يسمح ليهودي آت من بتاجونيا أن يصبح مواطناً إسرائيلياً في اللحظة التي يطلب فيها ذلك عندما يصل إلى مطار تل أبيب ، ولكن الفلسطيني ، المولود في فلسطين ، من أبوين فلسطينيين ، يمكن أن يكون عديم الجنسية . ويقولون بعد هذا أن ليس هناك أي تمييز عنصري ضد الفلسطينيين ؛ وإن المسألة لصالح اليهود فقط !

ونفس التفرقة العنصرية الخاصة بالجنسية ، تطبق أيضاً فيما يتعلق بحق الإقامة أو الزواج .

وهناك مدن بأكملها مثل «الناصرة العليا» و«الكرميل» (شمالي شرقي حيفا) أنشئت على أرض يمتلكها الصندوق القومي اليهودي ، توجد «خارج حدود القطاع المخصص لغير اليهود» . وقد نشرت صحيفة هاآرتس بعدد ١٨ فبراير ١٩٧٢ حديثاً مع موشي برشمود الأمين العام لعمال «كارميل» جاء فيه : «نريد أن يُحرّم على غير اليهود العمل والبقاء هنا» . ولما قيل له إن هناك بالفعل عرباً يعملون هناك ، قال : «حسناً ، إذن يصرح لهم فقط بالعمل في المنشآت اليهودية ، والأعمال اليدوية» . وقال مساعده رحال فيروش : «لو صرحنا لهم بالإقامة هنا فإنهم سيحولون المدينة عن الغرض الذي أنشئت من أجله ألا وهو تهويد الجليل» . وحين يمنع غير اليهود من الإقامة ، فإن البروفيسير كلاين إذا سئل عن ذلك قال : «ليست المسألة مسألة تمييز عنصري ضد الفلسطينيين ، إنها فقط إجراءات لصالح اليهود» .

ويمكننا أن نذكر كثيراً من الأمثلة على التمييز العنصري في دولة إسرائيل مما يؤيد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥

(قرار رقم ٢٢٧٩ الدورة الثلاثون) «الصهيونية صورة من العنصرية ومن التمييز العرقي» .

ويضاف إلى هذه العنصرية الأكيدة التي تميز الصهيونية السياسية كما تميز كل استعمار ، التمويه اللاهوتي الكاذب الخاص بهذه الصهيونية السياسية .

فعلى سبيل المثال ، تدعّم السلطة الدينية في إسرائيل كل ما يتعلق بالأمور الشخصية وذلك بإيجاد تفسير ديني لها . والتشريع الخاص بالزواج دليل واضح على هذا .

فهناك قانون رقم ٥٧١٣ لسنة ١٩٥٣ ، يطلق عليه اسم : «قانون خاص بالتقاضي في المحاكم الحاخامية» ، وينص على ما يلي :

المادة الأولى : كل ما يتعلق بالزواج أو الطلاق لليهود في إسرائيل ، سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين ،يقع في اختصاص الحاخامية وحدها» .

المادة الثانية : يكون زواج اليهود وطلاقهم في إسرائيل وفقاً لقانون التوراة .

وإذن فليس هناك زواج مدني لليهود في إسرائيل . وسنضرب مثلاً واحداً على النتائج المترتبة على تلك السلطة الشاملة للحاخامات في هذا المجال : ليس ليهودي اسمه كوهين الحق في الزواج من امرأة مطلقة لأن الكوهينيين من ذرية هارون أخي موسى ، كانوا يقومون بمهام دينية داخل المعبد . ولا بد للتغلب على هذا التحريم من الإلتجاء إلى إجراءات معقدة وحكم من المحكمة العليا (انظر كتاب كلاين ص ١٢٤) .

مثال آخر : امرأة تدعى «حلتزة» ومعناها بالعبرية أرملة لم تنجب ، لا يمكن أن تتزوج إلا بعد إذن شقيق زوجها الذي يتعين عليه أن يتزوجها أو أن يحررها لتستطيع الزواج بغيره .

وكذلك نجد العنصرية مرتبطة بالسلطة الدينية أوثق ارتباط حول نقطة أساسية : تعريف اليهودي . من هو اليهودي ؟ ينص القانون في إسرائيل (التعليمات الصادرة في ١٠ يناير ١٩٦٠) على ما يلي : في سجلات الحالة المدنية «يُسجل كيهودي في خانتي «الديانة» و«الجنسية» من تتوفر فيه الشروط التالية :

ــ ولد من أم يهودية ولا يتبع ديناً آخر .

ــ من اعتنق اليهودية وفقاً للشروط المعروفة باسم : (حلقة) .

ومثل هذا التعريف يؤدي إلى مصاعب عديدة ، يفصّلها البروفيسير كلاين بقوله : «ليست اليهودية من الأديان التي تشجع الناس على اعتناقها» (ص ٤٩) . ولهذا كان التحول لليهودية في أيامنا نادراً جداً .

ويبقى المعيار العرقي ، ويقول البروفيسير كلاين : «فكرتا الدين والجنسية شيء واحد لدى اليهودي» . ولكن هذا لا يحل المشكلة . ويقول أيضاً : «تعريف اليهودي بمن كانت أمه يهودية ، ليس كافياً لحسم هذه المشكلة . ولنضرب على ذلك مثلاً ملموساً : سبق أن قلنا إن الملك سليمان لا يعتبر يهودياً وفقاً لقوانين إسرائيل الحالية لأن أمه كانت حيثية ، والأمر كذلك بالنسبة للملك شاؤول لأن أمه كانت كنعانية ، ويلاحظ البروفيسير كلاين أن الملك داود ذاته قد لا يعتبر يهودياً وفقاً لذلك القانون لأن أم جدته روث كانت مؤابية ، فهو ليس يهودياً بانحداره من ناحية النساء ، وإذا كان منحدراً من رجال فهو ليس بيهودي أيضاً لأن زواج أجداده لم يكن قانونياً وفقاً لقوانين إسرائيل !

وليست المسألة مزاحاً ، فالبروفيسير كلاين يقول : « ليس هناك حل لهذه المشكلة . ومن الجائز أن يسبب مثل هذا التعريف مشاكل من نوع ما وأن تُثار مثل تلك المسائل أمام المحكمة العليا ، ولكنها حتى اليوم لم تشغل بال قضاة إسرائيل » (ص ٤٩ من نفس الكتاب) . ولكن هذه المشكلة تؤرق الناس في حياتهم اليومية ، فإذا ما اكتشف أن جدّة شخص معين لم تكن إسرائيلية ، فيمكن للحكومة أن تطلب تغيير وضع هذا الشخص من « يهودي » إلى « غير يهودي » بما يترتب على ذلك من نتائج تمنع مثلاً هذا الشخص من الزواج من يهودية ... ونذكر على سبيل المثال قصة الضابط البحري الإسرائيلي شاليت الذي تزوج من اسكتلندية غير يهودية ، فلما وصلت المسألة للمحكمة العليا صرحت جولدا مائير نفسها بأنه يتعين على مدام شاليت ومثيلاتها أن يعتنقن اليهودية وأن يكون ذلك في حفلة دينية وفقاً للطقوس المعمول بها .

ولا يظهر الوجه الاستعماري للصهيونية في المسائل الشخصية فحسب ، ولكنه يبدو واضحاً جلياً في مسائل اغتصاب الأرض .

فكما أنكرت الصهيونية الاعتراف بوجود الفلسطينيين فإنها قد خلقت أيضاً أسطورة « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » ، واخترعت كذلك أسطورة الصحراوات التي أحالتها جناناً .

والواقع أنه ليست هناك معجزة إسرائيلية (انظر كتاب أراخيم : السكان العرب في إسرائيل ، ١٩٧١ ص ١٠ – بالعبرية)

المعجزة حقاً هي في السرعة المذهلة التي تم بها طرد السكان وإحلال آخرين محلهم ، وسرعة اغتصاب الأرض وتسليمها لمالكين جدد ! وهنا أيضاً لم تكن هناك معجزة ، وإنما خطة منظمة لنزع ملكية

الأراضي وضعت قبل إنشاء إسرائيل بوقت طويل كأداة أساسية للسياسة الاستعمارية التي سارت عليها الصهيونية السياسية .

كتب تيودور هرزل في يومياته ، يوم ١٢ يونيو ١٨٩٥ يقول «... علينا أن نسير بهوادة في نزع الملكية الخاصة بالأراضي التي تُخصص لنا .

سنحاول تيسير خروج السكان المعدمين بتيسير العمل لهم في البلدان التي يذهبون إليها مع منعهم من العمل في بلدنا .

أما أصحاب الأراضي الزراعية ، فسينضمون لنا . وينبغي أن تتم إجراءات نزع الملكية ، وكذلك إبعاد الفقراء ، ينبغي أن تتم بهوادة واحتياط» .

وقد طبق برنامج نزع الملكية تطبيقاً دقيقاً منظماً ، إلا فيما يتعلق «بالهوادة» ، فبمجرد أن أصبح للصهيونيين القوة الكافية فقد اغتصبوا الأرض عنوة .

ومن هذه الناحية ، يجب أن نميز بين مرحلتين من مراحل الاستعمار الصهيوني :

تميزت المرحلة الأولى بخصائص الاستعمار التقليدي ، فكانت المسألة مسألة استغلال لليد العاملة ، وكان ذلك أسلوب البارون إدوارد دي روتشيلد ، وكانت له بساتين كرم بالجزائر ، اعتاد أن يستخدم فيها اليد العاملة الجزائرية الرخيصة ، وكذلك فعل بفلسطين .

ثم حدث تحول في مجريات الأحوال قبيل عام ١٩٠٥ عندما أتت من روسيا موجة من المهاجرين غداة القضاء على ثورة ١٩٠٥ . فبدلاً من مواصلة الكفاح في بلادهم جنباً إلى جنب مع زملائهم الثوريين الروس ، جاء الفارون من الثورة المهزومة إلى فلسطين ومعهم لون غريب

من «الاشتراكية الصهيونية» ، فأنشأوا تعاونيات حِرفية ، ومستعمرات (كيبوتز) زراعية واستبعدوا الفلاحين الفلسطينيين لكي ينشئوا اقتصاداً يعتمد على طبقة عاملة يهودية . ثم انتقلوا من الأسلوب الاستعماري التقليدي (على النظام الإنجليزي أو الفرنسي) إلى أسلوب إنشاء المستوطنات ، وكان تفكير الصهيونية السياسية يتضمن توقع تدفق مهاجرين يهود . وكان لا بد من تدبير الأرض والأعمال لهم ، وهو عمل - كما يقول البروفيسير كلاين - مقصود به صالح اليهود وليس موجهاً ضد أحد . وسيصبح الأمر بعد ذاك عبارة عن إحلال شعب جديد محل الشعب الفلسطيني ولا بد إذن من الاستيلاء على أرضه .

ويجدر بنا أن نتذكر سراً هاماً وهو أنه عندما تم تصريح بلفور لم يكن اليهود يملكون من الأرض غير ٢,٥ ٪ ، وعندما صدر قرار التقسيم كان لديهم ٦,٥ ٪ ، وفي سنة ١٩٨٢ ، كانوا يملكون ٩٣ ٪ من تلك الأرض .

ومنذ عام ١٩٣٠ ، أخذ الدكتور أ. رابين ، الخبير الزراعي والاقتصادي للوكالة اليهودية ، يضع المبادئ التالية : «الأرض هي العنصر الذي لا يمكن الاستغناء عنه لكي نضرب بجذورنا في فلسطين . وبما أنه لم تعد هناك عملياً أراض قابلة للزراعة وليس بها عمال ، فيتعين علينا إذن أن نمتلك الأرض وأن نزرعها بأنفسنا لنقصي عنها من فيها من فلاحين أو ملاك أو مستأجرين» .

أما الطرق التي استخدمت لتجريد أهل البلاد من أرضهم ، فهي نفس الطرق التي استخدمها أقسى أنواع الاستعمار مع إضفاء لون عنصري على تلك الأساليب الصهيونية الاستعمارية .

وكانت نقطة البدء في عملية تجريد الفلسطينيين من أرضهم هي إنشاء

«الصندوق القومي اليهودي» عام ١٩٠١ ، وكانت له سمة فريدة في نوعها حتى بالنسبة لكل أنواع الاستعمار الأخرى ، وهي أن الأرض التي يقتنيها لا يمكن إعادة بيعها أو حتى عرضها للإيجار على غير اليهود .

وكانت السياسة الزراعية للقادة الإسرائيليين عبارة عن عملية اغتصاب منظم للأرض الزراعية العربية .

وقد صدر قرار عقاري عام ١٩٤٣ بشأن نزع الملكية وهو تركة خلّفها الإنتداب البريطاني . وهذا القانون ، وإن كان له مشروعية في حد ذاته ، إلا أنه حاد عن اتجاهه عندما طبق بطريقة تمييزية ، وعلى سبيل المثال ، عندما نزعت ملكية ٥٠٠ هكتار عام ١٩٦٢ في دير الأرض ، ونابل ، وبعلة للمنفعة العامة ، فقد كان ذلك لإنشاء مدينة كارميل المخصصة لليهود وحدهم .

وثمة وسائل أخرى ، مثل استخدام قوانين الطوارئ التي أصدرتها السلطات البريطانية عام ١٩٤٥ ضد العرب واليهود على حد سواء . فالقانون ١٢٤ على سبيل المثال ، يعطي للحاكم العسكري السلطة ـ لدواعي الأمن ـ في إيقاف كل حقوق المواطنين بما فيها حق الانتقال ، فيكفي أن يعلن الجيش إغلاق منطقة معينة «لأمن الدولة» حتى لا يستطيع صاحب الأرض العربي الذهاب إلى أرضه دون الحصول على تصريح من الحاكم العسكري . فإذا لم توافق السلطات على منح ذلك التصريح ، أصبحت الأرض غير مزروعة ويمكن لوزارة الزراعة «الاستيلاء على الأرض غير المزروعة لضمان زراعتها» .

وعندما أصدر الإنجليز في عام ١٩٤٥ هذا التشريع الاستعماري الوحشي لمكافحة الإرهاب اليهودي ، احتج المحامي اليهودي برنارد

دوف جوزيف ضد هذا الطغيان قائلاً : « هل سيفرض علينا جميعاً هذا الإرهاب الرسمي ؟ ... ليس هناك مواطن يمكن أن يكون بمنأى عن السجن مدى الحياة بلا محاكمة ... ولسلطات الإدارة أن تنفي من تشاء بلا ضوابط ... » وعندما أصبح نفس هذا الشخص وزيراً للعدل في دولة إسرائيل ، أخذ يطبق نفس هذه القوانين بلا هوادة ، ضد العرب .

وفي اجتماع للاحتجاج على نفس هذه القوانين في ٧ فبراير ١٩٤٦ بتل أبيب ، قال ج . شابيرا بكل قوة : « إن النظام القائم على هذا التشريع لم يسبق له مثيل في أي بلد متحضر . وحتى في ألمانيا النازية لم تكن هناك مثل هذه القوانين » . فلما صار نفس هذا الشخص نائباً عاماً لدولة إسرائيل ، ثم وزيراً للعدل ، أخذ هو الآخر في تطبيق نفس القوانين ضد العرب . ولتبرير إبقاء مثل هذه القوانين الإرهابية ، لم تُلغ أبداً حالة الطوارئ في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

كتب شيمون بيريز في صحيفة دافار عدد ٢٥ يناير ١٩٧٢ : « تطبيق القانون رقم ١٢٥ ـ الذي قام الحكم العسكري على أساسه ، هو استمرار مباشر للكفاح من أجل الاستيطان اليهودي والهجرة اليهودية » .

وصدر قرار في سنة ١٩٤٨ وعُدل في سنة ١٩٤٩ خاص بزراعة الأراضي البور وهو يسير في نفس الاتجاه ولكن بطريقة مباشرة ، فهو لا يتذرع بمبرر « المنفعة العامة » أو « الأمن العسكري » ولكنه يعطي مباشرة لوزير الزراعة حق مصادرة كل أرض مهجورة . وهكذا عندما فر السكان العرب من أراضيهم بسبب الإرهاب ، مثل دير ياسين ١٩٤٨ ، أو كفر قاسم : ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، أو مذابح الوحدة ١٠١

بأمر دايان ، والتي قادها لفترة طويلة أريل شارون ، أصبحت الأرض خالية إذ تركها أصحابها أو العاملون فيها ، فصودرت وأعطيت لليهود .

واستكمل جهاز نزع ملكية الأراضي العربية بعدة قرارات أخرى نذكر منها : قرار ٣٠ يونيو ١٩٤٨ ، أمر الطوارئ في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ بشأن ملكيات الغائبين ، القانون الخاص بأراضي الغائبين في ١٤ مارس ١٩٥٠ ، قانون الاستيلاء على الأرض في ١٣ مارس ١٩٥٣ ، وعدة إجراءات أخرى كان هدفها كلها هو تقنين السرقة بإرغام العرب على تَرك أراضيهم ليقيموا فوقها مستعمرات يهودية كما أوضح ذلك ناثان فينستوك في كتابه : الصهيونية ضد إسرائيل (باريس ١٩٦٩ ، ص ٣٧٢ وما بعدها) .

ولكي يمحوا كل أثر للوجود الفلسطيني ، ويعطوا لأسطورة «البلد الصحراء» شكلاً حقيقياً ، دُمرت القرى العربية بدورها وأسوارها بل وبمقابرها . وقد أعطى البروفيسير إسرائيل شالاك في ١٩٧٥ قائمة تشمل المناطق التي دمروها في ٣٨٥ قرية من أصل ٤٧٥ قرية كانت موجودة عام ١٩٤٨ .

وما زالت عملية إقامة المستعمرات مستمرة مع عملية تنشيط جديدة لها منذ عام ١٩٧٩ في الضفة الغربية ، وزُوِّد المستوطنون بالسلاح وفقاً للتقاليد الاستعمارية العريقة .

والنتيجة الإجمالية لكل ذلك هي كما يلي : بعد طرد مليون ونصف من الفلسطينيين أصبحت «أرض اليهود» ـ كما يسميها الصندوق القومي اليهودي ـ تمثل الآن ٩٣ ٪ من أرض فلسطين بعد أن كانت تمثل في ١٩٤٦ : ٦,٥ ٪ ومن هذه الأرض ٧٥ ٪ تملكها الدولة ، ١٤ ٪ يملكها الصندوق القومي اليهودي .

تلك هي سياسة الصهيونية الاستعمارية والعنصرية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وبالأرض ، ومن هذا يسهل علينا أن نفهم ما يقصده مناحم بيجن «بالحكم الذاتي» للفلسطينيين عندما يتحدث بذلك إلى قادة إسرائيل .

والواقع إن المسألة عبارة عن استمرار لسياسة ضم الأراضي التي تميز بها الاستعمار الصهيوني .

وإننا لا ندري مع من يمكن أن يتفاوض الزعماء الإسرائيليون ؟ هل يتفاوضون مع منظمة التحرير ؟ إنهم يرفضون ذلك تماماً . أم يتفاوضون مع ممثلي الفلسطينيين المنتخبين ؟ ولكن إسرائيل قد فصلتهم جميعاً من مناصبهم .

وهذه هي البنود الرئيسية في المهزلة الكاريكاتورية التي يسمونها الحكم الذاتي :

٣ مايو ١٩٧٩ : قدم بيجن للجنة الأحد عشر وزيراً مشروعه للحكم الذاتي الإداري . ووافقت عليه اللجنة في ١٧ مايو ، وصدقت عليه الحكومة في ٢١ مايو .

والمشروع الذي صدقت عليه الحكومة عبارة عن سرد للمبادئ التي تثبت السياسة التوسعية وسياسة ضم الأراضي للكيان الصهيوني . ثم يؤكد ، من ناحية أخرى ، أنه بعد الفترة الانتقالية التي يستغرقها الحكم الذاتي الإداري ، فإن إسرائيل ستطالب بما تدعوه «حق السيادة» على الضفة الغربية وقطاع غزة . ويلقي المبدأ التالي الضوء على كل شيء .

«تتبع المستعمرات اليهودية والسكان اليهود القانون الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية» . ويستمر «الحق» في «مواصلة إنشاء

المستوطنات » في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي . أما الأراضي الأميرية والأراضي البور[1] فتبقى في يد شاغليها . وستكون الدولة الصهيونية « مسؤولة عن تخطيط الموارد المائية وستكتفي باستشارة المجلس الإداري » ويتم توزيع القوات العسكرية الإسرائيلية في مناطق محددة من الأراضي الخاضعة لنظام الحكم الذاتي » ، وستقوم قوات الأمن الإسرائيلية « بضمان مسؤولية الأمن الداخلي » في الأراضي المحتلة .

وفيما يتعلق بالمجلس الإداري ، ينص مشروع الحكومة على أن « الحكومة العسكرية » ستفرض سلطاتها للإدارة الذاتية . وتجري مفاوضات حول عدد من يُنتخبون لعضوية المجلس الإداري وعدد المقاطعات التي تضم إليه . وهناك ملحق يؤكد أن الزعماء الصهيونيين لن يسمحوا أبداً بإقامة حكومة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة (هاآرتس عدد ٢٢ مايو ١٩٧٩ ص ١) .

وقررت الحكومة بالإجماع أن يكون هذا المشروع وعنوانه « مشروع بالمبادئ للحكم الذاتي الإداري الكامل للسكان العرب في يهودا وساماريا وغزة ووجود المستوطنين اليهود في تلك الأماكن » أساساً يعتمد عليه الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الحكم الذاتي . ولأسباب تكتيكية ،

---

(١) اقتراحات بيجن فيما يتعلق بالضفة الغربية هي كما يلي : الأراضي الأميرية غير المزروعة ستستخدم عند الضرورة لأغراض الأمن ، أو الاستيطان اليهودي ، أو لتأهيل اللاجئين . والأرض غير مسجلة الملكية والتي يزرعها واضعو اليد ، ستستخدم عند الضرورة لاحتياجات الأمن فقط . والأمر كذلك بالنسبة للأرض المسجلة كملكية خاصة ولكنها غير مزروعة ، ستستخدم أيضاً لأغراض الأمن إذا لزم الأمر . وفي هذه الحالة يتم الاستيلاء عليها ولكنها لا تصادر (الاستيلاء يعني بقاءها باسم صاحبها) . ولا تستخدم الأراضي الخاصة المزروعة في أي غرض آخر إلا إذا كانت ضرورية جداً لأغراض الأمن أو للطرق) عدد ١٨ مايو ١٩٧٩ من جيروزاليم بوست) .

لن يعرض هذا المشروع على مصر خلال المفاوضات» (معاريف، عدد ٢٢ مايو ١٩٧٩، ص ٤).

وقد كشفت صحيفة هاآرتس النقاب عن التوصيات التي قدمتها لجنة بن العازر لتطبيق هذا المشروع وهي تكملة لتوصيات ٩ فبراير وتبين أن هناك تقييدات جديدة ستفرض على الحكم الذاتي.

وهذه التقييدات تبدأ من انتخابات المجلس الإداري. ويحرم من الترشيح كل شخص سبق الحكم عليه لمعارضته للاحتلال، وعلى المرشحين أن يتقدموا بترشيحهم دون تحديد للدائرة التي يرشحون أنفسهم فيها.

وعلى المستوى الاقتصادي: «لا يُسمح للإدارة الذاتية بإصدار نقد، أو إنشاء بنك مركزي أو تحصيل ضرائب غير مباشرة. وليس لها أن تشرف على الواردات أو الصادرات ولا على دورات النقود»

وعلى مستوى الأمن الداخلي ... «المقبوض عليهم في تهم سياسية يوضعون في سجون تخضع للتشريعات الإسرائيلية. وللحكومة الإسرائيلية حق الفيتو بشأن أي عفو ..».

وستزيد عملية نهب الأرض اتساعاً. فعلى سبيل المثال، ستوضع أسوار حول مساحة تبلغ ٧٢٧٠٠٠ دونم بدعوى تخصيصها للمناورات والمعسكرات الحربية، وذلك بخلاف الأرض التي ستخصص للطرق «سينشأ أكثر من عشرة طرق في الضفة الغربية، وطريق في غزة، وذلك بخلاف الطرق الدائرية حول المدن الكبرى». وتقوم وزارة النقل الإسرائيلية بالإشراف على شبكات المواصلات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم المحتل «المياه لقطاع غزة، ويحتفظ بحق استغلال المياه في الضفة الغربية».

وهناك توصية ذات مغزى جاءت في توصيات بن العازر وهي «يمكن للمستوطنين اليهود تشكيل قوة بوليسية محلية ويمكنهم حمل السلاح خلال تنقلاتهم» . (انظر عدد ٢١ مايو ١٩٧٩ من صحيفة هاآرتس) .

وقد قدمت صحيفة «أفريكانوز» التي تصدر بجنوب أفريقيا عرضاً موجزاً وافياً وقيّماً بقلم أحد خبراء التفرقة العنصرية . وجاء في كتاب ألفه كانزف عنوانه «جنوب أفريقيا بلا أصدقاء» ما يلي : «ما هو الفارق بين محاولة شعب إسرائيل أن يحافظ على ذاتيته بين السكان غير اليهود وبيننا نحن مستوطني جنوب أفريقيا» .

الإسرائيليون يعتمدون على التوراة ليوضحوا لماذا لا يرغبون الامتزاج بالشعوب الأخرى . ومستوطنو جنوب أفريقيا يفعلون نفس الشيء . قال رئيس وزراء جنوب أفريقيا السيد فرفورد : «أخذ اليهود أرض إسرائيل من العرب الذين عاشوا عليها منذ ألف عام . وإني لأؤيدهم فيما فعلوه ، وهم مثلنا ، بلد تسود فيه التفرقة العنصرية» . (عدد ٢٣ نوفبر ١٩٦١ من صحيفة : راند ديلي ميل) .

وبعد أن رأينا كيف استطاعت الصهيونية السياسية أن تطرد العرب ، فلنر الآن كيف حاولت جلب اليهود إلى إسرائيل . ونقول «حاولت» لأن مشروعها قد فشل ، فاليهود في إسرائيل لا يمثلون سوى ١٨ ٪ من يهود العالم . والصهيونيون يعدونهم الأمن . ولكن الواقع أن الحروب تتابعت ، وأن قادة إسرائيل عجزوا عن الإندماج سِلماً في شعوب الشرق الأوسط وذلك راجع إلى مذهبهم الصهيوني ، وليس هناك بلد في العالم اليوم يتعرض فيه أمن اليهود لما يتعرض له أمنهم في إسرائيل بسبب السياسة التي تنتهجها تلك الدولة والتي تهدف إلى فرض أبشع صور

الاستعمار في عهد زال فيه الاستعمار من العالم تقريباً ولم يبق سوى إسرائيل وجنوب أفريقيا .

وقد أشاعت الصهيونية السياسية أسطورة مؤداها أن الباعث الديني أولاً ، ثم الباعث القومي بدرجة أقل ، كانا وراء عودة اليهود إلى فلسطين . وليس هذا صحيحاً ، ذلك لأن أسس اليهودية الحقة في أسمى صورها تقوم على روح عالمية هي الروح «الميساوية» التي دعا إليها رُسل اليهود وبخاصة اشعيا الثاني ، ولكن إلى جانب هذا تظهر في التوراة روح قومية ضيقة ، وبخاصة في سفر يشوع ، سفر المذابح والإبادة ، وسفر عزرا وسخميا ، سفرا التفرقة العنصرية والسلطة الدينية التي تعمل في خدمة التعصب العرقي . وتقوم الصهيونية السياسية على قراءة انتقائية مغرضة للتوراة ، فتشيد بالتيار القومي المتعصب وتهمل الروحانية العظيمة لليهودية .

لقد كان تيودور هرزل نفسه ، منشئ الصهيونية السياسية ، ملحداً لا يؤمن بإله ولا يهتم إلا بالنصوص التوراتية التي تبرر سياسته التسلطية . ولقد رفض الحاخامات الصهيونية السياسية عند نشأتها . وأدان مؤتمر فيلادلفيا (٣ – ٦ نوفمبر ١٨٩٦) مبدأ الصهيونية ، وذلك حتى قبل أن يبدي هرزل آراءه المتغطرسة عن الصهيونية السياسية . واتخذ المؤتمر قراراً بأن هناك تعارضاً أساسياً بين مبادئ اليهودية التي ترمي إلى العالمية وبين القومية الصهيونية .

ولا يعني هذا أنه لم يكن لأورشليم أصداء في نفوسهم ، فعبارة «العام القادم في أورشليم» التي وردت في اصحاح اشعياء ، والمزمور ١٣٧ الذي يقول «إن نسيتك يا أورشليم تنسى يميني ...» كلها في قلب الإيمان اليهودي . ولكن اليهودية الحقة ترفض أن تضع ذلك

الإيمان في خدمة سياسية معينة ، وأن ينتقل اليهود من العالمية إلى القومية . إنها تضع أورشليم ـ كما جاء في أرمياء وأشعياء ـ في قلب الوعد الميسياوي الذي توجه ـ قبل المسيحية ـ بالنداء إلى كل الشعوب معلناً «العودة» الحقة ، وليس عودة فئة في هذه الأرض ، وإنما عودة الأرض كلها ، عودة الناس جميعاً إلى الرب الخالد وإلى مملكة السماء كما جاء في الآيات السامية بسفر اشعياء .

وبالقدس ترتبط أمجد لحظات الأديان السماوية الثلاثة . ترتبط بها تضحية إبراهيم ، رمز الإيمان الذي يسمو على كل قيمة عقلية أو خلقية ، والقدس ملك للأديان الثلاثة : اليهودية والمسيحية والإسلام . وبها ارتبط اسم المسيح عليه السلام ، وبها ارتبط الإسراء والمعراج لمحمد عليه الصلاة والسلام ، ونفس المكان جعله الإسلام موئلاً لتضحية إبراهيم ، وهو مكان يبجله ويجله المسلمون كما يجله اليهود والنصارى . وكان المسلمون يتجهون إليه في صلواتهم قبل أن تكون مكة قبلة لهم .

كان للقدس إذن معنى رفيع لدى اليهود والنصارى والمسلمين ، فهي بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة رمز تجمّع البشرية في الإيمان متمثلاً في تضحية إبراهيم ، ولهذا حرص المسلمون خلال الأحد عشر قرناً التي تولوا فيها حراستها وصيانتها على توقيرها وسمحوا للحجاج من كل الأديان بأداء شعائرهم فيها . وكان أول إجراء قام به صلاح الدين عندما حرر القدس أن فتح أبوابها لليهود والنصارى ، أما الصليبيون فقد ذبحوا وطردوا اليهود والنصارى والمسلمين .

كانت الحروب الصليبية عبارة عن «صهيونية مسيحية» كما أن الصهيونية السياسية هي الآن «حرب صليبية يهودية» ، وهي على كل

حال إفساد للروحانية وضلال للإيمان (انظر حول هذا الموضوع كتاب الحاخام عمانويل لفين : اليهودية ضد الصهيونية ، باريس ١٩٦٩) .

ومما يسترعي الانتباه أن أكثر النصوص التوراتية التي يستشهدون بها في الدراسة بالمدارس الحكومية بإسرائيل ، وكذلك في برامج الصهيونية السياسية هي النصوص المتعلقة بغزو يشوع لبلاد كنعان ، والنصوص الخاصة بمملكة داود أي النواحي العسكرية والسياسية في قصة فلسطين، ولا يذكرون تضحية إبراهيم ولا كلام الرسل وهو أمر له مغزاه .

القدس هي المركز الروحي للإنسانية جمعاء ، هي مدينة الحج لا مدينة الحرب . وحتى بعد انتصار قورش الفارسي على نبوخذنصر (آخر ملوك بابل) سنة ٥٣٨ ق. م ، سمح قورش لليهود المنفيين في أرض بابل بالعودة إلى أورشليم ، ولكن عدداً كبيراً منهم آثر البقاء في بلاد ما بين النهرين راضين بفلاحة أرضهم استجابة لدعوة أرميا (السفر ٢٩ ، الآيات : ٥ - ٧) بل إنهم أدخلوا بعض أهل البلاد في دينهم لدرجة أنهم استطاعوا أن يشكلوا شبه دولة لهم داخل الدولة تحت قيادة أحد رؤسائهم المنفيين (رش غلونا) ومارسوا طريقة حياتهم الخاصة بهم وفقاً لقوانينهم . وفي هذه الدولة التي كانت بمثابة مركز إشعاع لليهود ، أُلف «التلمود» وهو تفسير لتعاليم موسى ، وسيكون للتلمود دور بالغ الأهمية خلال قرون طويلة في حياة كل الطوائف اليهودية بالعالم .

ونشأت مراكز أخرى لليهودية في أنحاء شتى من العالم دون أن يكون للاضطهاد علاقة بانتشارها . عندما عاد ملك مصر بطليموس إلى مصر بعد غزو يهودا عام ٣٢٠ ق. م ، تبعه يهود فلسطينيون فانضموا إلى من سبق لهم الفرار إلى ضفاف النيل قبل قرنين أو ثلاثة

هرباً من الغزوة الأشورية . ولم يرجعوا إلى فلسطين مما جعل الطائفة اليهودية بالاسكندرية أكبر الطوائف عدداً في العالم . وتشرّب هؤلاء اليهود الثقافة الاغريقية التي سادت الاسكندرية في ذلك العهد ، واستطاعوا أن ينشروا دينهم في هذه البيئة ذات الثقافة الإغريقية .

وفي الاسكندرية ترجموا كتبهم المقدسة ، الأسفار الخمسة وسفر الأنبياء ، إلى اللغة الإغريقية ، ومن هذا اللقاء بين الثقافتين اليهودية والإغريقية انبعث الكتاب القيّم للفيلسوف فيلون اليهودي .

وأخذ اليهود يدعون الناس إلى دينهم في مختلف أرجاء العالم : من الهند إلى الصين ، ومن اليمن إلى بلاد القرم ، ومن روما إلى بلاد الغال (فرنسا) ، واتخذت شعوب كثيرة من كل الأجناس اليهودية ديناً وارتضت «يهوه» رباً ، وذلك حتى قيام المسيحية . (كتب فيلون اليهودي قائلاً : تنتشر تقاليدنا وتستقطب البرابرة والإغريق ، والقارة والجزر ، الشرق والغرب ، أوروبا وآسيا ، والأرض كلها ـ انظر كتاب برنار لازار : اللاسامية ، باريس ١٩٨٢ ، ص ٢٧) .

ومع انتشار المسيحية ، وبخاصة عقب اعتراف الإمبراطورية الرومانية بها ، بدأت المسيحية في اضطهاد اليهود وشهرت في وجوههم سلاحاً خطيراً هو ذلك الاتهام الإجرامي الأحمق بأنهم «قتلة الرب» ، قتلة المسيح ، وبقي هذا الاتهام قروناً طويلة ، ونتج عنه عداء لليهود أي لاسامية مسيحية .... ونتيجة لذلك خمد التبشير اليهودي .

ولم يرتبط الإشعاع اليهودي قط بفكرة العودة إلى فلسطين .

وفي عام ١٤٩٢ ، وبعد أن عاش اليهود في أسبانيا قروناً طويلة جنباً إلى جنب مع المسلمين ، قام «الملوك الكاثوليكيون المتزمتون» بطرد اليهود من الأندلس ، وفرضوا الكاثوليكية على من بقي منهم وساموا من

تمسك بدينه العذاب . وانتشر اليهود الفارون ، في ايطاليا ومصر والبلقان وتركيا . وذهب عدد قليل جداً منهم ، يقدرون ببضع مئات إلى القدس وحبرون وصفد وطبرية وانضموا إلى الطائفة اليهودية قليلة العدد التي أنشأها في القرن الثالث عشر الحاخام موشى بن نحمان الذي أتى من برشلونة . وفي عام ١٨٣٥ ، كانت الطائفة اليهودية في فلسطين تقدر بحوالي عشرة آلاف شخص وفقاً لتقديرات نيفل ماندل (انظر كتاب «المسألة اليهودية» بقلم إيلان هاليفي ، باريس ١٩٨١ ، ص ١٧) .

ولم تزد الهجرة إلى فلسطين إلا بعد قيام الصهيونية على يد تيودور هرزل ، ولم تكن الزيادة لأسباب دينية ، وإنما ترجع لأسباب سياسية : كالاضطهادات التي حلت بهم في أوروبا : في روسيا وفي رومانيا وفي بولندة ، ثم أخيراً في ألمانيا ، وازدادت كذلك بسبب الصهيونية السياسية التي قام بناؤها على أساس عدة أساطير : أسطورة اليهود غير القابلين للاندماج (وكانت تلك فكرة شائعة لدى المعادين للسامية) ، وأسطورة اللاسامية باعتبارها شيئاً ثابتاً لا يمكن تغييره (على حين أنه حدث انحسار في اللاسامية بعد الثورة الفرنسية في كل أوروبا الغربية وفي أمريكا) . ثم أسطورة عدم الكفاح ضد الظالمين في البلدان التي يعيشون فيها مع غيرهم من المظلومين وأخيراً أسطورة الانتقال إلى القتال لإنقاذ الإيمان اليهودي والثقافة اليهودية ورسالتها والمطالبة بدولة يهودية مستوحاة من القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر (وبصفة خاصة من ألمانيا) ، والحصول على أرض عن طريق الغزو بالتواطؤ مع الدول الاستعمارية الكبرى ووفقاً لما جرت عليه تلك الدول وذلك بغية إغراء يهود العالم كله على الذهاب إلى فلسطين كما حلم بذلك هرزل وبن جوريون .

وهكذا حل محل «الميسياوية» العالمية للسنة اليهودية قومية سياسية متعصبة ترفض من عداها من الناس .

وأدانت هذا القلب التاريخي للحقائق ، بل هذا التشويه لليهودية ، منذ البدء ، أكبر المحافل الروحية اليهودية ، ففي عام ١٨٨٥ ، وقبل أن ينشر هرزل كتابه عن «الدولة اليهودية» ، وكان قد بدأ فعلاً يدعو للصهيونية السياسية ، عقد مؤتمر بتسبرج وأعلنت فيه «المبادئ الثمانية للإصلاح اليهودي» ، فقوبلت بالاحتجاج من جانب الأكثرية الأمريكية وأعلنت : «لم نعد نعتبر أنفسنا أمة ، لسنا سوى طائفة دينية . فلا ننتظر إذن العودة إلى فلسطين ، ولا بعثاً لعقيدة التضحية في ظل أبناء هارون ، ولا أي قانون يتعلق بدولة يهودية» .

ولم يكن هذا الاحتجاج ضد الصهيونية السياسية احتجاجاً صادراً من الحاخامات فحسب ، ولكنه جاء أيضاً من قبل أعظم الشخصيات العالمية : فاحتج على ذلك أينشتاين ، واحتج مارتن بوبر ، وكذلك أول رئيس للجامعة العبرية في القدس البروفيسير جودا ماغنيس .

وبخلاف الاعتبارات الدينية لمن رأوا أن الصهيونية السياسية استغلال للدين للزج به في السياسة وخيانة لليهودية ، بخلاف ذلك فإن الأسباب الرئيسية للاعتراض على الصهيونية السياسية تتلخص في أمرين :

١ - إقامة دولة يهودية في فلسطين سيؤدي لا محالة إلى نزاع مع السكان الذين يعيشون فوق تلك الأرض ويعملون بها منذ قرون . قال جودا ماغنيس في ديسمبر ١٩٢٤ ، وستثبت الأيام صدق توقعاته : «أكثر ما يقلقني هو عدم وجود أي رأي بنّاء عن كيفية حل النزاع بين الشعبين دون الالتجاء إلى الحرب ... من حق اليهود أن يطلبوا الإنصاف من العالم ... وفيما يتعلق بي

شخصياً فإني لستُ مستعداً لإنصاف اليهود عن طريق إيقاع الظلم بالعرب ، ولا أن أُخضع العرب لقانون اليهود دون موافقة العرب على ذلك . وإذا لم أكن من أنصار دولة يهودية ، فذلك للسبب الذي ذكرته : فأنا لا أريد حرباً مع العالم العربي» (انظر كتاب نورمان بنتويتش «من أجل صهيون» أمريكا ، ١٩٥٤ ص ١٨٨) .

وكان جودا ماغنيس من الرعيل الأول للصهيونيين ، ومع ذلك فقد قال أيضاً : « هل سيلجأ اليهود الموجودون هنا في فلسطين ، من أجل إنشاء كيان صهيوني ، إلى القوة الغاشمة وإلى العسكرية كما فعل بعض الأزمونيين في سالف الزمان ؟ يبدو أننا فكرنا في كل شيء وأهملنا شيئاً واحداً ، هو العرب » .

٢ – الصهيونية السياسية تعرّض للخطر يهود العالم بأجمع وذلك لأنها تثير مسألة «الولاء المزدوج» و«المواطنة المزدوجة» . ولقد أنشئ «المجلس الأمريكي لليهودية» في ٣١ أغسطس ١٩٤٣ ، أنشأه ٩٢ حاخاماً اجتمعوا في يونيو ١٩٤٢ في مدينة «اتلانتك سيتي» للاحتجاج على مشروع إنشاء دولة يهودية ، وجاء في استعراضه لبواعث احتجاجه ما يلي : «حان الوقت لإيقاف حركة استقطاب اليهود الأمريكيين للوقوف خلف علم يهودي ، والانضمام لجيش يهودي ، ولإنشاء دولة يهودية ، وللتجنس بجنسيتين . هذا أكثر مما نستطيع قبوله ...

... وعلى ضوء فهمنا لما نراه من تصورنا لعالمية المصير اليهودي ، ونظراً لبالغ اهتمامنا بوضع اليهود وأمنهم في بلدان العالم الأخرى ، فإننا لا نستطيع تأييد الاتجاه السياسي الذي يهيمن على البرنامج

الصهيوني ، وإننا نرفضه . إننا نعتقد أن القومية اليهودية تتجه إلى بث الاضطراب في نفوس رفاقنا حول وضعهم ووظيفتهم في المجتمع ، وتؤدي بهذا إلى تحويل انتباههم عن دورهم التاريخي . ألا وهو :
العيش كطائفة دينية في أي مكان يكونون به » (انظر كتاب ، صموئيل هالبرين «العالم السياسي للصهيونية الأمريكية» ، ديترويت ، أمريكا ، ١٩٦١ ، ص ٨٤) .

واقترح «المجلس الأمريكي لليهودية» حلاً عملياً لمشكلة «الأشخاص المهجّرين» : «فطالب الأمم المتحدة أن تؤمّن في أقرب وقت عودة كل الشعوب التي اقتلعتها من أوطانها دول المحور ... وأن تجد مأوى للاجئين ، أيّاً كانت معتقداتهم ، أو آراؤهم السياسية أو مواطنهم الأصلية ... ولا نطلب لأشقائنا اليهود إلا ما يلي : المساواة في الحقوق والواجبات مع مواطنيهم في بلادهم ... إننا نعارض إنشاء دولة يهودية في فلسطين أو في أي مكان آخر ، فهي فكرة انهزامية لا تأتي بحل عملي للمشكلة اليهودية ....

فلسطين جزء من الميراث الديني لإسرائيل القديمة ، وهي في الوقت عينه جزء من الميراث الديني للمسيحية وللإسلام . إننا نرجو أن تُقام في فلسطين حكومة ديمقراطية مستقلة يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون على قدم المساواة .

إننا نناشد يهود العالم أجمع أن يؤيدوا رؤيتنا هذه لحياة اليهود ومصيرهم للحفاظ على أسمى تقاليد ديننا . ونعتقد أن هذه الحقائق يمكن أن تكون أساساً لبرنامج مفعم بالأمل يقترحه الرجال الأحرار» .
(انظر كتاب صموئيل هالبرين الذي سبقت الإشارة إليه) .

وكانت الحركة الصهيونية تضم في ذلك الوقت ٥٩٠٠٠ عضو (أي أقل من ١ ٪ من السكان اليهود في الولايات المتحدة) وذلك طبقاً «للكتاب السنوي الأمريكي اليهودي» ، عام ١٩٤٣) .

ومما هو جدير بالملاحظة أنه رغم الدعاية الصهيونية السياسية ، فإن الهجرة اليهودية إلى فلسطين بقيت ضعيفة جداً : في آخر القرن التاسع عشر كان هناك أقل من ٥٠٠٠٠ يهودي في فلسطين . وبعد تصريح بلفور بعامين ، لم يكن هناك سوى ٦٥٠٠٠ يهودي (أي ٧ ٪ من سكان فلسطين) .

ومن عام ١٩٢٠ إلى ١٩٣٢ أي في اثني عشر عاماً ، وفد على فلسطين ١١٨٣٧٨ يهودياً ، وجاءوا بمحض اختيارهم (أي أقل من ١ ٪ من يهود العالم) .

وحتى بعد النزيف المروع في عهد هتلر ، بقي عدد من ارتضى البقاء في إسرائيل قليلاً جداً ... وسجّل بن جوريون هذا الفشل في ٣١ أغسطس ١٩٤٩ عند استقباله جماعة من الأمريكيين في إسرائيل ، فقال : «رغم أننا حققنا حلمنا بإقامة دولة يهودية ، فإننا ما زلنا في بدء العملية ، وليس في إسرائيل اليوم سوى ٩٠٠٠٠٠ يهودي على حين تتواجد أغلبية الشعب اليهودي خارج إسرائيل . يجب أن نجلب جميع اليهود إلى إسرائيل» .

وفي ديسمبر ١٩٥١ ، اتهم بن جوريون الزعماء الصهيونيين بأنهم لم يكونوا قدوة لغيرهم (عدد ١٣ ديسمبر من : نيويورك تيمس) .

وراح الزعماء الإسرائيليون ووكلاؤهم في الخارج يلوّحون بخطر المعاداة للسامية ، وهو أمر يتوقون إليه لأنه يساعدهم على بلوغ هدفهم . وكتب الدكتور إسرائيل جولدشتاين يقول : «ماذا ينتظر اليهود

الأمريكيون ؟ أينتظرون مجيء هتلر جديد ليطردهم ؟ هل يتصورون أنهم لن يعرفوا المآسي التي أجبرت يهود البلدان الأخرى على الهجرة ؟» (عدد ١٥ مارس ١٩٥٠ من صحيفة «داي» ، نيويورك) .

وبعد ثلث قرن ، ما زال بعض عملاء إسرائيل يسايرون المهزلة ، بل حتى بعد مذابح صبرا وشاتيلا التي تمت تحت إشراف الجيش اليهودي ، نجد «المجلة اليهودية» بسويسرا «عدد ١١ يونيو ١٩٨٢» تظهر تضامنها مع إرهاب الدولة بإسرائيل ، قالت : «منذ أن وجدت إسرائيل ، ونحن نستطيع أن نعيش كما يحلو لنا ، وأن نسير في طريقنا ، ولا يصح أبداً أن ننسى هذه الحقيقة» . ولو صدقنا هذا الكلام الإنشائي لكان معناه أن وضع اليهود في سويسرا قبل قيام دولة إسرائيل كان وضعاً بشعاً ميؤوساً منه !

نعم ، إن اللاسامية شيء ضروري للصهيونية حتى تتمكن من بلوغ مقاصدها . وقبل ذلك ، كان هرزل يقول : «اليهود شعب نسيج وحده لا يستطيع أن يندمج في غيره من الشعوب . ولكنهم يتآلفون مع أي مجتمع إذا وجدوا الأمان فيه لفترة طويلة . ولن يكون هذا في صالح حركتنا» .

فليس من المستبعد إذن ، في سبيل تنشيط الهجرة اليهودية بطريقة مفتعلة ، أن يؤلفوا قصة خيالية عن العداء للصهيونية ، بل إن هذا الأمر يعتبر أمراً مرغوباً فيه .

والواقع ، أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، قد لقيت منذ البدء تنشيطاً مفتعلاً .

وهذه ثلاثة أمثلة على الوسائل التي استخدمت لتنشيط الهجرة اليهودية :

أولاً ، هجرة اليمنيين ، وكانوا الطائفة الرئيسية في الهجرات اليهودية قبل عام ١٩٤٨ . ثم بدأت المشكلة عندما أرادوا استبدال العمال العرب بعمالة رخيصة في الأعمال التي لا يقبل عليها الناس : الفلاحون في الزراعة ، الفعلة في الصناعة ، وخادمات المنازل .

وهناك تقرير للدكتور فون من رجال الوكالة اليهودية ، وقد حدد شكل المشكلة كما يلي « اليهود الشرقيون هم وحدهم الذين يستطيعون العمل كالعرب بمرتبات زهيدة ، ووجودهم في إسرائيل يحقق الهدف الصهيوني في أن يكون العمل «عبرياً» وفي إقصاء اليد العاملة العربية» ثم ينهي تقريره قائلاً : «لو استطعنا أن نجعل الأسر اليمنية تستقر بصفة دائمة في المستعمرات فسنستفيد من ذلك كثيراً . فالنساء والفتيات اليمنيات سيعملن خادمات بدلاً من العربيات اللاتي يعملن الآن خادمات لدى كل الأسر تقريباً بمرتبات باهظة تبلغ من ٢٥ إلى ٣٠ فرنكاً شهرياً» (أهم ما في هذا التقرير موجود في كتاب : تاريخ الاستعمار الصهيوني الذي نشر بالعبرية عام ١٩٧٠ في تل أبيب ، وقد استشهد إيلان هالفي بما جاء به في كتابه : (المسألة اليهودية ، باريس ١٩٨١ ، ص ٢٤) .

في عام ١٩١٠ بعثوا إلى اليمن واعظاً أو بالأصح «شبه واعظ» ، هو الصهيوني ، مدّعي الاشتراكية ، وارشفسكي ، وأطلقوا عليه لقب «حاخام» ، وقد ذهب إلى اليمن معلناً لليمنيين مجيء المسيح ، ودولة إسرائيل الثالثة . وفي عام ١٩٤٨ ، تمت عملية استيراد اليمنيين والتي أطلق عليها اسم «البساط الطائر» وكان اليمنيون ينشدون في الطائرات التي أقلتهم : «داود ! داود ، ملك إسرائيل» (ويقصدون بذلك بن جوريون) . وتمت العملية على مرحلتين :

– من ديسمبر ١٩٤٨ إلى مارس ١٩٤٩ ، ومن يوليو ١٩٤٩ إلى سبتمبر ١٩٥٠ ، وتكلفت ٥ ١/٢ مليون دولار .

وهناك مثال آخر وهو : «الأشخاص المرحّلون» ، في عام ١٩٤٨ أيضاً لم يكن هناك إلا بين ١٠٠ إلى ١٤٠٠٠٠ يهودي مرحّل في المنطقة الأمريكية بألمانيا . ورغم الدعاية المكثّفة التي قامت بها الوكالة اليهودية فإنها لم تنجح في إقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين . وجاء في تقرير كلاوزنر أمام المؤتمر اليهودي الأمريكي المنعقد في ٢ مايو ١٩٤٨ «ليست لدى اليهود رغبة قوية في الذهاب إلى فلسطين» وأضاف بصراحة قائلاً : «أعتقد أن هؤلاء الناس يجب أن يُجبروا على الرحيل إلى فلسطين ... فلتحقيق هذا البرنامج للطائفة اليهودية ، ينبغي قلب الأوضاع ، فبدلاً من تهيئة أكبر قدر من الراحة للأشخاص «المرحلين» يتعين على الناس تحقيق ظروف متعبة لهم ... ويمكن في مرحلة لاحقة الاستعانة بالهاجاناه (الجيش الإسرائيلي) لإقلاق هؤلاء اليهود ودفعهم إلى الانخراط في الهاجاناه» . ولم يكن الاهتمام الأساسي للقادة الصهيونيين هو المبادرة إلى مساعدة اليهود ، وإنما كان اهتمامهم منصباً على دفعهم إلى الذهاب إلى فلسطين . وقد سبق لبن جوريون في ١٩٣٨ أن أبدى مخاوفه ـ في خطاب أرسله إلى المجلس التنفيذي الصهيوني ـ من إمكان التجاء اليهود المضطهدين إلى البلدان الغربية ، وقال : «لو كان على يهود البلدان الغربية أن يختاروا بين إنقاذ اليهود من معسكرات الاعتقال وبين تقديم المساعدة إلى أية هيئة في فلسطين ، فإن مشاعر الرحمة لديهم ستوجه كل الطاقه اليهوديه نحو إنقاذ اليهود في مختلف بلدان العالم ... وستنمحي بذلك الصهيونية من الوجود ؛ أما عن الحكومات الغربية فإنها تبادر إلى ذرف دموع التماسيح على ضحايا

المذابح ولكنها لم تتردد عندما أصبحت أمام ضرورة قبولهم في أن تحدد عدد من تقبلهم : ومن بين مليوني ونصف من الضحايا اليهود الذين فروا من الاضطهاد النازي ما بين ١٩٣٥ و١٩٤٣ ، ذهب ٨,٥ ./. منهم إلى فلسطين . وحددت الولايات المتحدة عدد من قبلتهم من اللاجئين بـ ١٨٢٠٠٠ (أي أقل من ٧ ./. من مجموع المشردين) ، وقبلت انجلترا ٦٧٠٠٠ (أي أقل من ٢ ./.) . أما الأغلبية الساحقة ، أي ٧٥ ./. من الضحايا فقد قبلهم الاتحاد السوفيتي وبلغ عددهم : ١٩٣٠٠٠٠ (هذه الأرقام مستقاة من معهد الشؤون اليهودية بنيويورك ومن كتاب كريستوفر سايكس : «ملتقى الطرق إلى إسرائيل» لندن ١٩٦٥ ، كما جاءت أيضاً في كتاب ناثان فينستوك ص ١٤٦) .

ويواصل الحاخام كلاوزنر كلامه قائلاً : «علينا أن نتذكر بأننا نتعامل مع مرضى . ولا ينبغي أن نسألهم رأيهم ولكن يجب أن نقول لهم ماذا يفعلون وسيأتي يوم ، بعد سنوات ، فسيشكروننا على ما فعلناه» (عن ألفريد ليلينتال في كتابه : ثمن إسرائيل ١٩٥٣ ، وأعاد مركز الدراسات الفلسطينية طبعه في ١٩٦٩ ، ص ١٩٤) .

والمثال الثالث هو : اليهود الإسرائيليون ، وقد تكونت نواتهم الأولى منذ ٢٥٠٠ سنة ، وهم اليهود الذين ساقهم إلى بابل نبوخذنصر بعد تدمير مملكة يهودا ، ثم سمح لهم بالعودة عقب تدمير بابل على يد قورش ملك فارس وعاد منهم عدد قليل إلى فلسطين .

ولقد كان عدد الطائفة اليهودية في العراق في عام ١٩٤٨ هو : ١١٠٠٠٠ شخص وكانت جذورهم فيها معرقة في القدم . وجاء في تصريح سابق لحاخام العراق ، خدوري ساسون قوله : «منذ ألف

عام ، ولليهود والعرب نفس الحقوق ، وهم لا يعتبرون أنفسهم عنصراً منفصلاً عن بنيان هذه الأمة» .

وعند ذاك بدأت أعمال الإرهاب ضد يهود العراق في ١٩٥٠ . فإزاء تردد يهود العراق في تسجيل أسمائهم في قوائم المهاجرين ، لم تتردد المخابرات الإسرائيلية في إلقاء القنابل عليهم لتوهمهم أن الخطر يتهددهم في العراق ... وحدث اعتداء على معبد (شم توف) راح ضحيته ثلاثة أفراد وجرح عشرات من اليهود [وردت تفاصيل هذه الاعتداءات في المجلة الأسبوعية الإسرائيلية «هاعولام هازية في العددين ٦٦/٤/٢٠ ، ١٩٦٦/٦/١] . وبدأت عند ذاك الهجرة التي أطلق عليها : «العملية علي بابا» .

وبوسعنا أن نضرب أمثلة عديدة وبخاصة فيما يتعلق بعملية ابتزاز بمعنى الكلمة قامت بها الصهيونية السياسية في أمريكا اللاتينية . وهكذا هوّنت الصهيونية من قدر الطائفة اليهودية في مكسيكو فجعلت منها مستعمرة لإسرائيل . في ربيع ١٩٤٨ أعلن «الصندوق المتحد لمكسيكو» أن من لا يدفع تبرعات للصندوق أو من تكون تبرعاتهم ضعيفة فسيحاكمون بشدة وتكشف أسماؤهم أمام مئات من الأفراد . ووصفت صحيفة «داي ستيمن بعددها الصادر في ٦/٩/ ١٩٤٨ بمدينة مكسيكو أول قضية أقيمت في هذا الموضوع . وامتد نفس هذا الأسلوب إلى بلدان أخرى بأمريكا اللاتينية . في مدينة مونتيفديو صدرت عقوبات ضد يهود أوراجواي الذين رفضوا في عام ١٩٤٩ أن يدفعوا رسماً مقداره ٢ ٪ من ثرواتهم إلى الزعماء الصهيونيين ، وتتلخص هذه العقوبات فيما يلي : حرمان الرافضين من دخول المعبد اليهودي ، عدم تمكنهم من الالتجاء إلى الحاخام من أجل الزواج أو

الوفاة ، أو الختان (صحيفة جويش بوست ، عدد ٢٢ أبريل ١٩٤٩) . واتبع نفس الأسلوب في الأرجنتين وفي البرازيل وفي بيرو .

لقد فشلت الصهيونية في محاولتها دفع كل يهود العالم للذهاب إلى فلسطين (وهذا من حسن حظ تلك البلدان التي كانت ستخسر جهود مواطنيها اليهود لو ذهبوا إلى إسرائيل ، وكان هذا أيضاً من حسن حظ الشرق الأوسط ، فلو جاء جميع اليهود إلى فلسطين لتشجعت الدولة الصهيونية على القيام بأعمال عدوانية مستمرة لتبحث عن « مجال حيوي » على حساب جيرانها العرب) . ولكن رغبة إسرائيل في فرض وصايتها على كل يهود العالم ما زالت قائمة ، ويعيد تأكيدها زعماء إسرائيل . وعندما كان بن جوريون رئيساً للوزراء ، أعلن أن «على كل المنظمات الصهيونية في مختلف البلدان أن تساعد الدولة اليهودية في كل الظروف ودون قيد ولا شرط حتى ولو كان في ذلك تعارض مع رغبة السلطات الحاكمة في البلدان التي بها يهود» (انظر جويش تلجرافيك ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١) . وفي المؤتمر العالمي تقرر ذلك التوجيه باعتباره «تعاوناً غير مشروط مع دولة وحكومة إسرائيل» . وقال المعارضون لهذا القرار إنه لو نفذ مثل هذا الأمر فسيضع اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل في وضع دقيق حيث أنهم قد يتهمون بالولاء المزدوج (انظر مضابط المؤتمر الصهيوني العالمي الثالث والعشرين ، ١٩٥١) .

وفي أشد الأوقات حرجاً في غزوة لبنان ، كتب رئيس حركة « العمل الإسرائيلي » في سويسرا السيد نسيم د. جاعون بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٨٢ كتاباً دورياً لجمع التبرعات لدولة إسرائيل ، وجاء فيه «جيش إسرائيل يعمل على الجبهة العسكرية ، أما الجبهة الثانية ، وهي الجبهة الاقتصادية للبلاد فهي أمانة في أعناقكم . ساندوا هذه الجبهة جهد

استطاعتكم وأثبتوا من جديد أن الشعب اليهودي شعب واحد لا يتجزأ» .

ونادى السيد آلان دي روتشيلد بضرورة تقديم المساندة غير المشروطة المساندة المسبقة حتى للجريمة ، وذلك في تصريح له إلى صحيفة فرانس سوار ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٨٢ (باسم المجلس الممثل للمنظمات اليهودية بفرنسا) وذلك فور إعلان خبر مذابح صبرا وشاتيلا «لقد غيروا اتجاه الأحداث لمحاولة مهاجمة الطائفة اليهودية والشعب اليهودي وجعلهما مسؤولين ، فكأن ذنب اليهود أنهم يهود . إنهم يتناسون المنفذين الحقيقيين أي اللبنانيين» . وهي بالضبط لغة بيجن عندما قال : «غيرُ يهود قتلوا غيرَ يهود» . وتناسى أن هؤلاء «المنفذين» قد سلحتهم دولة إسرائيل ، وقاموا بعملهم بفضل شارون الذي فتح لهم المخيمات وكانت جنوده محيطة بها وأشعلت الصواريخ لتضيء لهم في الليل وتمكنهم من ارتكاب الفظائع التي تمت على مرأى من جنوده . فإذا ما قام شخص بفضح هذه الجرائم أصبح في نظر روتشيلد وبيجن مناهضاً للسامية ومعادياً للطائفة اليهودية .

السّياسة الخارجيّة الإسْرائيليّة
التوسّع

«أود أن أقترح عليكم أن تُعدّلوا من وقت إلى آخر برنامج «فلسطين الكبرى ، إسرائيل الكبرى» قبل فوات الأوان . كان ينبغي أن يتضمن برنامج (بال) الكلمات «فلسطين الكبرى أو فلسطين والأراضي المجاورة» لأنه من غير ذلك يصبح البرنامج بلا معنى ، فأنت لا تستطيع أن تأوي ١٠ ملايين يهودي في أرض مساحتها ٢٥٠٠٠ كيلومتر مربع» .

كتب هذا الخطاب إلى هرزل أحد أصدقائه المقربين دافيد تريتش بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٨٩٩ بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي بقليل ، وهو يعبر بوضوح تام عن المنطق الباطن للصهيونية في سياستها الخارجية .

إن مبدأ الصهيونية ذاته في المناداة بتحويل اليهودية من دين إلى شعب ، وإلى دولة ، واعتبار يهود العالم بأسره أهل هذا الشعب ، والنضال لدفعهم إلى العيش في هذه الدولة ، كل ذلك فرض على دولة إسرائيل سلسلة من الحروب التوسعية لكي تحصل على «مجال حيوي» (وهو شعار صنعه هتلر) .

وتاريخ كل الاعتداءات الإسرائيلية ، وضم الأراضي لدولة إسرائيل إنما هو نتيجة لازمة لتلك الصهيونية السياسية .

وليس هناك فارق بين النازية والصهيونية إلا في مسألة شكلية ، فكلاهما يقوم على التوسع العسكري إلى غير حد ، ولكن أيديولوجية التبرير الصهيونية لا تنصب فقط على أسطورة العرق [كان هتلر يقول ، كل أرض يعيش فوقها آريون ، يجب أن تعود إلينا] .

وإنما تنصبّ بصفة خاصة على الأسطورة التوراتية الكاذبة التي تفسر «الوعد» بمعنى قبلي ، ولا تفسر هذه الكلمة تفسيراً روحياً على أنها «مملكة الله» ، وإنما تفسرها تفسيراً مادياً بأنها «الأرض» ، فالآية التي وردت في إصحاح الخلق «لذريتك أعطي هذا البلد من نهر مصر إلى النهر الكبير» (اصحاح : ١٥ ، آية : ٨) تُعتبر في نظر الصهيونيين برنامجاً سياسياً وعسكرياً (وقد رسم هرزل في كتابه : الدولة الصهيونية ، حدود إسرائيل ، في الشمال ، مرتفعات تركيا ، في الجنوب : قناة السويس ، في الشرق : نهر الفرات) . وتُفسر الآية على أنها حقيقة تاريخية وصك ملكية لتلك الأراضي ، وكأن ذرية إبراهيم هم المنحدرون بصلة الرحم وليس بالإيمان ، وكأن صلة الرحم تلك لا تنصب على العرب (مع أنهم ـ كما جاء في سفر التكوين ـ ذرية اسمعيل ، الابن الأكبر لإبراهيم) ، ولا تنصب على الإنسانية التي ترى في تضحية إبراهيم صورة مثالية لإيمانها ، وتُفسّر تلك الآية أيضاً باعتبار صحة اتصال نسب اليهود الحاليين بسكان أرض كنعان القديمة . بينما تؤكد البيولوجيا ويثبت التاريخ أن يهود اليوم ، هم كالناس جميعاً ، نتاج اختلاط وامتزاج شعوب متعددة ، من القرم إلى اليمن ، ومن أثيوبيا إلى أسبانيا ، ولا يمكنهم أبداً المطالبة

« بارث » أسلاف وهميين واستبعاد السكان الحاليين من عرب ومسلمين ومسيحيين مع أنهم سكان تلك الأرض وأقرب لسكانها القدامى من المهاجرين البولنديين أو الروس ، الرومانيين أو المجريين ، أو اليمنيين أو المغاربة ، الذين لم يجمع بينهم شيء سوى الدعاية النازية البشعة التي ادعت زوراً أنهم شعب واحد يمكن التعرف عليه وفقاً لمعايير العنصريين النازيين ، وبخصائص بدنية مثل شكل الجمجمة أو الأنف ، وبصفات سيكولوجية خاصة بهم .

ومع ذلك فبواسطة أسطورة «إسرائيل الكبرى» ، أرض الميعاد ، وعن طريق قراءة انتقائية مغرضة للكتاب المقدس ، لا يكفّ القادة الإسرائيليون عن «تبرير» سياستهم التوسعية واعتداءاتهم وضمهم للأراضي باسم تلك الخرافات .

قال موشى ديان في أغسطس ١٩٦٧ : «إذا كنا نملك التوراة ، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب التوراة ، فيجب أن تكون لنا أيضاً أرض التوراة» .

واستناداً إلى مثل تلك «المبادئ» تصبح الحدود مطاطة غير ثابتة .

قال بن جوريون في مذكراته : «أمامكم الإعلان الأمريكي للاستقلال . ليس به أي ذكر لحدود أرضية . ولسنا ملزمين بتعيين حدود للدولة» . وفي هذا إشارة لها دلالة كبيرة فهو يريد أن يجد في تلك السابقة الأمريكية ما يغري باتخاذها مثلاً يُحتذى فقد ظلت حدود أمريكا غير ثابتة لمدة قرن من الزمان ، وكانت تتحرك كلما تقدم الأمريكيون في قتل الهنود الحمر والاستيلاء على أرضهم ، إلى أن توقفوا عند المحيط الهادي .

ويقول بن جوريون بكل صراحة ووضوح : «ليست المسألة مسألة

احتفاظ بالوضع الراهن ، فعلينا أن نقيم دولة غير متجمدة ، دولة ديناميكية تتجه إلى التوسع » (انظر كتاب : بعث إسرائيل ومصيرها ، بقلم بن جوريون ، نيويورك ، ١٩٥٤ ، ص ٤١٩) .

وجاء التنفيذ العملي مطابقاً لتلك النظرية الغريبة : الاستيلاء على الأرض وطرد من فيها . تلك هي شريعة الغاب التي استخدمتها الدولة الصهيونية منذ البدء بسبب طبيعة تكوينها . فقرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة لم تحترمه إسرائيل قط . وسبق أن رأينا أنه منذ صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وانتهاء الانتداب البريطاني فعلاً ، استولى الإرهابيون الصهيونيون على أراضٍ كانت للعرب وفقاً للتقسيم مثل يافا وعكا .

وعندما تدخلت الدول العربية لحماية الفلسطينيين من القتل الجماعي على طريقة مذبحة دير ياسين (٩ أبريل ١٩٤٨) ، انتهز قادة الإسرائيليين الفرصة لضم أراض جديدة ، وبعد أن كانت الأمم المتحدة قد خصصت ٥٦ ٪ من أرض فلسطين لإسرائيل ، أصبح الإسرائيليون يحتلون ٨٠ ٪ من فلسطين عند نهاية الحرب الإسرائيلية العربية الأولى .

وهنا أيضاً يتعين علينا أن نبدد خرافة أخرى صنعها الإسرائيليون ألا وهي «داود الإسرائيلي الصغير أمام العملاق جوليات العربي» ، وهي أسطورة يحاولون بها استثارة عطف الرأي العام العالمي على هذا «الشعب الصغير» المهدد في أمنه ووجوده مع الإشادة في الوقت عينه ببطولاته العسكرية ، وذلك دون الإشارة إلى أن جيش إسرائيل يملك الآن قوة عسكرية أعلى نوعاً وكما مما لدى الجيوش العربية مجتمعة . وفي عام ١٩٤٨ ، كانت قوات مصر وسوريا والأردن ولبنان وإيران معاً ،

تضم أقل من ٢٢٠٠٠ جندي مقابل ٦٥٠٠٠ جندي لإسرائيل .

ورغم هذا الإندفاع في الاستيلاء على الأرض ، لم يقنع الإسرائيليون به . نشرت صحيفة نيويورك تيمس ، عدد ٩ مارس ١٩٦٤ حديثاً مع بن جوريون ، وكان متقاعداً عند ذاك ، جاء فيه : «لو أن موشى ديان كان قائداً عاماً للجيش في حرب ١٩٤٨ ، لصارت أرض إسرائيل أكثر اتساعاً» . وقال الجنرال آلون الذي تولى قيادات هامة في حرب ١٩٤٨ : «عندما أصدر رئيس الوزراء ووزير الدفاع بن جوريون (وكان الرئيس ترومان قد ضغط عليه ضغطاً كبيراً) أمراً بإيقاف تقدم جيوشنا ، كنا على حافة النصر ... من الليطاني شمالاً إلى صحراء سيناء في الجنوب الغربي . ولو استمر القتال أياماً لاستطعنا تحرير البلاد كلها» .

ولكن المسألة في نظر إسرائيل كانت تأجيلاً فقط للتوسع إلى أن يحين الوقت المناسب . فعندما قرر الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وجد قادة إسرائيل أن الفرصة سنحت لتحقيق توسع جديد فتحالفوا مع الإنجليز الذين كانوا يشرفون على القناة ، ومع الحكومة الفرنسية وكانت في حرب مع الجزائر ورأت في ذلك أملاً في ضرب زعماء حرب التحرير الجزائرية وحليفتهم مصر . وتم تنسيق العملية في فرنسا على يد موشى ديان وشيمون بيريز ، وعلى يد الجنرال شال الفرنسي (وأحد قادة مؤامرة جنرالات الجزائر فيما بعد) والحكومة الفرنسية (انظر كتاب لو لافي : تاريخ حياة موشى ديان ، ص ١٥٦) .

ولكن رأى الأمريكيون والسوفيت إيقاف الحملة فوقفت ، ومع هذا بقي «مشروع إسرائيل الكبير» كما هو . وكتب مناحم بيجن قائلاً

«أرض إسرائيل ستعود لشعب إسرائيل . ستعود كاملة وإلى الأبد»[1] .

في عام ١٩٦٧ قرر زعماء إسرائيل أن يقفزوا قفزة جديدة إلى الأمام . والحرب هى وسيلتهم لحل المشاكل ، في ذلك العام كان بإسرائيل ٩٦٠٠٠ متعطل عن العمل من مجموع القوة العاملة البالغ عددها ٩٥٠٠٠٠ فرد . وتجاوز عدد من يغادرون إسرائيل عدد القادمين إليها . (كان يغادر إسرائيل حوالي ١٠٠٠٠ مواطن كل عام) . ووصل مجموع التبرعات التي يجمعونها من يهود الشتات (الدياسبورا) ، ومعظمهم من أمريكا ، أدنى مستوى لها . فلو نشبت الحرب وانتصروا فيها فسيمكّنهم ذلك من حل مشاكلهم كلها : فالتعبئة واحتلال الأراضي تقضي على مشكلة البطالة ، والتلويح بالخطر على أمن إسرائيل ينشّط جمع المال ، والانتصارات الحربية تجتذب المهاجرين .

وكانت فكرة «الحرب الوقائية» فكرة واردة في السياق المنطقي للنظام الإسرائيلي .. وقد سبق أن صرّح مناحم بيجن في ١٩٥٥ بالكنيست قائلاً : «إني أؤمن إيماناً عميقاً بأنه ينبغي علينا أن نشن حرباً وقائية ضد الدول العربية دون أي تردد . وبهذا نبلغ هدفين :

- أولاً : تدمير القوة العربية .
- ثانياً : توسيع رقعة أراضينا .

وبدأت الحرب الوقائية عام ١٩٦٧ ، «حرب الأيام الستة» بعملية شبيهة بالعملية التي قام بها الفاشيون اليابانيون في ٧ ديسمبر ١٩٤١

---

(١) انظر كتاب مناحم بيجن : قصة الإرجون ، ص ٣٣٥ . وقد ذكرت صحيفة نيويورك تيمس عدد ٢٩ نوفبر ١٩٦٧ ملحوظة أبداها الجنرال ديجول ، قال فيها : «في مسألة السويس ١٩٥٦ ، ظهر الإسرائيليون كشعب محب للحرب ومتعطش للتوسع .»

بميناء بيرل هاربور بجزر هاواي دون إعلان للحرب عندما فاجأوا ودمروا الأسطول الأمريكي بالمحيط الهادي . وكذلك فعل الإسرائيليون في ٥ يونيو ١٩٦٧ عندما هاجمت أسراب الطائرات الإسرائيلية ، ودون إعلان للحرب ، المطارات المصرية ودمروا الطائرات المصرية وهي رابضة على مهابطها .

وفي ١٢ يونيو ١٩٦٧ ، أعلن ليفي أشكول في الكنيست أن «وجود دولة إسرائيل كان متعلقاً بخيط واه ولكن آمال زعماء العرب في القضاء على إسرائيل قد تبددت» .

وما كان هناك زعيم إسرائيلي واحد يؤمن بصحة هذه المزاعم التي صيغت لتقال للبسطاء من الناس ، والتي كانت للاستهلاك المحلي . وقد فضح وزير إسرائيلي سابق ، موردخاي بنتوف ، هذه الأكذوبة فقال على رؤوس الأشهاد : «كل هذه القصة عن خطر إبادة إسرائيل مختلقة من أساسها وقد بولغ فيها لتبرير ضم الأراضي العربية الجديدة .» (عدد ١٤ أبريل ١٩٧٢ من صحيفة الهمشمار) . وهذا أيضاً ما تأكد من ناحية العسكريين ، فقد صرح الجنرال عازر وايزمان بقوله : «ما كان هناك قط خطر لإبادة إسرائيل» (عدد ١٩ أبريل ١٩٧٢ من صحيفة معاريف) . كما صرح الجنرال ماتيتيان بيليد بقوله : «النظرية القائلة بأن خطر القتل الجماعي كان مصلتاً فوق رقابنا في يونيو ١٩٦٧ ، وأن إسرائيل قاتلت من أجل وجودها ، لم تكن سوى خدعة نشأت بعد الحرب ثم اشتد عودها» . (عدد ١٩ مارس ١٩٧٢ من صحيفة هاآرتس) . وحتى الجنرال رابين نفسه كتب يقول : «لا أعتقد أن ناصر كان يريد الحرب . فالفرقتان اللتان بعث بهما في ١٤ مايو إلى أرض سيناء لا تكفيان لشن هجوم على إسرائيل . وكان هو يعرف ذلك

كما كنا نحن نعرفه» (عدد ١٩ مارس ١٩٧٢ من صحيفة هاآرتس ، ونقلتها الموند الفرنسية عدد ٣ يونيو ١٩٧٢) .

لقد تضافر العدوان والكذب فأتاحا لإسرائيل أن تحتل سيناء . نقول الكذب ، لأن زعماء إسرائيل الرسميين لم يتوقفوا قط عن تأكيد قولهم أنهم لا يسعون إلى ضم أراض جديدة .

«لا تطمع إسرائيل في أية أرض من أراضي جيرانها» ، هذا ما قاله ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة ميخائيل كوماي في ٨ نوفمبر ١٩٦٦ (انظر وثائق الأمم المتحدة ، الوثيقة (AISPC · PV505) . وقال موشى ديان في حديث للإذاعة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ : «ليست لدينا أية نية للغزو» . (عدد ١٦ يوليو ١٩٦٧ ، صانداي تيمس) . وينبغي لتقدير مدى الكذب أن نقارن ذلك بما قاله الجنرال هود قائد الطيران الإسرائيلي : «استعدادات استمرت ستة عشر عاماً ثم نفذت في ٨٠ دقيقة» (المقصود هو الهجمة الجوية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧) . «كنا نعيش مع تلك الخطة ، وكانت هي قوتنا الذي نقتات منه ، وكنا نحسّنها بلا انقطاع» . (عدد ١٦ يوليو من صانداي تيمس ص ٧) .

وجنى الإسرائيليون ثمرات الخديعة والعدوان ، فأصبحوا بعد عام ١٩٦٧ يحتلون أرضاً مساحتها أكبر مما قرره لهم تقسيم ١٩٤٧ ثلاث مرات . وما كفاهم هذا ، فاشتدت شهيتهم للغزو من جديد .

فمنذ يوليو ١٩٦٨ ، كان الجنرال ديان يقول : «في المائة عام الماضية ، قام شعبنا بإنشاء هده البلاد وهذه الأمة ، وعمل على توسيع نطاقها باستقدام عدد متزايد من اليهود وبإنشاء مزيد من المستعمرات لتوسيع حدودنا . وليعلم كل يهودي أن هذه العملية لم تنته وأننا لم نبلغ نهاية الطريق» .

وفي عام ١٩٧٢ نشرت صحيفة معاريف عدد ٧ يوليو ، حديثاً صحفياً مع جولدا مائير ننقل هنا بعض فقراته :

– ما هي حدود الأراضي التي تعتبرونها ضرورية لأمن إسرائيل ؟

– إذا كنت تريد أن تقول إنه يتعين علينا أن نرسم خطاً لحدودنا فهذا أمر لم نفعله . وسننفذه عندما يجيء الوقت المناسب . ولكن يجب أن يعرف الناس أن من أساسيات سياستنا عدم النص في أي معاهدة للسلام على حدود ١٩٦٧ . فلا بد من إدخال تعديلات على الحدود . نريد تغييراً في حدودنا ، في كل حدودنا ، من أجل أمن بلادنا» .

وبعد وقفة عام ١٩٧٣ ، استمر تصعيد السياسة الاستعمارية لإسرائيل بلا هوادة وبخاصة بعد اتفاقيات كامب دافيد سبتمبر ١٩٧٨ (ميونيخ مصر) التي جعلت من الممكن مضاعفة إنشاء المستعمرات الاستيطانية في الأرض المحتلة ، وضم القدس والجولان إلى إسرائيل ، والغزوة اللبنانية في ١٩٨٢ .

ولا تعود أهمية العدوان على لبنان في صيف ١٩٨٢ إلى ما تميز به من طابع استثنائي أو سمة غير منتظرة : فهذه العملية قد سبق الإعداد لها منذ عشرات السنين وتتمشى مع المنطق الاستعماري والفاشي الإسرائيلي من أجل الحصول على «مجال حيوي» (وهذا تعبير استخدمه هتلر) . إنما الجديد في العملية هو أن عدداً كبيراً من يهود العالم ، وبعض يهود إسرائيل وملايين من أهل الغرب ـ بدأوا ولأول مرة ـ يدركون مدى الخديعة التي كانوا هم ضحاياها منذ أكثر من ثلث قرن ، ومما يحز في النفس حقاً أنه كان لا بد من قتل عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ وتدمير بيروت ومذبحة صبرا وشاتيلا البشعة لكي يظهر الوجه الحقيقي الاستعماري العنصري والفاشي

للصهيونية السياسية التي تمارسها حكومة إسرائيل ، ولكي يبدأ الناس في إدراك مدى خديعة الصهيونيين .

وظهر الكذب واضحاً لدرجة أن كل ما لجأت إليه الصحافة والتلفزيون من وسائل التمويه والتخفيف لم تمنع الناس من أن يلمحوا جزءاً من الحقيقة .

وكانت أول ذريعة تذرع بها الصهيونيون للاعتداء على لبنان هو محاولة قتل السفير الإسرائيلي في لندن ، واتهموا على الفور منظمة التحرير الفلسطينية بتدبير الحادث . وما لبثت مسز تاتشر أن كشفت في تصريح لها لصحيفة «انترناشيونال هيرالد تربيون ، عدد ٨ يونيو ١٩٨٢» حقيقة الأمر بعد التحقيق الذي أجرته الشرطة البريطانية ، قالت : «... لقد وُجدت قائمة مع مرتكبي الحادث تشمل أسماء المطلوب قتلهم ، وكان على رأس القائمة اسم ممثل منظمة التحرير في لندن ... وفي هذا ما يدحض ادعاء إسرائيل بأن المعتدين ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية . ولا أعتقد أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان كان عملاً انتقامياً لمحاولة الاغتيال هذه . لقد وجد الإسرائيليون في هذه المحاولة عذراً يبررون به عدوانهم على لبنان» .

وهذا التكذيب القاطع للدعاية الإسرائيلية قد مرّ في فرنسا بطريقة يكاد لا يحس بها أحد مع أنه يهدم أسطورة «حق الدفاع عن النفس» التي استخدمت كمبرر لهذا العدوان الجديد .

وجاءت بعد ذلك أكذوبة أخرى حول أهداف هذه الحرب ، التي أطلقوا عليها اسم : «عملية السلام من أجل الجليل» . وكان هدف العملية في زعمهم هو إقامة «هامش أمني يمتد بعمق أربعين كيلومتراً من الحدود ، وفتحت قوات الأمم المتحدة ممراً اندفعت منه قوات

إسرائيل . فلما تم تدمير بيروت ، أقام بيجن فوق خرائبها رئيساً كانت إسرائيل قد سلحته وأعدته منذ وقت طويل ليكون موالياً لها ، وعندما ظهر أن بشير الجميل لم يخضع لهم تماماً ، اغتيل هذا الرجل في مقر قيادته وكان هذا المقر محاطاً بالحراسة ولا يمكن النفاذ إليه دون موافقة من الجيش الإسرائيلي . وتذرعت الحكومة الإسرائيلية بهذا الاغتيال لتحتل جزءاً أكبر من أرض لبنان مدعيةً أنها تريد سيادة النظام والخيلولة دون ارتكاب اغتيالات وتصفية حسابات أخرى . وعند ذلك ، وعلى بعد مائتي متر من مقر القيادة الإسرائيلية وتحت سمعها وبصرها ، وعلى ضوء كشافاتها قام المتعاونون مع الإسرائيلي المحتل بعملية ذبح جماعية استمرت يومين ، تم خلالها التخلص ممن كان زعماءُ إسرائيل يودون إبادتهم . وكان تعليق بيجن على ذلك قوله : «غيرُ يهود قتلوا غيرَ يهود» .

وليس كل هذا غير الوجه الظاهر للقصة كلها ، ويجدر بنا أن نعرف المسألة من الباطن ، لنرى أنها لحظة مرحلية من مراحل تحقيق مشروع صهيوني سياسي هو : «إسرائيل الكبرى» .

ولكي ندرك تماماً أنه لا علاقة البتة بين غزو لبنان وبين الاعتداء على السفير الإسرائيلي في لندن ، ولا علاقة له بأي تهديد للجليل ، لكي ندرك ذلك ، ينبغي وضع الهدف اللبناني «في موضعه من المشروع الصهيوني : إسرائيل الكبرى» .

ففي وقت لم يكن فيه أي دبلوماسي إسرائيلي قد هوجم ، ولم تكن منظمة التحرير قد نشأت بعد ، وفي وقت لم يكن هناك أي تهديد للجليل ، كانت غزوة لبنان قد أُعد برنامجها في الجدول الزمني للبلدان التي ستضم لإسرائيل . فلقد ذكر بن جوريون في يومياته ، يوم

٢١ مايو ١٩٤٨ ، كتب يقول : «نقطة الضعف في التآلف العربي هي لبنان . فالسيادة الإسلامية فيها شيء مصطنع ويمكن بسهولة قلبها رأساً على عقب ، وينبغي إقامة حكومة مسيحية في هذا البلد ، وتكون حدودها الجنوبية هي نهر الليطاني . وسنوقع معاهدة تحالف مع هذه الدولة . وبعد ذلك نحطم الفرقة العربية الأردنية ونقصف عمان بالقنابل ثم نكتسح شرق الأردن ، وستسقط سوريا بعد هذا . وإذا تجرأت مصر على محاربتنا فسنقصف بورسعيد والإسكندرية والقاهرة بالقنابل وبهذا ننهي الحرب ، ونكون قد ثأرنا لأسلافنا من مصر وأشور وكلدانية (انظر كتاب : الرسول المسلح ، تاريخ حياة بن جوريون تأليف ميخائيل بار زوهار ، ص ١٣٩) .

وهكذا ندرك تماماً على ضوء الأحداث الراهنة إلى أي مدى يمكن أن تؤدي شطحات الأسطورية الصهيونية المصابة بجنون العظمة إلى إراقة دماء الآلاف من بني البشر .

وقبل الهجوم الغادر على لبنان بوقت طويل ، أخذ موشي ديان ذلك المشروع الذي ألّفه بن جوريون لتخطيط الهجوم على لبنان وأدخل عليه بعض التعديلات ليجعله أكثر دقة . ففي وقت كان فيه الرائد حداد ما زال طفلاً في المهد ـ أي قبل أن يصبح ألعوبة دموية في يد بيجن بوقت طويل ـ راح موشي ديان يضع الخطة التالية التي عرضها موشي شاريت رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في يومياته ، يقول شاريت «في رأي ديان أن الشيء الوحيد الضروري هو إيجاد ضابط صغير ، ويكفي أن يكون رائداً ، ونحاول إقناعه بأهدافنا فإن لم يقبل اشتريناه بالمال حتى يوافق على أن يعلن نفسه منقذاً للمارونيين في لبنان . وعند ذاك يدخل الجيش الإسرائيلي أرض لبنان ، ويقيم نظاماً مسيحياً للحكم

يعتمد على التحالف مع إسرائيل . ثم تضم كل الأرض جنوبي الليطاني إلى إسرائيل» . (يوميات موشى شاريت ، ١٦ يونيو ١٩٥٥ ، ص ٩٩٦) .

وهكذا تبدو الصورة واضحة تماماً ، وتتبدد أسطورة «الأمن» و«السلام في الجليل» ، وذلك كما كشف عنها النقاب البروفيسير (ني إمام) (من الحزب القومي لأقصى اليمين) والذي دخل وزارة بيجن حديثاً ، في ١٩٨٢ ـ قال : «أمامنا فرصة عظيمة ينبغي على إسرائيل أن تغتنمها لإقامة نظام جديد في لبنان ... يجب أن يستعد الجيش ليبقى وقتاً طويلاً في لبنان .

وخلال ذلك تستطيع إسرائيل أن تحسّن وضعها الاقتصادي ومركزها من الناحية الفنية الإدارية في منطقة تعتبر تاريخياً جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل الكبرى ... وستتمكن ولا شك من أن تدخل في الخطة الإنمائية الجزء الجنوبي من لبنان حتى نهر الليطاني ...[1]» .

وكالعادة لدى قادة إسرائيل الذين ينادون بعد كل تصعيد للموقف بأنه لا بد من السير أبعد مما وصلوا إليه لتحقيق الخطة الصهيونية على الأجل الطويل ، راح أريل شارون يقول : «لم ننجز بعد غير جزء يسير من عملنا» (من حديث لشارون مع صحيفة أوروبا ، ميلانو ، ٢٨ أغسطس ١٩٨٢) .

ويصدق بحق على حرب لبنان هذه ، ما يصدق على كل حروب

---

(١) انظر عدد ٢٤ يونيو ١٩٨٢ من صحيفة جيروزالم بوست . ولنتذكر أن وايزمان أرسل خطاباً في ١٩١٩ إلى مؤتمر السلام المنعقد في فرساي ، يقول فيه : «حدود دولة إسرائيل الموعودة يجب أن تشمل لبنان الجنوبي بأكمله للاستفادة من ثرواته الطبيعية» .

إسرائيل ، كما عبرّ عن ذلك بشجاعة البروفيسير «ليبوفتز» في مؤتمره الصحفي يوم ١٤ يونيو ١٩٨٢ بمدينة القدس : «هدف هذه الحرب هو الإعداد للحرب التالية» . وتجري الأمور وكأن الزعماء الصهيونيين يطبقون حرفياً الآية التالية من سفر يشوع : «كل موضع قدم تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته» (الاصحاح الأول ، الآية ٣) .

وذلك هو التصور السائد لإسرائيل الكبرى ، والهدف الدائم للصهيونية السياسية كما يذكرنا بذلك اللواء احتياط ، الجنرال غازيت رئيس جامعة بير سبع حالياً في استعراضه للأهداف الأساسية فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي : «يجب أن تكون أرض إسرائيل كلها تحت سيطرة إسرائيلية ، بل يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الدولة اليهودية . وعلى إسرائيل أن تدرك الضرورة الملحة لإيجاد حل جذري لمشكلة الوجود العربي فوق أرض إسرائيل .» (عدد ١٥ يناير ١٩٨٢ من صحيفة يديعوت أحرونوت) .

الحل هو طرد العرب من فلسطين ، ومن الخارج ، والعمل على تفتيت البلدان العربية ، وهما شقا المشروع الإسرائيلي .

ولقد نشرت مجلة «كيفونيم الإسرائيلية» مقالاً «للمنظمة العالمية الصهيونية بالقدس» (عدد ١٤ فبراير ١٩٨٢) جاء فيه عرض لاستراتيجية إسرائيل في الثمانينات .

وفي هذا النص كشف واضح للأساليب التي تنوي إسرائيل اتباعها من أجل التدخل المنظم والعام ضد أنظمة الحكم في جميع البلدان العربية بغية تفكيكها وتفتيتها مما يتجاوز نطاق كل الاعتداءات السابقة .

ومشروع بمثل هذه الضخامة تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية تأييداً غير مشروط وغير محدود ، سيؤدي ولا شك إلى انتفاضة

خطيرة ليس من جانب الدول العربية والإسلامية فحسب ولا من جانب مجموع بلدان العالم الثالث ولكن من جانب الاتحاد السوفيتي الذي لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين ولا يتدخل في مثل هذه العملية . فهذه الخطة إذن هي أخطر مفجّر لحرب عالمية ثالثة ولأرهب نزاع نووي يمكن أن يؤدي إلى انتحار كوكبنا .

وهذا المشروع الصهيوني لا يتعلق فقط بجزء محدود من العالم ، إنه يهدد الشعوب جميعاً . والنص الذي نستشهد به يدل على أن زعماء الصهيونية ينوون تنفيذه . وهذه التطلعات الاستعلائية النابعة من جنون العظمة خطيرة جداً ، لأنه قد اتضح وثبت حتى الآن أن دولة إسرائيل تنفذ ما سبق أن أعلنت عزمها على السير فيه .

وسنورد فيما يلي أهم الفقرات وأكثرها دلالة من ذلك المقال الصادر عن المنظمة الصهيونية والذي يكشف عن آفاق المستقبل بالنسبة للحلم المعرق في القدم ، حلم «إسرائيل الكبرى» :

« استعادة سيناء بثرواتها هدف ذو أولوية ، ولكن اتفاقات كامب دافيد تحول الآن بيننا وبين ذلك ... لقد حرمنا من البترول وعائداته ، واضطررنا للتضحية بأموال كثيرة في هذا المجال ، ويتحتّم علينا الآن استرجاع الوضع الذي كان سائداً في سيناء قبل زيارة السادات المشؤومة وقبل الاتفاقية التي وقعت معه في ١٩٧٩ .

الوضع الاقتصادي في مصر ، وطبيعة النظام الموجود بها ، وسياستها العربية ، كل هذا سيؤدي إلى مجموعة ظروف تدفع بإسرائيل إلى التدخل ... فمصر ، بسبب نزاعاتها الداخلية ، لم تعد تشكّل بالنسبة إلينا مشكلة استراتيجية ، ومن السهل أن نجعلها تعود خلال ٢٤ ساعة إلى الوضع الذي كانت عليه بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . لقد

ماتت أسطورة مصر «زعيمة العالم العربي» ، وفقدت مصر ٥٠ ./. من قدرتها . وسنستطيع بعد أجل قصير أن نستفيد من استرجاع سيناء ، ولكن ذلك لن يغيّر من ميزان القوى . وكبناء موحد ، أصبحت مصر جثة هامدة وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار المجابهة المتزايدة والمتصاعدة بين المسلمين والمسيحيين بها . ويجب أن يكون هدفنا هو تقسيمها إلى أقاليم جغرافية متباينة في التسعينات ، على الجبهة الغربية .

فإذا ما تمت تجزئة مصر ، وإذا فقدت سلطتها المركزية ، فلن تلبث بلدان مثل ليبيا والسودان ، وبلدان أخرى أبعد من ذلك ، أن يصيبها التحلل . وتشكيل حكومة قبطية في مصر العليا ، وإقامة كيانات صغيرة إقليمية ، هو مفتاح تطور تاريخي يؤخره حالياً اتفاق السلام ، ولكنه تطور آت لا محالة على الأجل الطويل .

ومشكلات الجبهة الشرقية أكثر وأشد تعقيداً من مشكلات الجبهة الغربية وهذا على عكس ما يبدو في الظاهر . وتقسيم لبنان إلى خمسة أقاليم ... يوضح ما يجب أن يُنفذ في البلدان العربية . وتفتيت العراق وسوريا إلى مناطق تحدد على أساس عنصري أو ديني ، يجب أن يكون هدفاً ذا أولوية بالنسبة إلينا ، على الأجل الطويل ، وأول خطوة لتحقيق ذلك هو تدمير القوة العسكرية لتلك الدول .

والتشكيل السكاني لسوريا يعرضها لتمزق قد يؤدي إلى إنشاء دولة شيعية على الساحل ، ودولة سنيّة في منطقة حلب ، وأخرى في دمشق ، وإنشاء كيان درزي قد يرغب في أن يتحول إلى دولة على أرض الجولان التابعة لنا تضم الحوران وشمال المملكة الأردنية ... ومثل هذه الدولة ستكون على المدى الطويل ضماناً لأمن وسلام المنطقة . وهذا هدف في متناولنا فعلاً تحقيقه .

أما العراق فهي غنية بالبترول ، وفريسة لصراعات داخلية ، وسيكون تفككها أهم بالنسبة لنا من تحلل سوريا ، لأن العراق يمثل على الأجل القصير أخطر تهديد لاسرائيل . وقيام حرب سورية عراقية سيساعد على تحطيم العراق داخلياً قبل أن يصبح قادراً على الانطلاق في نزاع كبير ضدنا . وكل نزاع داخلي عربي سيكون في صالحنا ، وسيساعد على تفكك العرب ... وربما ساعدت الحرب العراقية الإيرانية على ذلك الإنحلال والضعف في صفوف العرب .

وشبه الجزيرة العربية بأسرها مهيأ لهذا اللون من التحلل تحت ضغوط داخلية . وهذا صحيح بالنسبة للسعودية بصفة خاصة لأن اشتداد الصراعات الداخلية وسقوط النظام يتمشيان مع منطق التركيبات السياسية الحالية فيها .

والأردن هدف استراتيجي في التو واللحظة . ولن يشكل أي خطر لنا على الأجل الطويل بعد تفككه ونهاية حكم الملك حسين وانتقال السلطة إلى أيدي الأغلبية الفلسطينية ، وذلك أمر يجب أن يسترعي انتباه السياسة الاسرائيلية ، فعنى هذا التغير هو حل مشكلة الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العربية الكبيرة . فهجرة هؤلاء العرب شرقاً ـ إما بالسلم أو بالحرب ـ وتجميد نموهم الاقتصادي والسكاني هي الضمانات الأكيدة للتحولات المقبلة . وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا للإسراع بتلك العملية .

وينبغي رفض خطة الحكم الذاتي وأية خطوة أخرى تتضمن حلاً وسطاً أو تعايشاً وتصبح بالتالي عقبة في سبيل فصل الأمتين .

ويجب أن يفهم العرب الإسرائيليون (أي الفلسطينيون) أنه لا يمكن أن يكون لهم وطن إلا في الأردن ... ولن يعرفوا الأمن إلا بالاعتراف

بالسيادة اليهودية على كل ما يقع بين البحر ونهر الأردن ... ولم يعد ممكناً ـ ونحن على مشارف العهد النووي ـ أن نرضى بوجود ثلاثة أرباع السكان اليهود مركزين في ساحل مزدحم بالسكان ازدحاماً كبيراً ، وتوزيع هؤلاء السكان هو من أول واجباتنا في سياستنا الداخلية . فيهودا والسامرة والجليل هي الضمانات الوحيدة لبقائنا على قيد الحياة كأمة ، وإذا لم تصبح لنا الأغلبية في المناطق الجبلية فسيكون مصيرنا كمصير الصليبيين الذين فقدوا هذه البلاد .

وينبغي أن نعمل على إعادة التوازن إلى المنطقة في المستويات السكانية والاستراتيجية والاقتصادية ، وأن يكون ذلك على رأس ما نصبو إليه . ويتضمن هذا الأمر الإشراف على الموارد المائية بالمنطقة من بير سبع إلى الجليل العليا ، وهي منطقة خالية من اليهود تقريباً اليوم » .

وما تنوي السياسة العنصرية الاستعمارية الصهيونية عمله بعد طرد العرب الفلسطينيين واغتصاب أراضيهم واتباع سياسة القمع معهم ، وبعد سلسلة من الحروب العدوانية في الشرق الأدنى ، هو أن تحطم كل الدول العربية مما يشكّل خطراً على سلام العالم .

وقد يبدو عجيباً أن يستطيع بلد ضيق المساحة قليل السكان أن يلعب مثل هذا الدور في السياسة العالمية .

ولكن لكي نفهم هذا الأمر ، لا يكفي أن نذكر موقع اسرائيل الاستراتيجي ، رغم أهميته عند ملتقى القارات الثلاث ، وقد أصاب حاييم وايزمان حينما لوح لمحادثيه البريطانيين بأن « فلسطين اليهودية ستكون ضماناً لبريطانيا وبخاصة فيما يتعلق بقناة السويس» . وإسرائيل

تمتلك مفاتيح أكبر طريق تجاري وعسكري من الغرب إلى الشرق .
وإذا كان الوضع قد تغيَّر الآن فلم تعد إسرائيل تعمل لحساب بريطانيا ، فإنها بعد تغيّر السيطرات في العالم ، أصبحت تعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية . وأصبح دور إسرائيل كشرطي في الشرق الأوسط أشد إلحاحاً بالنسبة للولايات المتحدة منذ سقوط الشاه ، وزوال قواعدها في إيران . يمكن إذن لإسرائيل وحدها أن تشرف لا على السويس فحسب ، ولكن على المنطقة البترولية وأن تقدم قواعد أمينة في منطقة البحر المتوسط الشرقي . ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على أن تؤدي هذا الدور بنفسها (لأن تجربة فيتنام قد تركت آثارها في أمريكا فيما يتعلق بالتدخل المباشر في دول العالم الثالث) . فهي إذن تقوم بمهامها عن طريق وسيط هو إسرائيل وتقدم لها عوناً غير مشروط وغير محدود . وأصبح الوضع بالنسبة لها أيسر وأفضل ، ومن الممكن أن توافق أمريكا من وقت إلى آخر على إدانة شفهية لإسرائيل ، ولكنها تحميها بواسطة حق الاعتراض (الفيتو) من كل عقوبة حقيقية قد تعوق عملها ، كما أنها تقدم لها كل ما يلزمها من مال وسلاح لمساعدتها على القيام بهذه المهام الحيوية وللحفاظ على مركز الولايات المتحدة في التوازن العالمي . ومما يسترعي النظر حقاً أن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل أحدث الأسلحة . وقد جاء في «انترناشيونال هرالد تريبيون ، عدد ٢٢ يوليو ١٩٨٢ ، أن الحكومة الإسرائيلية أنفقت خلال ذلك العام $\frac{1}{2}$ ٥ مليار دولار على التسلح وثلث هذا المبلغ تدفعه الخزانة الأمريكية» .

وكل التجهيزات الحربية تقريباً في الجيش الإسرائيلي قد تم الحصول عليها بموجب برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية للخارج ، وحصلت

إسرائيل وحدها على ١٥ مليار دولار من ٢٨ مليار دولار وزعت على العالم بأسره منذ ١٩٥١ .

ومن بين الـ٥٦٧ طائرة التي كانت لدى إسرائيل عشية الغزوة اللبنانية ، كان منها ٤٥٧ طائرة اشتريت من الولايات المتحدة بقروض مقدمة من واشنطن . ولم يحدث أي تأجيل في تسليم السلاح الأمريكي إلى إسرائيل باستثناء القنابل الانشطارية وقد أصبح الإسرائيليون اليوم قادرين على صنعها . ووفقاً لما تقوله وزارة الدفاع بأمريكا بل ولأقوال الاسرائيليين أنفسهم فإن الخمس عشرة طائرة ف / ١٥ ستسلم في مواعيدها وكذلك الصواريخ الموجهة عن بعد والشاحنات والعربات المصفحة الأخرى .

والتعاون الوثيق بين الجيشين الأمريكي والاسرائيلي وبين صناعة السلاح في البلدين ، يجعل أي مشروع لاتخاذ عقوبات ضد إسرائيل أمراً غير مرغوب ، وتصل للبنتاجون معلومات مفصَّلة من إسرائيل بشأن أنواع الأداء لمختلف أنواع الأسلحة والتي لم تستخدم بعد ـ في بعض الأحيان ـ في الجيش الأمريكي ذاته . وسيحدث نفس الشيء بالنسبة لطائرة الاستطلاع «عين الصقر» التي استخدمت فعلاً لرصد أهداف بعيدة موجودة بسوريا ، في المرحلة الأولى من حرب لبنان .

وهكذا يستطيع الجيش الأمريكي تجربة أسلحته المتقدمة تجربة حقيقية في جيش إسرائيلي أكثر فعالية بكثير من أي قوة أمريكية ترسل لمثل تلك الأغراض .

ومن الناحية الجغرافية ـ السياسية (كما كان يقول الهتلريون) تستطيع جنوب أفريقيا وحدها ، وهي المشرفة على الطريق الآخر نحو آسيا (رأس الرجاء) وتمارس ضغطاً على أفريقيا ، أن تؤدي

خدمات مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية ولو أن تلك الخدمات أقل جداً من خدمات إسرائيل .

وهذا التكامل بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى القرابة بين نظامين عنصريين ، وإلى تماثل في أوضاع البلدين (فكل منهم في صراع مع الشعوب المحلية : جنوب أفريقيا ضد العالم الأسود ، وإسرائيل ضد العالم العربي) ؛ يؤدي إلى تضامن وثيق بين البلدين .

وفي عام ١٩٧٦ ، حددت مجلة « الشؤون اليهودية » ذلك التكامل الاستراتيجي فقالت :

« تعتبر جنوب أفريقيا أن الشرق الأوسط ـ حيث تقوم إسرائيل بمهمة حارس بسيط ولكن لا يمكن أن يوجد له بديل ـ هو الخط الأمامي لدفاعها ، وبعبارة أخرى تحمي إسرائيل وستحمي أطول وقت ممكن مدخل الممر الذي قد يصبح أكبر طريق يعبره المعتدون ... ومستقبل الممر بين البحر المتوسط والمحيط الهندي أمر بالغ الأهمية لإسرائيل وكذلك بالنسبة لجنوب أفريقيا ، ولطريق رأس الرجاء نفس الأهمية ، ولو وقعت هذه المنطقة في أيد معادية فسيصبح الطريق البحري لرأس الرجاء في خطر ، وتصبح مشاكل الأمن بالنسبة لجنوب أفريقيا عسيرة جداً . وبالنسبة لإسرائيل ، يعتبر وجود دولة ـ في أقصى الطرف الجنوبي لأفريقيا ـ يقظة وقوية اقتصادياً عاملاً أساسياً لاستراتيجية فعالة تؤمّن خطوطها الخلفية » .

وهذه العلاقة الوثيقة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل لا تظهر فقط في زيارات هامة مثل رحلة فورستر إلى إسرائيل في ١٩٧٦ ولكنها تظهر أيضاً في التعاون الوثيق في المجالات العسكرية والتجارية والثقافية . ومما هو جدير بالذكر بمناسبة زيارة رئيس الوزراء فورستر لاسرائيل ،

أن هذا الرجل كان برتبة جنرال أثناء الحرب في منظمة مناصرة للنازي (تدعى أوساوا براندواج) . وقد كتبت الصحيفة الإسرائيلية هاآرتس في عدد ٢٦ أبريل ١٩٧٦ بمناسبة تلك الزيارة فقالت : «لقد كنا دائماً ننقب في ماضي أفراد أقل أهمية من فورستر لنعلم ماذا كان تصرفهم أثناء الحرب العالمية الثانية ، فكيف نغض الطرف الآن عن ماضي فورستر ؟... هل لأن المصلحة القومية لإسرائيل أهم من ذكرى مقدسة لدينا ، هي ذكرى ستة ملايين من ضحايا المذبحة النازية ؟» .

ومنذ المباحثات الأولى في ١٩٧٥ بين شيمون بيريز وبوتا وزير دفاع جنوب أفريقيا ، ازدادت العلاقات بين البلدين توثقاً . وتتخذ الشركات التابعة لجنوب أفريقيا من إسرائيل سبيلاً للتخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من بقية العالم . ويتيح الاتفاق ـ المبرم بين السوق المشتركة وإسرائيل ـ لجنوب أفريقيا أن تدخل منتجاتها لبلدان السوق المشتركة عن طريق إسرائيل .

«ولكن بالإضافة إلى كل العلاقات بين البلدين ، تعتبر العلاقات العسكرية بينهما أساس الصداقة بين البلدين» (انظر عدد ٣٠ ابريل ١٩٧١ من صحيفة نيويورك تيمس) .

وقالت أيضاً جريدة التيمس اللندنية في عدد ٣ أبريل ١٩٧٦ : «تعاني جنوب أفريقيا ـ بسبب الحظر على الأسلحة ـ من الحصول على أسلحة حديثة ، وإسرائيل من البلدان القليلة التي تمدّها بذلك النوع من السلاح ، كما أنها تفيدها بتجاربها التي اكتسبتها من حربها ضد العرب ... وفي السنوات الأخيرة ازداد التشابه بين البلدين ، وتماثلا في كثير من الأمور حتى قيل إن النظامين متشابهان تماماً» .

وقد أرسل رئيس المؤتمر اليهودي خطاباً إلى أمين عام الأمم المتحدة في ١٩٧٦ ، قال فيه : «إنه لاحظ مع الأسف أن إسرائيل مدرجة بين البلدان التي تقدم السلاح إلى جنوب أفريقيا» (انظر عدد ١٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، صحيفة هاآرتس) .

و «العملة الصعبة» المتوفرة لدى جنوب أفريقيا هو عنصر الأورانيوم ، وهو مطمح ترنو إليه إسرائيل ، وقد كان لديها في نوفمبر ١٩٧٦ ترسانة ذرية تحوي من ١٣ إلى ٢٠ قنبلة من طراز قنبلة هيروشيما (انظر مقالة بيكيت ، في عدد نوفمبر ١٩٧٦ من مجلة : الشرق الأوسط الدولية) .

نشرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في عدد ٢٩ يونيو ١٩٧٥ مقالاً بقلم شلومو أهارونسون شدد فيه على «ضرورة إعادة النظر في الوضع الاستراتيجي ـ السياسي الإسرائيلي» وأضاف قائلاً : «السلاح الذري الذي هو أحد الوسائل التي يمكن أن تقلب آمال العرب من نصر نهائي على إسرائيل ... فوجود عدد كاف من القنابل الذرية يمكن أن يسبب خسائر فادحة في كل العواصم العربية ، وأن يدمر خزان أسوان . ولو أن لدينا عدداً أكبر من القنابل الذرية لاستطعنا أن نصيب المدن العربية المتوسطة والمنشآت البترولية .... وفي العالم العربي حوالى مائة هدف لو دُمرت لفقد العرب كل المزايا التي جنوها من حرب يوم الغفران ... » .

كيف استطاعت دولة إسرائيل الصهيونية أن تحصل على مثل هذه الأهمية في الاستراتيجية الكلية للدول الكبرى بحيث تستطيع اليوم أن تعرّض السلام العالمي للخطر ؟

سبق أن قال هرزل في كتابه : الدولة اليهودية ما يلي : « إننا هنا

في فلسطين نعتبر بالنسبة إلى أوروبا الحارس ضد البربرية» ، ولكن منذ ذلك الحين تغير الوضع ولم تعد دولة إسرائيل وكيلة الاستعماري الغربي فحسب ، ولكنها صارت بالنسبة للولايات المتحدة بصفة خاصة سلاحاً قوياً تستخدمه على الصعيد العالمي .

ويعرف الزعماء الصهيونيون كيف يستفيدون بكل مهارة من هذا الوضع . وفي المقال الذي نشرته مجلة كيفونيم ، وسبقت الإشارة إليه ، يستخدم الزعماء الصهيونيون الموضوعات الكبرى في الحرب الباردة : «يحاول الاتحاد السوفيتي تحقيق أحد أهدافه الكبرى بهزيمة الغرب عن طريق الاستيلاء على الموارد الضخمة في الخليج الفارسي وفي جنوب أفريقيا ، حيث تتركز أغلب الموارد المعدنية العالمية . ويمكننا أن نتخيل أبعاد هذه المواجهة الشاملة التي ستكون أمامنا في المستقبل . وهناك نظرية لجورشوف ينصح فيها بأن يكون للسوفيت الإشراف على المحيطات وعلى أغنى المناطق بالثروات المعدنية في العالم الثالث . وترى النظريات السوفيتية الحالية فيما يتعلق بالحرب النووية أنه من الممكن شن حرب نووية والانتصار فيها ، والبقاء على قيد الحياة بعدها ، ويمكن بواسطتها تدمير القوة العسكرية للغرب ، وفرض العبودية على أهله خدمة للماركسية ـ اللينينية . وهذا هو الخطر الرئيسي اليوم على السلام ، وعلى وجودنا ذاته» .

وهذا الاستغلال للعداء للشيوعية في مستوى رجل مثل مناحم بيجن هو من الأشياء المميزة للصهيونية السياسية . وهي تستطيع ـ دون أن تغير جوهرها ـ التعبير بطريقة أرق من خلال رجل مثل شيمون بيريز الذي يقدم السم في الدسم . وإحلال بيريز محل بيجن هو أمل

من آمال ريجان الذي ينوي متابعة نفس السياسة ولكن في صورة أقل بشاعة .

لن تجدي وقاحات بيجن وغطرسته شيئاً ، فاعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة اعتماد تام في النواحي المالية والعسكرية .

بعد إعلان إسرائيل ضمها للجولان رداً على بعض مآخذ شفهية صدرت من حكومة ريجان ، أرسل بيجن إلى سفير الولايات المتحدة مذكرة جاء فيها : « مرة أخرى تعلنون عن نيتكم في معاقبة إسرائيل ... فما معنى هذه العبارة ، هل إسرائيل بلد تابع لأمريكا ؟ هل نحن من جمهوريات البلدان منتجة الموز ؟ لن تستطيعوا إرهابنا ، وسنصم آذاننا عن الاستماع إلى تهديدات أي شخص كائناً من كان ... لقد عاش شعب إسرائيل ٣٧٠٠ سنة دون أن يكون بينه وبين أمريكا أية اتفاقية ، وسيستمر حياً غير معتمد على مثل تلك الاتفاقية ٣٧٠٠ سنة أخرى ... » .

وليس لهذه الوقاحة من جانب بيجن أي خطر على إسرائيل لأن السياسة الصهيونية الاسرائيلة مطابقة تماماً لأهداف الولايات المتحدة العالمية ، ولها دور فيها لا يمكن لغيرها أن يؤديه بحيث أن إسرائيل على ثقة أنها لن يصيبها أذى ، ولهذا فهي تقول ما تشاء .

ومالية إسرائيل تكشف لنا عن طبيعة هذه الدولة . لقد بيَّن السيد بنحاس سابير عندما كان وزيراً للمالية عام ١٩٦٧ بمناسبة انعقاد «مؤتمر أصحاب الملايين اليهود (كذا) في القدس يومي ٩ ، ١٠ أغسطس ١٩٦٧ أن إسرائيل حصلت على الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٦ على ٧ مليار دولار . ولكي نقدر هذا الرقم ونعرف قيمته ، نقول إن المعونة الأمريكية التي قدمها مشروع مارشال إلى غرب

أوروبا ، في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٤ قد بلغت ١٣ مليار دولار أي أن إسرائيل حصلت وحدها (وإن كان ذلك خلال فترة أطول) على أكثر من نصف المعونة التي حصل عليها ٢٠٠ مليون أوروبي مع أن عدد سكان إسرائيل في تلك الفترة كان ٢ مليون نسمة أي حصلت على أكثر من مائة ضعف للفرد الواحد من سكانها .

والعنصر الثاني من عناصر المقارنة هو : متوسط المعونة السنوية التي حصلت عليها البلدان النامية ، في الفترة ١٩٥١ – ١٩٥٩ ولم تتجاوز ٣١٦٤ مليون دولار (وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة) على حين حصلت إسرائيل عن نفس الفترة على ٤٠٠ مليون دولار وكان عدد سكانها في تلك الفترة ١,٧ مليون نسمة أي أنها حصلت على عشر مجموع ما حصلت عليه البلدان النامية عن نفس الفترة مع أن عدد سكان إسرائيل يبلغ واحد في الألف من عدد سكان البلدان النامية . ومعنى هذا أيضاً أن مليوني إسرائيلي حصلوا بالنسبة لكل فرد ، على أكثر من مائة ضعف ما حصل عليه ٢ مليار نسمة من العالم الثالث . (ضعف هنا بمعنى : مثل) .

ولكي نقدم مقارنات أخرى أكثر وضوحاً نقول : إن الـ ٧ مليار دولار التي حصلت عليها إسرائيل في ١٨ سنة كهبة من أمريكا تمثّل أكثر من مجموع الدخل القومي السنوي لمجموعة البلدان العربية المجاورة (مصر ، سوريا ، لبنان ، الأردن) وكان مقدار دخولها مجتمعة في تلك الفترة هو ٦ مليار دولار .

وإذا أخذنا في الحسبان المعونة الأمريكية وحدها ، نجد أنه في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٧ أعطت الولايات المتحدة لكل إسرائيلي ٤٣٥ دولاراً ، ولكل عربي ٣٦ دولاراً ...

وقد أوضح العالم الاقتصادي الإسرائيلي المعروف دولياً ، دون باتنكن ، إلى أي حد لم يستطع الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٨ تمويل الاستهلاك الخاص والعام واستهلاك رأس المال الموجود . (إحصاءات الأمم المتحدة) . وبعبارة أبسط نقول إن الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل لا يغطي احتياجاتها . وطبقاً للكتاب السنوي للحسابات القومية ١٩٦٥ الذي نشرته الأمم المتحدة ، يتبين أن تغطية الاحتياجات الكلية لدولة إسرائيل بواسطة ناتجها القومي الإجمالي قد تراوح بين ٨٠ ، ٨٣ ./ على حين أن بلداناً أخرى مثقلة بحرب دائمة في نفس الفترة مثل فيتنام ، بلغ تغطية احتياجاتها بواسطة ناتجها القومي ٨٧ ./ ، وأن بلداً آخر مثل الأردن وهو بلد ليست له موارد طبيعية وأغلب أرضه صحراء ، تجاوز هو أيضاً ٨٠ ./ ، كما أن بلداناً بالغة التخلف مثل بوليفيا ، سيلان ، والسودان ، ومالطة ، بلغت نسباً مئوية للتغطية أعلى من ٩٠ ./ .

ويتضح إذن أن الدولة الصهيونية هي أكثر دولة في العالم تبعية للخارج واعتماداً عليه .

ولمحاولة سد هذا العجز ، قام الزعماء الصهيونيون بالدعوة بعد حرب ١٩٦٧ إلى عقد مؤتمر سنوي لأصحاب الملايين من اليهود الموجودين بالخارج (يهود الشتات) . وقال الدكتور يعقوب هرتزوج مدير مكتب رئيس الوزراء في افتتاحه لذلك المؤتمر : إن هدف هذه الاجتماعات هو : النظر في كيفية اجتذاب الاستثمارات الكبيرة إلى إسرائيل ، وإشراك أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المقيمين بالخارج في الاقتصاد الإسرائيلي إشراكاً فعالاً بحيث نجعلهم يشعرون بالمسؤولية المباشرة والاسهام الفعلي ... إننا نخطط الآن لشيء آخر ألا وهو نوع

من الحوار الهام المهيب حول التوحيد بين «الشتات» وإسرائيل في إطار الكفاح ضد الاندماج في الغير».

وأسفرت العملية عن نجاح كبير لأن المنظمات اليهودية الأمريكية ترسل الآن كل عام، في المتوسط، مليار دولار إلى إسرائيل (وهذه المبالغ تعتبر تبرعات وتخصم بالتالي من ضريبة الدخل التي يدفعها الأمريكيون، أي أن عبء هذه المبالغ يقع على دافع الضرائب الأمريكي حتى ولو استخدمت هذه الأموال في مساندة المجهود الحربي الإسرائيلي وفي تمويل اعتداءاته. ولكن أكبر مساعدة تأتي مباشرة من الدولة الأمريكية حيث بلغت المعونة في بدء الثمانينات أكثر من ٣ مليار دولار في العام).

ومن المقرر زيادة هذا العون السنوي البالغ قدره ٣ مليار دولار، وتبدأ الزيادة خلال عام ١٩٨٢، وهذا أمر غريب إذا ما أخذنا في الاعتبار مقدار التخفيضات التي أُدخلت على الميزانية الأمريكية بالنسبة لبرامجها الداخلية...

وأكثر من نصف هذه المعونة الرسمية عبارة عن منح وقروض لا تسدد... والباقي يُضاف إلى الدين الاسرائيلي الذي يزيد زيادة سريعة ويصل حالياً إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، أي حوالي ٥ آلاف دولار سنوياً للفرد وهو متوسط لا مثيل له من قبل.

وأهم ما في هذه المعونة السنوية هو كميات الأسلحة المقدمة إلى إسرائيل والتي أراد الكونجرس أن يخفي ضخامتها، وأن يتجنب نقد الجماهير لها، فقرر أسلوب تمويل خاص بها كما ورد في «قرار الإشراف على تصدير السلاح، عام ١٩٧٦».

وهكذا تم في عام ١٩٨٠ المالي، بيع أسلحة لاسرائيل يقدر ثمنها

بمليار دولار . وفور تسليم الصفقة تقرر حذف ٥٠٠ مليون دولار ، وأضيفت الـ ٥٠٠ مليون دولار الأخرى إلى دين إسرائيل لحكومة أمريكا ... وهذا الدين يتمتع بفترات سماح تمتد إلى أكثر من ١٠ سنوات . وأكثر من هذا ، فإنه نظراً للوضع الاقتصادي المتدهور دائماً في إسرائيل منذ ١٩٧٣ ، فإن هذه التسديدات لا تتم لأنها تُعوض فوراً بمعونة سنوية جديدة مضافة من جانب الولايات المتحدة (انظر عدد ٢٠ ديسمبر ١٩٨٠ من مجلة كريستيان سينس مونيتور ، مقال بقلم ت . ستوفر) .

وحتى قبيل العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٥٦ ، كان السلاح المقدم من أمريكا يمثل كمية ضخمة . ولقد كتب الصهيوني ميشيل بار زوهار ، فقال : «ابتداءً من شهر يونيو ، بدأت تنهال على إسرائيل كميات ضخمة من الأسلحة بموجب اتفاق سري جداً ، وهذه الكميات لن تُعرف في واشنطن ولا في الهيئة الانجليزية ـ الفرنسية المكلفة برقابة تعادل القوى في الشرق الأوسط ، ولن تعرفها كذلك الخارجية الفرنسية التي تعارض التقارب مع إسرائيل لأنه قد يعرض للخطر ما بقي من علاقات بين فرنسا وعملائها العرب» (انظر كتاب : بن جوريون ، الرسول المسلح ، بقلم ميشيل بار زوهار ، باريس ١٩٦٦ ، الفصل ٢٧) .

وتزداد هذه المعونة بسبب العقود من الباطن ، وبخاصة في مجال الطيران (على سبيل المثال ، تحصل مؤسسة صناعة الطيران في إسرائيل على عقود لصناعة أجزاء من طائرات ف ـ ٤ ، ف ـ ١٥) .

وأخيراً تشمل المعونة الاقتصادية تيسيرات تُمنح للصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية وتتمتع بالأفضلية الجمركية

التي تمنح للبلدان النامية مما يتيح لإسرائيل أن تحصل على إعفاءات جمركية لـ ٩٦ ٪ من صادراتها إلى أمريكا .

وبالاختصار ، يكفي أن نذكر رقماً واحداً لكي نفهم طبيعة المعونة الأمريكية لإسرائيل : إن مجموع « المعونة » الرسمية الأمريكية التي تحصل عليها إسرائيل وحدها يعادل أكثر من ٧٥٠ دولاراً للفرد[1] في أمريكا ، وتضاف هذه المعونة إلى دخل إسرائيل القومي أي أن هذه المنحة أو « البقشيش » تعادل ضعف الدخل القومي للفرد في مصر وفي معظم البلدان الأفريقية .

وهكذا تتلاشى كثير من الأساطير ، وأولها وأخطرها أسطورة إسرائيل الصغيرة الضعيفة ، إسرائيل التي تتعرض بصفة مستمرة إلى خطر عارم من جانب الدول العربية ، إسرائيل التي فرض عليها القتال من أجل بقائها على قيد الحياة على حين أنها تملك ـ بفضل الولايات المتحدة ـ إمكانات تعطيها القدرة على أن تبلغ خلال ٤٨ ساعة دمشق ، أو بغداد ، أو عمان ، أو القاهرة ، كما بلغت بيروت . تلك أسطورة إسرائيل المعرَّضة للخطر والتدمير بينما هي مصدر الخطر الدائم على جميع جيرانها . وثمة أسطورة أخرى ، أسطورة المعجزة الدائمة ، معجزة « داود » الصغير أمام العملاق العربي المفترس « جوليات » بينما يستطيع في الواقع « داود الصغير » أن يشحن مقلاعه بكل أنواع الأسلحة وبكل الأموال التي تأتيه من الولايات المتحدة

---

(١) ولنتذكر مرة أخرى أن هذه الأرقام لا تشمل مدفوعات يهود الشتات ، ولا « القروض » التي تتنازل عنها أمريكا ، أي أن مجموع ذلك يمثل تقريباً ضعف المعونة الرسمية (وتبلغ قيمة ذلك أكثر من مليار دولار سنوياً من « يهود الشتات » ومن القروض التي تتنازل عنها أمريكا) .

الأمريكية (وهذه الأسطورة كانت وراء تقبّل الرأي العام الغربي لكل ما تفعله إسرائيل ، ولكل ما تقترفه من جرائم لا يمكن أن يقبلها إنسان) .

الدولة الصهيونية بإسرائيل ، تجثم بكل الثقل الأمريكي على صدر منطقة الشرق الأوسط التي تتلاقى فيها القارات الثلاث .

وسائل إسرائيل لتحقيق أهدافها
الإرهاب على مستوى الدولة

الآن وقد رفعنا النقاب دون وجل عن مسائل يحرّمون على الناس أن يمسوها ، الآن وقد أوضحنا الحقيقة عن الصهيونية السياسية البشعة وعن صفتها الاستعمارية ، وعن تفرقتها العنصرية ، وعن منطقها العدواني للاستيلاء على «مجال حيوي» ، وعن تذرعها بذريعة حق الدفاع عن النفس والبقاء على قيد الحياة ، الآن وقد أوضحنا ذلك نستطيع أن نسلك السبيل التي يمكن أن تؤدي إي إيجاد حلول لهذه المشاكل .

ونستطيع أن نسلك ذلك السبيل بأن نتحاشى ونرفض مبدأ العداء للسامية ، فهذه اللاسامية هي في الواقع مذهب يسير في خط مواز للصهيونية السياسية ، وهذه «اللاسامية» تلقي مسؤولية جرائم الصهيونية السياسية على مجموع شعب إسرائيل وعلى كل يهود العالم على حين أنهم ـ داخل إسرائيل وخارجها ـ ضحايا أساليب التزييف الفكري التي ترتكبها الصهيونية السياسية . وقد بدأت تلوح في الأفق ـ رغم الضغط الرهيب من جانب الصهيونية السياسية ـ بارقات الأمل ، في

إسرائيل وفي العالم الخارجي ، في إدراكهم للوضع الانتحاري الخطير الذي تريد الصهيونية السياسية أن تسوق إليه اليهود وشعوب العالم أجمع .

لقد قمنا في هذا الكتاب ـ من أول صفحة إلى آخر صفحة ـ ومن خلال التحليل والدراسة ، بمحاربة مذهب سياسي هو الصهيونية السياسية ، وبمحاربة سياسة هي سياسة دولة إسرائيل المنبثقة من ذلك المذهب .

وهذا النهج بالذات يتيح لنا أن نخارب في الوقت عينه العداء لليهود ، وذلك بأن نفرق بين من يدينون بالدين اليهودي وبين من يتاجرون به من أتباع ذلك المذهب الاستعماري الشرير ، المذهب العنصري والعدواني الصهيوني ، وأن نفرق بين الصهيونية وبين كتلة الشعب الاسرائيلي حتى ولو خدعه زعماؤه ، وكذلك بين الصهيونية وبين يهود الشتات .

لقد فرّقنا دائماً بين الهتلرية وبين الشعب الألماني ، ولم نخلط قط بينهما ، حتى عندما سيطرت على عقله الدعاية القائمة على الأساطير النازية ، وعلى العنصرية ، وعلى خرافة الشعوب التي خلقت لكي تعمل خادمة لشعوب أخرى فساقته وراء زعمائه المجرمين مما جعله ينصّب هتلر « رئيساً منتخباً بطريقة ديمقراطية » ، ويخضع له في جرائمه .

نعم إن كل نظام « يفرز » الزعماء الجديرين بذلك النظام ، ولكننا لا نستطيع أن نخلط بين هؤلاء الزعماء « المرشدين » ، وبين الشعوب التي خدعوها .

بعد هذا الجهد الذي بذلناه في هذا الكتاب لمحاولة تبديد غشاوة

الكذب ، نقول إننا نوجه التهمة هنا إلى النظام وليس للأفراد ، نتهم النظام الذي جاء بهم إلى السلطة عن طريق منطقه الخاص به . النظام الذي أفرزهم .

نعم إن «الثالوث» الذي يتزعم السياسة الصهيونية الإسرائيلية اليوم هو ثالوث من مجرمي الحرب أفرزهم العدوان والإرهاب .

أولهم بيجن ، وقد وصفه بن جوريون ذاته بأنه هتلري بمعنى الكلمة . وعندما قام بيجن بأول زيارة له للولايات المتحدة الأمريكية ، أرسلت جماعة من أعظم الشخصيات اليهودية ، وعلى رأسهم أينشتين ، رسالة إلى مدير النيويورك تيمز جاء فيها : «ليس من المتصور أن يقوم نفس الأشخاص الذين يعارضون الفاشية في العالم بتأييد السيد بيجن إذا عرفوا بالضبط مراميه السياسية وأنشطته المختلفة ، فهو زعيم حزب سياسي يشبه بتنظيمه وبأساليبه ومناهجه وفلسفته السياسية والطبقات التي يوجه اهتمامه لها ـ الأحزاب النازية والفاشية . فأعضاء حزبه ينتمون إلى عصابة «إرجون زفاي ليومي» وقد كانوا أعضاء في تلك المنظمة الإرهابية اليمينية المتطرفة في فلسطين ؟! (انظر كتاب الفريد ليلينتال ص ٣٥٢) .

واستمرت الرسالة تقول : «وتصرف بيجن وأنصاره في قرية دير ياسين العربية دليل بشع على سياسته ... ففي يوم ٩ أبريل ١٩٤٨ هاجم فريق من الإرهابيين تلك القرية الآمنة ولم يكن بها أي هدف عسكري ... وذبحوا كل سكانها تقريباً ... ويجب أن يعرف الناس تماماً في هذه البلاد الحقيقة بشأن السيد بيجن وتصرفاته ... ويعرض الموقعون على هذه الرسالة بعض الحقائق ذات المغزى عن السيد بيجن

وحزبه ، ويطالبون بإلحاح كل من يهمه الأمر ألا يساند هذا الوجه الأخير من أوجه الفاشية » .

ذلك هو الرجل الدموي الذي وقف غداة مذبحة صبرا وشاتيلا ، تلك المذبحة التي تمت بفعله هو ووزير دفاعه ، وبفعل تلك الدمى من أمثال « صديقه حداد » ، وقف أمام الحكومة وصاح قائلاً : « غيرُ يهود قتلوا غيرَ يهود ، وبعد ذلك يوجهون لنا الاتهام ؟! » .

ووزير الدفاع ، الجنرال أريل شارون ، والذي أصبح اليوم الرجل الثاني في إسرائيل ، هو جلاد لبنان ، وله أيضاً ماض عريق في التعذيب والاضطهاد مما يفسر ويوضح مسلكه اليوم . وهو نفسه الذي عهد إليه موشي ديان في أغسطس ١٩٥٣ بمهمة إنشاء وقيادة « الوحدة ١٠١ » التي كُلِّفت بأعمال انتقامية ضد القرى العربية على الحدود ، وذلك بغية نشر الرعب بين الأهالي العرب ودفعهم إلى الفرار وذلك وفقاً لأول ما تقتضي به الصهيونية السياسية . (وقد كتب موسى شاريت في يومياته بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٠ ما يؤيد هذا) .

وكانت أول هجمة لشارون ورجاله على قرية قبية الفلسطينية بالأردن وذلك في ليلة ١٤ – ١٥ أكتوبر ١٩٥٤ ، وذبحوا ٦٦ من الأهالي ، ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال . وقال مراقبو الأمم المتحدة في تقريرهم لمجلس الأمن إنهم عندما وصلوا تلك القرية بعد ساعتين من المذبحة « رأوا جثثاً مثخنة بالرصاص ، وآثار عدد كبير من الرصاص على الأبواب والنوافذ في المنازل التي هدمت مما يدل على أن السكان قد حيل بينهم وبين مغادرة منازلهم فبقوا فيها إلى أن لقوا حتفهم تحت أنقاض المنازل المنهارة ... وتجمع شهادة الشهود في ليلة الرعب تلك ، على أن الجنود الاسرائيليين كانوا يذرعون

طرقات القرية واضعين الديناميت في المنازل ومطلقين النار على الأبواب والنوافذ من الأسلحة الأوتوماتيكية مع إلقاء القنابل اليدوية في كل مكان» .

وهناك استفزازات سبقت حرب سيناء الأولى ، وكان شارون يقود شخصياً عمليات القتل من خان يونس وبني سهيلة ليلة ٣١ أغسطس ١٩٥٥ ، كما قام بغارات على الأراضي المصرية والسورية على حد سواء ، وبغارات على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية (أدان مجلس الأمن هذه العملية في ١٩ يناير ١٩٥٦) .

وذكرت صحيفة (هاعولام) في عددها بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٧٣ ما يلي :

«في حرب ١٩٦٧ ، كان الجيش الذي هاجم سيناء تحت قيادة شارون وهو المسؤول شخصياً عن مصرع مئات من الجنود المصريين إذ رفض اعتبارهم أسرى حرب خلال الأيام الأخيرة للحرب لأن تعليمات ديان كانت «تقضي بعدم الإلتجاء إلى أسر الجنود المصريين في سيناء وتأمر بإبادتهم» .

وكتب أريل شارون في صحيفة يديعوت أحرونوت بعدد ٢٦ يوليو ١٩٧٣ : «أصبحت إسرائيل اليوم قوة عسكرية كبرى . القوات العسكرية الأوروبية مجتمعة أضعف من قواتنا العسكرية . وتستطيع إسرائيل أن تستولي في أسبوع على المنطقة الممتدة من الخرطوم إلى بغداد وإلى الجزائر» .

وتحت يد شارون الآن كوزير للدفاع صواريخ نووية تجعل تبجحاته في عام ١٩٧٣ ممكنة التنفيذ اليوم .

والشخص الثالث في «الثالوث» الحاكم هو إسحق شامير وزير الخارجية .

وإذا لم نأخذ من ماضي هذا الرجل إلا ما يتعلق بعلاقاته مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ، لوجدناه مثقلاً بالآثام .

فتاريخه كله مفعم بالعنصرية ، ونظرته للعالم وللعلاقات الدولية يلخصها مقال له نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في عدد ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ ، بعد التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري ، كتب يقول : «لا يمكن الأخذ برأي شعوب هبط أهلها لتوّهم من فوق الأشجار ثم حسبوا أنفسهم زعماء للعالم ... كيف يمكن أن يكون لأولئك البدائيين رأي خاص بهم ؟ .. إن الضربة التي تلقيناها من الأمم المتحدة خليقة بأن تجعلنا نؤمن مرة أخرى أننا شعب نسيج وحده» . ذلك هو مفتاح الصهيونية في مجال السياسة الخارجية .

وكل ما يفخر به إسحق شامير يعود إلى هذه النظرة التي ينظر بها للغير . ولقد كان شامير أحد الزعماء الثلاثة في الجماعة المعروفة «بمجموعة شترن» (عصابة شترن) . ولقد اكتشف المؤرخ الألماني كلاوس بولخن أثناء اطلاعه على المحفوظات السرية للرايخ الثالث ، الخطة التي اقترحتها مجموعة «شترن» على وزير خارجية ألمانيا عام ١٩٤١ . وقد أُرسلت الاقتراحات عن طريق الملحق البحري بسفارة ألمانيا في تركيا (وكان مكلفاً بمهام خاصة في الشرق الأوسط) . وفي مذكرته بتاريخ ١١ يناير عرض مقترحات مجموعة شترن وهي : «إجلاء يهود أوروبا هو الحل الأول للمشكلة اليهودية ، ولكن لن يمكن تحقيق ذلك إلا بتوطين تلك الجماهير في دولة يهودية تحددها

حدودها التاريخية ... وذلك هدف النشاط السياسي وثمرة سنوات طويلة من العمل قامت بها «حركة الكفاح من أجل الحرية (ليهي) وجناحها العسكري القومي .

١ ـ قد تكون هناك مصالح مشتركة بين النظام الجديد في أوروبا وفقاً للتصوير الألماني ، وبين آمال الشعب اليهودي كما تجسدها حركة «ليهي» .

٢ ـ التعاون بين ألمانيا الجديدة وبين أمة عبرية تشكلت على نسق جديد ، أمر ممكن .

٣ ـ إقامة الدولة التاريخية اليهودية على أساس قومي وشمولي (أي ديكتاتوري) ، ومرتبطة بمعاهدة مع الرايخ الألماني ويمكن أن تسهم في تدعيم الوضع الألماني مستقبلاً في الشرق الأدنى ... التعاون بين الحركة الإسرائيلية للكفاح من أجل الحرية (ليهي) وبين ألمانيا ، يسير في الإتجاه الذي ظهر في خطاب مستشار الرايخ الثالث الألماني ، وهو الخطاب الذي نوَّه فيه السيد هتلر بأن أي اشتراك أو أي تحالف يمكن قبوله بغية عزل انجلترا وهزيمتها » . (انظر مقال البروفيسير إسرائيل شاهاك في مجلة «زوهدريك» عدد سبتمبر ١٩٨١) .

ولقد دفع عداء شامير لانجلترا إلى تدبير قتل الوزير الانجليزي للشرق الأوسط ، اللورد موين في القاهرة على يد مجموعة شترن . وتم بنفس الوسائل الإرهابية قتل الكونت برنادوت في القدس يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ ، وكان برنادوت وسيطاً عيّنته الأمم المتحدة .

وكان المدافع الأساسي والهدف الأوحد لكل ذلك هو إنشاء «مجال حيوي» في فلسطين يمكن اجتذاب جميع اليهود للعيش فيه .

كتب الحاخام هارولد رينهارت من كنيس «وست اند» في عدد

٢٣ سبتمبر من جريدة التيمس يقول : «الجنون وحده هو الذي يفسر مقتل الكونت برنادوت ، ولكننا نعلم تماماً ـ وقد أثبت النازيون بطريقة لا تقبل الشك وعلى مستوى ضخم ـ أنه ليس هناك حد فاصل بين الجنون وبين القومية العارمة . فالقومية البحتة لا تعرف إلا قانون الضرورة . وشهوتها لتحقيق «المجال الحيوي» لا تمت للعقل ولا للرحمة بسبب . وهناك قومية بحتة ـ تتنافى مع كل التقاليد اليهودية ـ وتظهر بوادرها على يهود اليوم» .

ذلك هو ثالوث مجرمي الحرب الذي يحكم إسرائيل اليوم .

ومن السذاجة الاعتقاد بأن تغيير هؤلاء الأشخاص ـ واستبدالهم بغيرهم ممن يختلفون عنهم شكلاً ـ قد يؤدي إلى حل المشاكل .

فليس العيب في الأشخاص ، ولكن العيب في العقيدة ذاتها ، عقيدة الصهيونية السياسية التي بالغوا فيها ودفعوا بها إلى آخر حدودها . إن البربرية حتى ولو تخفت تحت قناع إنساني لا يمكن أن تنكر حقيقتها وتبقى بربرية بمعنى الكلمة . نعم ، إن ريجان يفضل ولا شك أن يكون تابعوه أقل صلفاً من بيجن ، ولكنه يريد لهم نفس السياسة . إنه يؤثر شيمون بيريز وفريقه . ولكن هل لو جاء هؤلاء المعارضون سيأتون بجديد بشأن النقاط الأساسية للصهيونية السياسية ؟

ثم إن هذا الفريق كان في الحكم منذ تأسيس دولة إسرائيل . وشيمون بيريز هو التلميذ الأثير لدى بن جوريون الذي رسم الخطوط الرئيسية للبرنامج الصهيوني ، حتى في أكبر نتائجه سوءاً .

أكان بيريز أكثر إنسانية مع الفلسطينيين عندما أظهر في الكنيست سخطه على المسؤولين من رجال الجيش بمناسبة مذابح صبرا وشاتيلا ، لقد ردَّ عليه وزير الدفاع قائلاً : «وأين كان الضباط الإسرائيليون

عندما وقعت مذابح تل الزعتر ؟ لقد كنت عند ذاك وزيراً للدفاع . »

عندما اندفعت الكتائب الفاشية ، والتي يطلقون عليها كذباً «الكتائب المسيحية» ، بعد حصار استمر خمسين يوماً ، من ٢٢ يونيو ١٩٧٦ إلى ١٢ أغسطس ١٩٧٦ ، قام أولئك الجنود الذين سلحتهم حكومة إسرائيل بأحدث سلاح ، قاموا بذبح ألفين ـ حسب تقديرات الصليب الأحمر الدولي ـ ولم تبد حكومة إسرائيل ولا وزير دفاعها شيمون بيريز أية بادرة لوضع حد لفظائع تلك الدمى التي يسيرونها في كل حركة لها .

نعم ، لقد أدلى أريل شارون بحديث لصحيفة يديعوت أحرونوت ، عدد ٢٦ مايو ١٩٧٤ ، قال فيه : «اضربوهم ، لا تتوقفوا عن ضربهم . عليكم أن تضربوا الإرهابيين أين كانوا : في إسرائيل أو في البلاد العربية أو في غيرها . وأنا أعرف كيف نفعل ذلك ، فلقد سبق لي أن فعلتها بيدي . لا يصح أن تتحركوا بعد أن يقوموا بعملياتهم . اضربوهم كل يوم وفي كل مكان . فإذا كان بعضهم في بلد عربي أو في أوروبا ، فعليكم أن تصلوا إليهم ... لا تفعلوا ذلك في وضح النهار . ولكن يجب أن يختفي من نريد اختفاءه فجأة ... أو أن نجده ميتاً ... أو نعثر عليه مطعوناً بسكين في أحد ملاهي أوروبا الليلية» .

وما يقوله شارون جهراً ، يفعله أنصار حزب العمال . لأن إرهاب الدولة أيضاً هو جزء من منطق الصهيونية السياسية .

قالت محكمة جنايات روما في حيثيات حكمها في قضية مقتل وائل زعيتر بمدينة روما يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٢ وكان يعمل ممثلاً لمنظمة التحرير في روما ، قالت المحكمة في شهر نوفمبر في حيثياتها إنها لا تستطيع أن تدين فرداً ، لأن المسألة مسألة سياسية تخرج عن

نطاق اختصاصها : « هذه الجريمة عمل سياسي مدبر وقد تمت بمنهج نظامي وبفعالية عسكرية على يد منظمة تابعة لدولة إسرائيل » كما أشارت المحكمة أيضاً إلى مصرع ستة من الفلسطينيين من أكتوبر ١٩٧٢ إلى يوليو ١٩٧٣ ، فقالت : « سبقت تلك الجرائم تصريحات رسمية وغير رسمية لزعماء إسرائيليين أعلنوا فيها حرباً بلا هوادة ضد المقاومة الفلسطينية وممثليها ، في أي مكان ، وفي أي وقت وبأية وسيلة » . وأضافت المحكمة : أن تلك الجرائم « يجب إسنادها إلى أجهزة المخابرات الإسرائيلية ، وبخاصة إلى فرع من تلك الأجهزة تم إعداده وتعبئته وله اتصالات على مستوى عالمي » .

كلهم سواء . فبعد مقتل وائل زعيتر ، قُدم استجواب للحكومة في الكنيست ، وردت عليه رئيسة الوزراء ، عند ذاك ، جولدا مائير ، وهي من الحزب الاشتراكي ، ففاهت بكلمات أشبه ما تكون بما قاله شارون . قالت في جلسة ١٨ أكتوبر بعد ثمانية وأربعين ساعة من مصرع وائل زعيتر : « كل ما أعرفه هو أن الرصاصات التي صُوبت بلغت هدفها » .

من الذي سنّ القوانين العنصرية ؟ من الذي أعدّ نظام اغتصاب أرض العرب ؟ من الذي طردهم منها ؟ من الذي قام بعدوان السويس ؟ (الذي أعده في باريس موشي ديان وشيمون بيريز) . وعدوان ١٩٦٧ ؟ إننا نجد دائماً نفس الأشخاص وراء كل ذلك : بن جوريون ، موشي ديان ، جولدا مائير ، شيمون بيريز ، وكل الناس الذين يتواجدون اليوم في « المعارضة » . وليس العدوان على لبنان على يد بيجن وعصابته سوى فصل جديد في نفس القصة ويخضع لنفس المنطق . وإثباتاً لصدق ذلك ، نرى أن بيجن عندما أراد أن يوضح

للأمريكيين عمليته ، فكر فوراً في شيمون بيريز ليقوم بهذه المهمة .
ذلك لأنه ليس هناك خلاف كبير على جوهر هذه السياسة .
بعد اندلاع حرب لبنان بيومين ، لم يكن هناك من يخطئ في معرفة حجم العملية ووسائلها وأهدافها ، وعند التصويت على الثقة بالحكومة في الكنيست ، لم يصوت أحد ضد الحكومة سوى حزب «ركاح» الشيوعي ، وامتنع عن التصويت تسعة أعضاء منهم واحد فقط من حزب العمال .

أما فيما يتعلق بالحل الحقيقي للمشاكل عن طريق المفاوضات ، فهناك الرفض لاقتراحات فاس ، والانحياز لآراء ريجان التي تستبعد أي حوار مع منظمة التحرير مع أنه ليس هناك أي شك في أنها المفاوض الوحيد الذي يمكن التفاوض معه إذا كان الهدف هو السلام .

ومن هنا يمكن أن نفهم موقف المستشار برونو كرايسكي الاشتراكي اليهودي الذي قتلت عائلته بأكملها في معسكرات هتلر ، فقد قال بعد أن أشار إلى سلسلة كفاحه داخل الدولية الاشتراكية : «لا أريد أن تكون لي أية علاقة بإسرائيل» (انظر عدد أغسطس ١٩٨٢ من مجلة در شترن) .

خاتمة

١ ـ ليس لدولة إسرائيل ، في المكان الذي زرعوها فيه ، أية شرعية سياسية أو توراتية أو قانونية أو خلقية . وتصرفاتها في الداخل والخارج (عنصريتها ، وتوسعها ، وإرهابها) يجعل منها دولة مثل غيرها ، بل من أسوأ الدول ، وهي شبيهة بمن ترتبط بها أوثق رباط :

ـ فهي شبيهة بالولايات المتحدة ، تأخذ عنها أسوأ تقاليدها مع الهنود الحمر ومع السود ، وتطبقها ضد العرب . وتأخذ عنها أسوأ تصرفاتها (مثل ما فعلته في فيتنام) . وتختفي مثلها وراء أوهام «الديمقراطية» (وتتعاون معها في أمريكا اللاتينية ، ومع شر الديكتاتوريات دموية في تلك المنطقة) .

ـ وهي شبيهة بجنوب أفريقيا ، فتمارس مثلها التفرقة العنصرية والاستعمار البالي .

ـ وهي شبيهة بالسلفادور ، وجواتيمالا ، وأوراجواي (التي كانت الملجأ الأساسي لقدماء النازيين) ، فهي تقدم لتلك الدول السلاح والمدربين العسكريين حتى يستطيعوا ممارسة الإرهاب ضد شعوبهم .

٢ ـ المذهب التي قامت عليه دولة إسرائيل وهو الصهيونية السياسية لم يأت من التقاليد اليهودية ولكنه نبع من القومية والاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر ، وتتخذ الصهيونية السياسية من التقاليد اليهودية قناعاً تختفي وراءه وذريعة تتذرع بها . والصهيونية نوع من العنصرية ، ومن القومية ومن الاستعمار .

٣ ـ نشأت هذه الدولة من أيديولوجية خادعة ، ومن سلسلة من أعمال العنف والارهاب ، وقامت على أساس غير مشروع اتخذته الأمم المتحدة عندما كانت الدول الغربية الاستعمارية مسيطرة عليها فقامت تلك الدول بممارسة الضغط والرشوة بلا وازع من حياء . لم تعش هذه الدولة بفضل عملها وطاقاتها الخاصة بها ، ولكنها عاشت ـ شأنها شأن الصليبيين في الماضي ـ على تدفق المال والسلاح من الغرب ، وبصفة خاصة على المساندة غير المشروطة وغير المحددة من الولايات المتحدة التي تتخذ من إسرائيل أداة لها في استراتيجيتها العالمية ، والتي جعلت من إسرائيل جزءاً منها غرسته في الشرق الأدنى .

٤ ـ تندرج دولة إسرائيل ـ بعد تجريدها من أساطيرها التي قامت عليها ، ومن إرهابها الفكري والمادي ـ في السلك العادي للدول ، فلا هالة تجلل هامتها ، ولا امتياز لها ، ولا أية صفة مقدسة .

وكل الدول نشأت من حق معين ، ولم تنشأ من توازن القوى ومن مجموعة من الأمور الواقعة .

٥ ـ ليس من الممكن إعادة التاريخ ، ورسم حدود الدول بقوة السلاح .

٦ ـ من غير المعقول مطالبة منظمة التحرير بالاعتراف باسرائيل بلا شرط وذلك لأسباب عديدة أهمها ثلاثة :

أ ـ معنى ذلك هو مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بمشروعية اغتصاب الأرض وطرد أصحابها .

يمكن على مضض قبول دولة إسرائيل كواقع ، ولكن لا يمكن الاعتراف بها كحق .

ب ـ دولة إسرائيل ـ بطبيعتها الصهيونية ، وبوجودها القائم على تتابع الاغتصابات وعلى الحروب ـ في توسع دائم ، وهي دائماً طامعة بعد كل هجوم وكل ضم للأراضي ، في مجال حيوي جديد .

فلا يمكن إذن الاعتراف بصحة حدود « مطاطة » ، فبأي إسرائيل يُراد أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية ؟ هل تعترف بتقسيم ١٩٤٧ كما حددته الأمم المتحدة ؟ أم تعترف بما استولت عليه بعد ذلك بالإرهاب وبدير ياسين ؟ أم تعترف بإسرائيل ١٩٦٧ بأراضيها التي حصلت عليها بالحرب الوقائية والغزو ؟ أم تعترف بإسرائيل ١٩٨٢ بمستوطناتها المتغلغلة في كل مكان ؟ أم هل تعترف بإسرائيل كما هي في أحلام جنون العظمة لدى هرزل (من الفرات إلى نهر مصر) ، ولدى بن جوريون (من الليطاني إلى سيناء) ، أو لدى شارون الذي يحلم بالسيطرة على الشرق الأدنى من الدردنيل إلى مصر والسويس ؟ أم هل تعترف بإسرائيل صاحبة مشروع تفتيت الدول العربية وفقاً لما فيها من جنسيات وأديان ؟

جـ ـ كيف يُطلب من منظمة التحرير الاعتراف بصحة شيء بينما ينكرون عليها هي حقها في الوجود ؟ كيف يطلبون اعترافاً من هيئة لا يعترفون بوجودها ؟

ومع أي مفاوض أكثر تمثيلاً للفلسطينيين يريد زعماء إسرائيل أن يتفاوضوا إذا كان من انتخبهم الفلسطينيون ، العمد الذين اختارهم

الفلسطينيون قد أبدوا رأيهم بأغلبية ساحقة أنهم مع منظمة التحرير ، وقد فصلهم جميعاً المحتل الاسرائيلي ؟

وهل ستكون التعديات الجديدة على الأرض محل تفاوض مع حفنة من الخونة والعملاء والدمى التي تحركها إسرائيل ، هل سيكون التفاوض مع أولئك الذين يُعتبرون لدى العرب كما يُعتبر «حداد» لدى اللبنانيين ؟

الحقيقة أن زعماء إسرائيل ابتداءً من بيجن إلى شيمون بيريز لا يريدون التفاوض مع أحد .

٧ ـ وإذن فلن يجيء حل المشكلة إلا من المجتمع الدولي ، من الأمم المتحدة .

أ ـ ليست المسألة كما تدّعي دعاية كاذبة هي «إلقاء إسرائيل في البحر . » إن الشيء الذي يقاومه الفلسطينيون كما يقاومه كل أنصار الحرية في العالم هو المذهب الصهيوني وليس الأشخاص ولا الشعب اليهودي ، الذي يقاومونه هو الصهيونية السياسية والتصرف العدواني الذي تقوم عليه دولة إسرائيل ويؤمن به ساستها .

ب ـ هناك تشبيه يصح في هذا الوضع جاء على لسان أحد زعماء منظمة التحرير حين قال : لو ولد طفل غير شرعي فإننا لا نقتله حتى ولو كان ثمرة اغتصاب .

جـ ـ ينبغي أن يضمن المجتمع الدولي أي حل لتلك المشكلة الدولية وذلك بغض النظر عما حدث في الماضي حين حاولت منظمة الأمم المتحدة ـ عندما كانت تحت سيطرة الغرب ـ بطريقة غير مشروعة أن تنتصف لليهود مما حاق بهم على يد هتلر فظلمت الفلسطينيين مع أنهم لا علاقة لهم بذلك الظلم .

٨ ـ رغم أن زعماء إسرائيل قد استهانوا دائماً بقرارات الأمم المتحدة ، فإن الحل الوحيد المشرّف للجميع والضامن لأمن الجميع ، إسرائيليين وعرباً ، هو ـ كما اقترح ياسر عرفات ـ قبول الجانبين لكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين .

ولنذكر أن أول قرار يتعلق بالتقسيم ويرسم حدوداً ثابتة للدولتين الإسرائيلية والفلسطينية .

والقرار الثاني يعترف بحق وجود إسرائيل .

ورغم أن تقسيم وإنشاء دولة إسرائيل يخرجان قانوناً عن صلاحيات الجمعية العامة ، وأنهما غير منصفين في أساسهما ، إلا أنهما قد تم الاعتراف بهما من الفلسطينيين احتراماً للقانون الدولي شريطة أن يقبلهما الجانب الآخر مع ضمانات دولية .

٩ ـ عند التطبيق يتبين أن العقبة الوحيدة هم الإسرائيليون الذين يرون أن خطتهم الصهيونية وأن الأسطورة التي بنوا عليها دولتهم سيتجمدا نتيجة ذلك .

وليس في اقتراح هذا الحل ما يعتبر خيالاً لأن الصهيونية السياسية قد أصبحت شيئاً خرافياً ويزداد هذا الوضوح يوماً بعد يوم . والدليل على ذلك :

ـ أن ١٨ ./ فقط من يهود العالم قد استجابوا لنداء العودة .

ـ أن التيار قد انعكس وأصبح عدد من يغادرون إسرائيل أكبر من عدد من يفدون إليها .

وإذن يمكن لنا اليوم أن نسجل فشل الصهيونية السياسية ومشروعها لجلب يهود العالم إلى فلسطين لتهيئ لهم معزلاً خاصاً بهم هناك ، وما رغب المناهضون للسامية شيئاً أكثر من ذلك .

١٠ ـ تحقيق هذا الحل السلمي الذي سيخمد إمكانية اشتعال حرب عالمية ثالثة هو أمر يتوقف على المجتمع الدولي .

وإننا نستبعد طبعاً الالتجاء إلى القوة ، ونشير فقط إلى أن اعتماد الدولة الصهيونية على الخارج اقتصادياً ومالياً وعسكرياً هو من الضخامة بحيث لو تم تخفيض متدرج في تلك المعونات لأمكن إجبار زعماء إسرائيل ـ من بيجن إلى بيريز ـ على التفاوض .

١١ ـ نشر هذا الكتاب بالفرنسية وبالانجليزية يهدف إلى أن يكون إسهاماً في تبديد غشاوة خداع الرأي العام العالمي ولا سيما في أمريكا وفرنسا وإسرائيل ، وذلك بعرض الحقيقة الموضوعية العارية عليهم عن طريق أدلة لا تدحض من أجل طرح المشكلة لنقاش سياسي هادئ وواضح .

١٢ ـ ويمكن في البدء تحقيق ما يلي :

(أ) ـ ضمان الأمن لكل طائفة ، والقضاء على أي تمييز عنصري ، وضمان حق كل طائفة في تقرير مصيرها ، وأن يكون ذلك تحت رعاية قوة دولية .

(ب) وقف إرسال الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية إلى الشرق الأوسط ، وتحريم جمع المال في أي بلد كان بواسطة الأجهزة الرسمية لدولة إسرائيل وهي : «الحركة الصهيونية العالمية» ، و«الوكالة اليهودية العالمية» (وقد شكلت هاتان الهيئتان بناء على قوانين صدرت في دولة إسرائيل) .

(ج) تجريد دولة إسرائيل تدريجياً من صبغتها الصهيونية وهي عملية لا بد منها لأمن إسرائيل ذاتها ولأمن جيرانها ، وهي وحدها التي تجعل التفاوض ممكناً ، ومما يساعد على سير هذه العملية قدماً

أن تصحبها عقوبات اقتصادية متزايدة حتى يرضخ زعماء إسرائيل لضغط الرأي العام الاسرائيلي ويبدأوا مفاوضة حقيقية مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع كل من تضرروا من سياستهم وعدوانهم منذ أكثر من نصف قرن .

عند ذاك ، وعند ذاك فقط ينفتح الباب أخيراً أمام اندماج حقيقي لتلك الدولة ، بعد زوال وضعها كجيب غربي استعماري عنصري في تلك المنطقة ، لتصبح جزءاً ـ كما كان يحلم به ويرجوه مارتن بوبر في ١٩٤٧ ـ من دولة فدرالية يتعايش فيها ، دون أي تمييز عنصري ، العرب واليهود فوق أرض نشأت بها آمال الأديان السماوية الثلاث من ملة إبراهيم : اليهود والمسيحيون والمسلمون فيواصلوا حمل الرسالة الثقافية والقيم الإنسانية الرفيعة .

المحتويات

مطابع الشروق

بيروت : ص.ب. ٨٠٦٤ هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقياً: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقياً: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN



روجيه جارودى

ملف إسرائيل

دراسة للصهيونية السياسية

ولد روجيه جارودي في مارسيليا بفرنسا عام ١٩١٣ . والتحق بالجيش الفرنسي عام ١٩٣٩ ، غير أنه أسر في عام ١٩٤٠ واحتجز في معسكر للاعتقال بالجزائر تابع لحكومة فيشى الموالية للنازية ، وذلك حتى أفرج عنه سنة ١٩٤٣ . وقد انتخب عام ١٩٤٥ نائباً بالجمعية الوطنية الفرنسية ، واختير بعد ذلك نائباً لرئيس الجمعية ثم انتخب عضواً بمجلس الشيوخ .

ومنذ عام ١٩٦٢ كرّس جارودي نشاطه للتعليم الجامعي والكتابة في النظرية السياسية وفلسفة الحضارات . وقد ظل سنوات عديدة من أهم الكتاب في النظرية الماركسية ، غير أن التعاليم والحضارة الإسلامية استهوته بعد ذلك ونما إعجابه بها حتى اعتنق الإسلام عام ١٩٨٢ .

وهو في هذا الكتاب الذي ينتقد فيه الصهيونية السياسية والعداء للسامية على السواء ، يبحث المشكلات الأساسية الناجمة عن سياسات دولة إسرائيل . كما يتناول بالدراسة موضوع الاستمرارية التاريخية منذ وقت «أرض إسرائيل» التى يتحدث الكتاب المقدس عنها وحتى قيام الدولة الصهيونية المعاصرة ، ويبحث في زعم الصهيونيين أن «وعد» الله لإبراهيم ينطوي على حقهم المقدس في الهيمنة على فلسطين . ويؤدي به هذا إلى تحليل للأساس الصهيوني [illegible] الداخلية والخارجية ، ثم يختم دراسته بعرض اقتراح بنّاء من أجل إقرار [illegible] الأوسط على أساس كافة قرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك قرار عام ٤٧ [illegible] بتقسيم فلسطين ، مع توفير الضمانات الدولية اللازمة .

